بسم الله الرحمن الرحيم

تداعيات حرب الخليج الثالثة على امن الخليج العربي (٢٠٠٣_٢٠٠٧)

Repercussions of The Third Gulf War on The Security Arabian Gulf (2003_2007)

إعداد الطالب :

فيصل خلف غصاب المشاقبة

الرقم الجامعي : ـ ٠٥٢٠٦٠٠٠٠٨

إشراف الدكتور :

هاني اخوارشيدة

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

تداعيات حرب الخليج الثالثة على امن الخليج العربي (٢٠٠٣_٢٠٠٧)

Repercussions of The Third Gulf War on The Security Arabian Gulf (2003_2007)

إعداد الطالب :

فيصل خلف نصاب المشاقبة

الرقم الجامعي : ـ ٠٥٢٠٦٠٠٠٠٨

إشراف الدكتور :

هاني اخوارشيدة

أعضاء اللجنة		التوقيع
د . هاني اخوارشيدة	(رئيسا ومشرفا)	.....
د . علي الشرعة	(عضـــوا)	.....
د . محمد المقداد	(عضـــوا)	.....
د . فيصل الرفوع	(عضـــوا)	.....

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية من معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت / الأردن .
نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ / /

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهـــــــــداء

سيّدي ..... جلالة الملك ،

منك أخذنا العزم ، ومعك صنعنا الانجاز

انتصارا يتلوه انتصارٌ

شددنا الساعد فوق الساعد لنبني معك

أسطورة الزمان ..... أردننا

فلـك يا سيدي ، أهدي

إنجازي في وطن الإنجاز .....

وإلى الحنونة الصفاء ..... وجوهرة الوفاء ..... باعثة الطمأنينة والأمل .....
بعد إن قدمت الكثير وتحملت أثقال الزمان على كاهلها ..... إلى والدتي
إلى من كان وسيبقى سنداً وكوناً في الحياة ..... والذي ضحى بالغالي و
النفيس لنكون.....
الذي قرن الله عبادته بالإحسان إليهما ..... إلى والدي العزيز
إلى رفيقة الحياة وشريكة الدرب الخطيبة الحبيبة ..... إلى إسلام
إلى الذين أقف شامخاً مرفوع الرأس بينهم ..... إلى أخواني وأخواتي
إلى جميع الأصدقاء والأحباب .....

اهديهم جميعاً باكورة علمي هذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الـشـكــر

من لا يشكر الناس لا يشكر الله .....

ولا ينسب الفضل إلا لأهله .....

فالشكر لله أولا الذي منحني القوة والعزيمة على إتمام هذه الرسالة والشـكر ثانيا إلى مشـرفي الدكتور هاني اخوارشـيدة والذي نـهلت من علمـه الشـــيء الكثير، ولم يبخـل علي في حرف أو كلمـة أو نصـيحة ، والذي كان سـلوكه الدائم مصـدر معرفة ، وتعزيز الثقة بالنفس .

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الدكتور علي الشرعة الذي أغنى هذه الرسالة بعلمه القيم وأرائه النيرة واهتمامه المنقطع النظير.

وكما أتوجه بالشـكر إلى الدكتور محمد المقداد والدكتور فيصـل الرفوع اللذين نصبّا نفسيهما لي وليّ علم وأمر فقد كانا لهم الأثر الكبير والشـــيء الوفير في إخراج هذه الدراســة بمضــمون علمي رصين .

وإلى كل من ساهم وساعد في انجاز هذه الدراسة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الرقم	البيان	رقم الصفحة
١	**صفحة العنوان**	١
٢	**الإهداء**	٣
٣	**الشكر**	٤
٤	**قائمة المحتويات**	٥
٧	**المقدمة**	٦
٨	**هدف الرسالة**	٧
٩	**أهمية الرسالة**	٧
١٠	**مشكلة الدراسة وتساؤلاتها**	٨
١١	**فرضية الدراسة**	٨
١٢	**مفاهيم الدراسة**	٩
١٣	**فترة الدراسة**	١٠
١٤	**منهجية الدراسة**	١١
١٥	**الدراسات السابقة**	١٢
١٦	**الفصل الأول :** العلاقات العراقية الأمريكية (تاريخياً)	١٤
١٧	**المبحث الأول :** التطورات الدولية وأثرها على العلاقات العراقية الأمريكية	١٥
١٨	**المطلب الأول :** الصراع العراقي الأمريكي	١٩
١٩	**المطلب الثاني :** ألهيمنة الأمريكية في العراق عقب حرب الخليج الثانية	٢٢
٢١	**المبحث الثاني :** الطموحات الأمريكية في العراق	٢٧
٢٢	**المطلب الأول :** النفط في العراق	٢٨
٢٣	**المطلب الثاني** : قرارات مجلس الأمن ضد العراق	٣٥
٢٦	**الفصل الثاني : الاحتلال الأمريكي للعراق (حرب الخليج الثالثة)**	٣٩
٢٧	**المبحث الأول** : حرب الخليج الثالثة في إطار الحرب على الإرهاب من وجهة نظر المحافظين الجدد	٥٦
٢٨	**المطلب الأول** : مقدمات الحرب على الإرهاب	٦١
٢٩	**المطلب الثاني : أحداث ١١ سبتمبر وأثره على الواقع الدولي**	٦٣
٣٠	**المبحث الثاني : تداعيات ١١ سبتمبر وأثره على امن الخليج العربي**	٧٠
٣٣	**المطلب الأول: امن الخليج العربي في المنظور الأمريكي**	٧٧
٣٤	**المطلب الثاني : امن الخليج العربي بعد الحرب**	٨١
٣٦	**الخاتمة والنتائج**	٨٧
٣٧	**توصيات الدراسة**	٨٨
٣٨	**ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية**	٩٠
٣٩	**قائمة المراجع**	٩٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة:

في التاسع من نيسان ٢٠٠٧ تكون قد مرت أربع سنوات على سقوط بغداد على أيدي القوات الأمريكية، وفي هذه الفترة شهدت بيئة الأمن في منطقة الخليج العربي نمطاً كثيفاً من المتغيرات.

وعلى الرغم من أن هذه البيئة لم تدخل طور التعريف الاستراتيجي الجديد، فإن عناصر الوهن وغياب اليقين قد تكشفت في سماء المنطقة، وبات من الضروري العمل على بناء مقاربة جديدة لقضية الأمن في الخليج، مقاربة تلحظ العناصر المتغيرة وتلك السائدة على طريق التحول، ولا تقفز على المعطيات البنيوية للمعضلة.

وتحضى دول الخليج العربية بمكانة عالية بين الدول المنتجة والمصدرة لنفط وهي مستمدة من ضخامة احتياطات النفط الكامنة بها.

وعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية إلا أن منطقة الخليج العربي ما زالت تؤدي دورها في إمداد الدول الصناعية بالنفط (مصدر الطاقة وشريان الحياة لهذه الدول) وتشير التوقعات إلى أن النفط سيبقى المصدر الأساسي للطاقة خلال النصف الأول من القرن الحالي.

وقد أدت الحروب في المنطقة وجوارها إلى معضلة الأمن في الخليج العربي حيث التوتر وعد الاستقرار المزمن والحروب التي تكررت بواقع حرب واحدة كل عشر سنوات خلال الثلاثين سنة الماضية.

وتعدّ الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها في أوروبا (بريطانيا) بعد انسحاب بريطانيا عام ١٩٧١ من منطقة الخليج العربي أكثر الأطراف اهتماماً بأمن النظام الإقليمي الخليجي وذلك بسبب الاعتماد المتزايد لتلك الدول على نفط الخليج.

حيث تولت الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية الأمن في النظام الإقليمي الخليجي بوضع سياسات تقوم بحماية مصالحها النفطية من التهديد الاستراتيجي السوفيتي أولاً لمنطقة الخليج ومن ثم حمايتها من إيران إلى أن وصلت إلى احتلال العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن هنا وضعت الولايات المتحدة النظام الأمني الخليجي على رأس قائمة أولوياتها الاستراتيجية وأخذت بسياسة الوجود السياسي والعسكري المباشر والمكثف لتحقيق الأمن وحماية مصالحها.

وستقوم الدراسة بعرض للرؤية الأمريكية على أمن الخليج العربي بعد احتلال الولايات المتحدة للعراق (٢٠٠٣) وأثر تداعيات الحرب على أمن المنطقة.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث، وفق استراتيجية معينة عن مفهوم الأمن القومي، وأثره على أمن الخليج العربي، وتتمثل أهداف الدراسة بما يلي:

١. الوقوف على تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق، ومن ثم تحليل أسبابه، وسياسة الولايات المتحدة اتجاه مصالحها في منطقة الخليج العربي.

٢. الحديث عن مفهوم الأمن في الخليج العربي، من منظور خليجي، عربي، وكذلك أسباب التبعية لمفهوم الأمن الخليجي، من منظور الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يقودنا الحديث عن وجود القواعد العسكرية الأمريكية، في المنطقة كوسائل حفظ تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على مصالحها في منطقة الخليج العربي وأثرها على أمن الخليج العربي.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال اعتبارين:

١. الاعتبار العلمي. **٢. الاعتبار العملي.**

* **الأهمية العلمية:** حيث ينبع هذا الاعتبار من خلال إبراز وتعليل أثر الحروب المتكررة في المنطقة وتوضيح السياسات الأمريكية التي وصلت إلى احتلال العراق ومدى تأثيرها على أمن الخليج العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* **الأهمية العملية:** حيث يأتي هذا الاعتبار من خلال توضيح مدى تأثير الوجود الأمريكي في العراق، ووجود القواعد العسكرية في منطقة الخليج العربي وكذلك الاتفاقيات الأمريكية الخليجية التي تتدخّل مباشرةً وغير مباشرة في الشؤون الداخلية لدول الخليج التي وضعتها الولايات المتحدة للحفاظ على مصالحها النفطية في المنطقة ومدى تأثيرها على أمن الخليج العربي. كما ستبين هذه الدراسة من نتائج وتوصيات في مجال هذه الدراسة .

مشكلة الدراسة:

تنطلق مشكلة الدراسة من تساؤل رئيسي مفادهُ هل هناك علاقة بين حرب الخليج الثالثة وأمن الخليج العربي؟.

وستتناول عدة تساؤلات فرعية أهمها:

- كيف يؤثر الوجود الأمريكي في العراق على أمن الخليج العربي؟
- ما هي الاستراتيجية الدفاعية الخليجية العربية عن أمن الخليج العربي؟
- ما دور مجلس التعاون الخليجي على أمن الخليج العربي؟
- هل هناك أثر على علاقة عدم التسلح الخليجي العسكري في أمن الخليج العربي؟

الفرضية:

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية بأن هناك علاقة ارتباطية (طردية) بين حرب الخليج الثالثة وأمن الخليج العربي.

ومن هذه الفرضية الرئيسية تنطلق الدراسة إلى فرضيات فرعية أهمها:

- كلما زادت القواعد العسكرية الأمريكية في دول الخليج العربي قل الأمن في منطقة الخليج العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يؤدي التدخل والتغلغل الأمريكي في الشؤون الداخلية لدول الخليج إلى قلة الأمن في المنطقة.

- كلما زادت سيطرة الولايات المتحدة على أبار النفط في الخليج زادت تبعية دول العالم لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية.

مفاهيم الدراسة:

تناولت الدراسة عدداً من المفاهيم والتي سيحاول الباحث توضيحها لغايات الدراسة من خلال تعريفها اسمياً وإجرائياً.

تعريف الأمن القومي:

* الأمن القومي: هو مفهوم نسبي يعني أن تكون الدول المشتركة في اتحاد ما في وضع تكون غير قادرة على القتال والدفاع عن وجودها ضد العدوان أو التهديد الخارجي، أي أنها تمتلك القدرة المادية والبشرية التي تجعل شعبها يشعر بالتحرر من الخوف بما يضمن مركزها الدولي ومساهمتها في تحقيق الأمن الدولي[١].

وتقوم هذه الدراسة بالقيام أيضاً بالتعريف الإجرائي:

١. حماية الوطن العربي، والدفاع عن حدوده، والحفاظ على وحدته الإقليمية، ومنع احتلال أراضيه، وذلك من خلال تجسير الدولة، شعورها بتحررها من احتمالية تعرض كيانها الذاتي، ووحدتها السياسية، والثقافية ورفاهها الاقتصادي من التهديد الخارجي.

٢. بناء القوة العسكرية التي تضمن الحفاظ على سلامة الأمة العربية ووطنها وقيمها ومصالحها وضارتها ومستقبلها.

(١) علاء الدين هلال، **الوحدة والأمن القومي العربي**، مجلة الفكر العربي، العدد١١، بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٩، ص ص٩٤-٩٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعريف الاسمي:

الأمن الجماعي الخليجي: هو نظام يعمل به بين دول الأعضاء في الخليج العربي بهدف الحرص على الأمن، والسلام وفض النزاعات بالطرق السليمة، على أساس اعتبار أن أمن كل دولة وسلامتها الإقليمية في الأمور التي تضمنها كل الدول الأعضاء، وميثاق الدفاع العربي المشترك الذي صدر في حزيران- ١٩٥٠- ينص على اعتبار كل اعتداء مسلح يقع على أي دولة من الدول الأعضاء مثابة اعتداء عليها جميعاً [٢].

التعريف الإجرائي:

مجلس التعاون الخليجي.

السعي لتحقيق الأهداف المشتركة.

حماية منابع النفط.

فترة الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على رصد التداعيات المتمثلة بالوجود الأمريكي في العراق وتأثيره على أمن الخليج العربي من (٢٠٠٣-٢٠٠٧).

ستعمد هذه الدراسة على تناول فترة ضابطة سابقة عشر سنوات (الحصار على العراق) من ابتداء فترة الدراسة.

المتغيرات:

المتميز المستقل: تداعيات حرب الخليج الثالثة. المتميز التابع: أمن الخليج العربي.

(٢) عبد الوهاب الكيالي،**الموسوعة السياسية**، دار الفارس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثالثة، ١٩٩٠، ص ٢٣٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منهجية الدراسة:

ستعمل هذه الدراسة على منهج المصلحة القومية لأن المنهج يصلح في تحليل العلاقات الدولية نتيجة للمزايا التي يقوم بتقديمها، وانسجاماً مع المشكلة التي تقوم الدراسة بالإجابة على أسئلتها، وبناء على ذلك لا بد أن نبين أن مفهوم المصلحة الوطنية يرتبط إلى حد كبير بنظرية القوة. وبناء على ذلك – أيضاً – فإن (Hans Morganth) لم يتردد في تعريفه للمصلحة الوطنية بأنها القوة، لأن القوة في السياسية الخارجية تعتبر هدفاً رئيسياً من ضمن أهداف الدولة في علاقاتها الخارجية مع الفاعلين الدوليين [٣].

وبناء على ما سبق يمكن الإفادة من هذا المنهج في تحليل أثر حرب الخليج الثالثة، والتي تتحرك في إطار إعطاء الأهمية للمصالح الاستراتيجية العليا للولايات المتحدة الأمريكية، وخصوصاً الأمنية، والعسكرية، والتي اهتزت بشدة من وجهة نظر ضاع القرار السياسي الأمريكي. وهناك من يرى أن استعادة هيبة الولايات المتحدة الأمريكية وقيادتها للعالم لا بد أن تتم عن طريق أدوات عسكرية وأمنية واقتصادية على حساب الأدوات الأخرى في السياسة الخارجية. وأن السياسة الأمريكية قررت حرب ممتدة ضد ما يسمى بالإرهاب وحقوق الإنسان استناداً إلى المصالح القومية الأمريكية. حيث كانت المنطقة العربية ساحة للحرب، وخاصة الخليجية العربية بحكم ما تحتويه من إمكانيات بشرية، وموارد اقتصادية، وعناصر متجانسة وذلك شكل عاملاً قلقاً للقوى الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

لذلك نجد أن موقع الخليج العربي يحتل مكانة استراتيجية، وسط القارات الثلاثة أسيا وأفريقيا وأوروبا وتحكّمها في أهم الممرات المائية بين المشرق والمغرب حيث أكسبها أهمية متزايدة على مر العصور. ثم أصبحت تحتل أهمية أكبر لدى الولايات المتحدة الأمريكية منذ انتهاء الحرب الباردة وخاصة بعد أحداث "سبتمبر/٢٠٠١ في واشنطن ونيويورك لمواردها النفطية، ولموقعها وسط العالم الإسلامي. حيث أصبحت منطقة الخليج العربي مركز قيادة، وقاعدة متقدمة للولايات المتحدة الأمريكية.

(٣) أحمد محمد الكبسي: **مبادئ العلوم السياسية**، مؤسسة الكتاب المدرسي، صنعاء ١٩٩٦، ص ١٩٧-١٩٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات السابقة:

وفي دراسة للدكتور جاسم يونس الحريري: "تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق على الأمن الخليجي، والذي بين أسباب الاحتلال الأمريكي للعراق وتداعياتها السياسية وفق الرؤية الأمريكية، ووضح أيضاً الحريري تداعيات التواجد الأمريكي في العراق، وأثر ذلك على الأمن الخليجي، وخلقت الدراسة بأن هناك سعي أمريكي لشرعية الاحتلال في العراق، وسعي الإدارة الأمريكية لربط تداعيات انسحابها من العراق بالأمن الإقليمي في المنطقة [٤].

وأخيراً يمكن القول أن الاحتلال الأمريكي للعراق أفرز تداعيات إقليمية كان لها أثر مهم على المتغيرات السياسية والاقتصادية والعسكرية للبيئة السياسية وهي بمجموعها تؤثر على الأمن الإقليمي وخاصة الأمن الخليجي.

تنوعت الدراسات التي تمثلت بحرب الخليج الثالثة، وأثره على أمن الخليج العربي في دراسة "الدكتور محمد مهنا" [٥] والموسومة تحت عنوان "في الخليج العربي المعاصر" تناول الكاتب الدور الأمريكي في الخليج العربي، وما للولايات المتحدة من مصالح في المنطقة متمثلة بتزايد الأهمية الاقتصادية، وخاصة النفطية في المنطقة. ومن ثم تحدث الكاتب عن أمن إيران وأمن الخليج العربي وفي دراسة حالة تحدث أيضاً عن الحالة العراقية الكويتية ما لهذه العلاقة من صراعات أسلحة في العالم وأيضاً تناولت الدراسة الحالة العراقية الإيرانية ومشكلة النظام المؤسسي العربي.

وتناول الباحث" عبد الخالق عبدالله" [٦] في دراسته "الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي" تداعيات الحرب الأمريكية على العراق. وأكد بأن هذه الحرب الخطر الأكبر على أمن النظام الخليجي، والمصدر الأهم الذي يعبث باستقراره، ويؤثر في حاضرة ومستقبله وبين أيضاً الكاتب عسكرة منطقة الخليج بالوجود العسكري الأمريكي وأهدافه وحجمه. وبين أيضاً حجم

---

(٤) الحريري، جاسم يونس، **تداعيات الحرب الأمريكية للعراق على الأمن الخليجي**، مجلة شؤون خليجية، العدد٤٤، السنة ٢٠٠٦، ص ص١٢٥-١٢٩.

(٥) محمد مهنا، **في الخليج العربي المعاصر**، مركز الإسكندرية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٣.

(٦) عبد الخالق عبدالله، **الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي**، **المستقبل العربي**، العدد ٢٩٩، ٢٠٠٤، ص١٠-٢٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النفط في منطقة الخليج العربي، وإنتاجه سنوياً واحتياط للعمر، ويبين أيضاً الباحث بأن دول النظام الإقليمي الخليجي تمتلك أكبر عدد من الحقول النفطية العملاقة التي تم اكتشافها حتى الآن، والتي لا يتوقع أن تتكرر كثيراً.

وخلص الكاتب بنتيجة وهي لا يمكن الحديث عن أمن الخليج العربي دون الإشارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت أكثر حضوراً وأكثر تغلغلاً وتأثيراً في حاضر ومستقبل النظام الخليجي.

وفي كتاب "أمن الخليج العربي دراسة في الأدراك والسياسات" الذي حرره الدكتور عبد المنعم المشاط [٧] بين المؤلفين رؤية كل من دول الخليج على حدة وكذلك الرؤية الأمريكية والإيرانية لأمن الخليج العربي كما عكستها، وعبرت عنها الوثائق الوطنية في كل من الدول. حيث تم استعراض الإدراك والرؤية الوطنية لكل من هذه الدول، ومن ثم تحليل السياسات الأجنبية وكيف انعكست على الترتيبات الإقليمية، والعالمية لحماية أمن الخليج.

وفي كتاب للدكتور "يحي حلمي رجب" أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية [٨] تناول الموقع الاستراتيجي لمنطقة الخليج العربية. وأهمية الثروة النفطية لدول الخليج العربية، والبعد الاقتصادي لأمن الخليج العربي، وأيضاً تناول الكاتب الروابط التاريخية بين دول الخليج العربية، وكيفية تطور الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربية وما هو مفهوم الولايات المتحدة الأمريكية لأمن الخليج.

---

(٧) أحمد يوسف المشاط وآخرون، **أمن الخليج العربي دراسة في الأدراك والسياسات**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤.

(٨) يحي حلمي رجب، **أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية**، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول: العلاقات العراقية الأمريكية (تاريخياً):

تعود جذور العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق إلى فترة طويلة من الزمن، وقد بلغت أعلى مستوياتها خلال مرحلة القطبية الثنائية إلى أن تميزت بانقسام العالم إلى كتلتين متصارعتين سعت كل منها بدأت إلى توسيع مناطق نفوذها في العالم خارج نطاق القارة الأوروبية على حساب نفوذ القوة، وتحجيمه في أضيق نطاق ممكن، والتدخل في شؤون الأقاليم والدول لتوسيع نطاق التحالف في مواجهة منهما للأخرى. وكان إقليم الخليج ومن ضمنها العراق من أهم المناطق التي شهدت تنافس الكتلتين:

الرأسمالية: بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

الاشتراكية: بزعامة الاتحاد السوفياتي [٩].

بيد أن هناك حوافز ودوافع شجعت القوتين العظميين على العمل من أجل السيطرة وبسط النفوذ على منطقة الخليج العربي وأهمها العراق، وهي:

- الأهمية الجيوستراتيجية الفائقة للخليج في الصراع الكوني بين القوتين العظميتين والمصالح الاقتصادية الشديدة الأهمية والحساسية وفي مقدمتها النفط، بالنسبة للقوتين العظمتين، وعلى الأخص بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والدول الرأسمالية الحليفة لها، إن الأحداث التي حصلت في الخليج والتطورات زادت بذلك اهتمام الكتلتين المتصارعتين، إلا أن النظام العراقي اتجه للنظام الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفياتي مما كان له الأثر الكبير على العلاقات العراقية الأمريكية، بعدم الرضا من الجانب الأمريكي على النظام الذي اختاره النظام العراقي، إلا أن العلاقات في النظام الإقليمي الخليجي والنظام الدولي هي علاقة إجبارية ومقيدة نظراً لأن النظام الخليجي منفتح كلياً على الخارج إلى درجة الاختراق [١٠].

*** المبحث الأول: التطورات الدولية وأثرها على العلاقات العراقية الأمريكية:**

---

(٩) محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠، ص٢٧٧.

(١٠) عبد الخالق عبدالله، **النظام الإقليمي الخليجي**، مجلة السياسة الدولي، السنة ٢٩، العدد ١١٤، ١٩٩٣، ص٢٨-٢٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تميزت مرحلة تطور العلاقات العراقية الأمريكية بمرحلتين من تاريخ العلاقة بين النظام في العراق والنظام الدولي بشكل عام.

المرحلة الأولى: هي مرحلة النظام الدولي الثنائي القطبية، حيث كانت العلاقة بين النظامين ذات اتجاهين، بمعنى وجود قدر من التأثير المتبادل، وإن كانت الغلبة بالطبع، للنظام الدولي ولصالح القوى الدولية الكبرى المسيطرة على قيادة النظام الدولي.

والمرحلة الثانية: هي مرحلة ما بعد القطبية الثنائية التي تأخذ شكل نظام هرم الهيكلية (Hierachical Systim) بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية الطامحة لتحويله إلى نظام إحادى القطبية.

في هذه المرحلة تراجعت قدرة النظام الإقليمي العراقي على المساومة مع النظام الدولي الجديد، إن لم تكن قد تلاشت واصبح التأثير في الغالب، أحادي الاتجاه في ظل هيمنة أمريكية طاغية، وتحول النظام الخليجي في ظل هذا النظام إلى نظام محتكر ومكفول أمريكياً.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والتي جاءت نتيجة تفجر العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين الاتحاد السوفياتي، والولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى بسط نفوذها وجعل الاتحاد السوفياتي تحت سيطرتها فقد خرجت الولايات المتحدة من تجربة الحرب العالمية الثانية بتصميمها بالدفاع عن مصالحها الاستراتيجية، ومصالح حلفائها ضد التهديدات السوفياتية المتصاعدة، وبلغ التصميم الأمريكي ذروته عندما أعلن الرئيس ترومان ١٩٤٧ بفكرته وخطته التي حملت اسمه وذلك لإحداث تنمية في دول العالم الثالث المهددة بالسقوط [١١]، وذلك حتى تقف هذه الدول لدعم النظام الرأسمالي التي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية وخنق القوة السوفياتية، وكانت تأمل الولايات المتحدة من هذا المشروع إلى استقرار الأوضاع السياسية في المنطقة، وإزالة التهديد الموجه ضد أمن الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها الاقتصادية، ومن أجل تنفيذ

(١١) إسلام المبيضين، **أثر المساعدات الخارجية الأمريكية على صنع القرار السياسي في الأردن**، (١٩٩٩-٢٠٠٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، ص ٢٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشروع سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد اتفاقية ثنائية (عام ١٩٥١) ومن ضمن هذه الدول العراق [١٢].

ومن ثم جاءت حكومة أيزنهاور ومبدأه متممة للمشاريع، والخطط التي وضعت من قبل الرؤساء السابقين للولايات المتحدة الأمريكية، وجاء بموجبها إعطاء المساعدات الاقتصادية والعسكرية لأي دولة في الشرق الأوسط تحتاج للدعم والمساعدة لحمايتها من الشيوعية التي هي العدو الأول للولايات المتحدة الأمريكية.

وتتجسد العلاقات العراقية الأمريكية في موقف الولايات المتحدة الأمريكية من أزمة الخليج الأولى (الحرب العراقية- الإيرانية) ١٩٨٠- ١٩٨٨ حيث كان الموقف الأمريكي تجاه الحرب وتطوراتها محكومة بالمصالح الاستراتيجية والاقتصادية الأمريكية في الخليج، وأهمية كل من إيران والعراق لهذه المصالح ومدى تأثير الحرب في التنافس بين القوتين العظمتين (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي) في الخليج حيث كانت كل منهما حريصة على الحد من استفادة الأخرى على حساب نفوذها، ومصالحها في الخليج، وقد دخلت العلاقات العراقية الأمريكية مرحلة جديدة بعد نشوب الحرب، وأصبحت تلك العلاقات تأخذ درجة تطورها مع تطور الحرب، وتغيير ميزان القوى في ساحات المعارك[١٣]، فعلى الرغم من انهيار نظام الشاة وقيام الجمهورية الإسلامية في إيران، والخسائر التي أصابت الولايات المتحدة الأمريكية بسبب ذلك، فإن طهران ظلت تمثل أهمية استراتيجية لواشنطن التي كانت حريصة على استعادة نفوذها في إيران، لكن الدور الإيراني المناهض للنفوذ الأمريكي في الخليج والشرق الأوسط عموماً وتناقض الأهداف في البلدين (العراق – إيران) جعل واشنطن تبدي ميلاً نحو العراق الذي كان بدوره قد خطا خطوات ملموسة لكسب الود الأمريكي وهذا التحول في السياسة الأمريكية جاء

(١٢) عماد بشتاوي، **العلاقات الأردنية الأمريكية**، (١٩٤٧- ١٩٩٧)، مؤسسة حماد للنشر، اربد، ٢٠٠٣، ص ص ١٢٧-١٢٨.

(١٣) إسماعيل صبري مقلد، **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي**، دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات، لسنة ١٩٨٨، ص١٩٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متبايناً مع التطور الأمريكي السابق نحو العراق الذي ظل محكوماً بقيود العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية [١٤].

فقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية وموسكو أيضاً على الالتزام بوقف حيادي في الحرب؛ لكن الواقع غير ذلك فالحياد المعلن كان سياسة مدروسة ولها مغزاها وأهدافها. إلا أنه كان حياداً مؤقتاً ومحكوماً، فالحياد الأمريكي ظهر في بداية الحرب حيث كان العراق هو المسيطر على مقاليد المواجهة العسكرية، ومن ثم فإن هذا الحياد الذي اخترق بقرار أمريكي بوقف إمداد إيران بالأسلحة وقطع الغيار، كان يحقق أهدافاً مهمة لواشنطن.

فالحرب كانت توفر في ذلك الوقت – مخاطر التدخل العسكري الأمريكي المباشر ضد إيران على الرغم من أن واشنطن استغلت التهديد الثوري الإيراني لأمن الخليج وللدول الخليج الصديقة لها حيث كثفت وجودها العسكري في المنطقة وابتزاز تلك الدول للحصول منها على تسهيلات عسكرية كانت حريصة عليها حيث كانت الحرب تتوافق إذاً مع الأهداف والمصالح الأمريكية [١٥]، إلى درجة أن البعض أثار تساؤلات حول مدى تورط الولايات المتحدة الأمريكية في تفجير هذه الحرب، أي في إغراء العراق لشنها ضد إيران وهي الحرب التي رأت فيها واشنطن بديلاً رخيصاً لممارسة ضغوطات استنزافية لإسقاط نظام الحكم الإسلامي في إيران أو على الأقل زعزعة استقراره، ولكي يتحقق الاستنزاف كان لا بد من إطالة أمد الحرب وهذا يفسر أسباب تعمد الولايات المتحدة الأمريكية، لتشجيع إسرائيل على بيع السلاح لإيران كما سمحت لغيرها بدعم العراق عسكرياً وهو ما جعل السياسة الأمريكية بالنسبة لإمداد إيران والعراق بالأسلحة (بشكل غير مباشر)، كوسيلة لضمان استمرار الحرب ولتحقيق مصالحها حيث كانت ترمي إلى استنزاف إيران للعراق والتخلص من الخطر الإسلامي الأصولي (إيران) والقومي العربي (العراق) معاً، ودون تمكين أي من الأطراف بالانتصار كي تتمكن من إعادة ترتيب الأوضاع في الخليج أمنياً وبالتالي تصبح القوة الحقيقية الوحيدة في الخليج [١٦].

---

(١٤) Helms، Ehrstine Moss. Iraq. **Eastern Fland of the Arab World** Washington DC. Broodings Institution, 1984. P.2.4.

(١٥) الياس مراد خليل، **حرب الخليج وانعكاساتها على الأمن القومي العربي**، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٩١، ص١٦٠.

(١٦) اسماعيل صبري مقلد، **الصراع الأمريكي السوفيتي حول الشرق الأوسط، الأبعاد الإقليمية والدولية، ذات السلاسل**، الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٨٨، ص٥٣٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبسبب تغير الموقف العسكري لصالح إيران أنهت واشنطن سياسة الحياد المزعومة وقررت دعم العراق، فأعادت العلاقات الدبلوماسية مع بغداد في عام ١٩٨٤، وأمدت العراق بمعلومات سرية (استخبارية) ودخرت له مساعدات ومبيعات تكنولوجية وزراعية، حيث أوضح تقرير لأحد لجان الكونغرس أن الولايات المتحدة الأمريكية قد اتخذت سلسلة من الخطوات لدعم العراق وإحباط أي نصر عسكري إيراني وحدد ذلك التقرير تلك الخطوات فيما يلي [١٧]:

١. تأمين مليار دولار كضمان للعراق ولتسهيل شراء منتجات أمريكية زراعية وغيرها.

٢. قرار بنك الاستيراد والتصدير لضمان ٨٥ بالمئة من ٥٧٠ مليون دولار لإقامة أنابيب نفط إلى العقبة.

٣. دعم الولايات المتحدة الأمريكية لقرارات مجلس الأمن الدولي الذي أدان إيران لهجماتها على ناقلات النفط في الخليج.

٤. دعم أمريكي مكثف لفرض حصار تصدير الأسلحة لإيران، فالولايات المتحدة الأمريكية فقد دفعها حرصها على استرداد نفوذها في إيران لدعم العراق لإسقاط نظام الحكم الإسلامي مع الحرص على الحيلولة دون انتصار العراق أو هزيمته؛ لكي تبقى الحرب مستمرة لفترة طويلة تحقق الولايات المتحدة أهدافها في السيطرة الكاملة على الخليج على حساب إيران والعراق، لكن تداعيات الحرب فرضت الوجود السوفياتي في الخليج كأمر واقع، وليبقى التنافس مستمراً بين القوتين العظيمتين في المنطقة [١٨].

([١٧]) اسماعيل صبري، مرجع سبق ذكره، ص٥٤٠.

([١٨]) محمد السيد السعيد، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والحقوق، ١٩٩٢، ص٨٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: الصراع العراقي – الأمريكي

* العلاقات العراقية الأمريكية قبل حرب الخليج الثانية:

كانت العلاقات العراقية – الأمريكية علاقات غير ودية حيث كانت للعراق علاقات قوية مع الاتحاد السوفيتي حيث وقع معاهدة الصداقة مع السوفيت في ٩/ نيسان/١٩٧٢. وكانت للولايات المتحدة الأمريكية تحفظات على العراق بسبب موقف العراق مع اسرائيل ودعم العراق لمجموعة أبو نضال الفلسطينية، والتي كانت تعرف بفتح - المجلس الثوري أو منظمة أبو نضال، والتي كانت على قائمة الخارجية الأمريكية للمجموعات الإرهابية.

منذ - انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية وعدول الولايات المتحدة الأمريكية عن سياسة " توازن القوى" التي انتهجتها في تعاملها مع إيران والعراق طيلة عقد الثمانينات، واعتمادها المباشر على القوة العسكرية الأمريكية أصبحت القوة العسكرية العراقية مستهدفة من الولايات المتحدة الأمريكية نظراً لأنها أصبحت عقبة أمام فرض الهيمنة الأمريكية في الخليج. علاوة على تأثيراتها السلبية في العملية السلمية، لذلك كان الخيار العسكري وارداً في التفكير الأمريكي منذ اليوم الأول للاجتياح العراقي للكويت [١٩].

إن كل المؤشرات أوضحت أن العقل الاستراتيجي هو في مرحلة صراع جديدة مع القيادة العراقية السابقة على أثر خلل حدث في التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط – نتيجة نمو القوة العسكرية الهائلة للعراق، ففي أزمة الخليج الثانية (١٩٩٠) كان للعلاقات الأمريكية العراقية تتضح من خلال النظرة الأمريكية للطرف بأنه اصبح عقبة أمام فرض الهيمنة الأمريكية في الخليج، ففي (عام ١٩٨٩) ومع نهاية الحرب العراقية الإيرانية شهدت تطورات في البيئة الدولية ابتداء من انهيار النظم الاشتراكية الحاكمة في دول أوروبا الشرقية، وتفكك حلف وارسو وانتهاء الحرب الباردة ثم سقوط النظام الدولي الثنائي القطبية مع انهيار الاتحاد السوفياتي مع

(١٩) محمد السيد سعيد، مرجع سبق ذكره، ص٤٨٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نهاية (عام ١٩٩١) وبروز معالم دولي جديد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على أن تلعب فيه دور القوى العظمى الأحادية [٢٠].

وقد اتضحت علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالعراق من خلال سياستها اتجاه (القوى الكبرى) في منطقة الخليج والشرق الأوسط التي باتت تهدد مصالحها في المنطقة.

فقد انطلقت الولايات المتحدة الأمريكية بسياستها نحو زعامة العالم فرأت أن العراق مصدر إزعاج لمصالحها في منطقة الخليج العربي، حيث كان الخليج من أبرز الأقاليم في العالم والتي حظيت باهتمام الاستراتيجية الأمريكية، وكان العراق محور اهتمام هذا التوجه الاستراتيجي الأمريكي، لأن العراق عطل المشروع الأيدولوجي والسياسي الإيراني في المنطقة [٢١].

وقد أخذ هذا التوجه الاستراتيجي الأمريكي الجدية أبعاد عدة:

- العمل على عدم تمكين أي من القوتين الإقليميتين: العراق، إيران من أمتلاك القدرة على تهديد المصالح الأمريكية في الخليج أو تهديد أمن واستقرار الدول الخليجية.

- الاستعداد للتوغل العسكري في الخليج واللجوء إلى خيار استخدام القوة بدعوة أو دون دعوة من دول الخليج.

- فك (التحالف) الذي فرضته أخطار التهديد الإيراني والحرب العراقية – الإيرانية من العراق ودول مجلس التعاون الخليجي.

وبعد الحرب العراقية الإيرانية كما تحدثنا وخروج العراق منها منتصراً بإنهاء القوة الإيرانية وتأثيرها في الخليج أصبح العراق في ميزان القوى في منطقة الخليج (قوى كبرى)، عملت بذلك

---

(٢٠) (الصراع العراقي – الإيراني) في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي**، ١٩٩٠، ص١٦١.

(٢١) عبد الجليل مرهون، **العلاقات الخليجية – العراقية**، مجلة شؤون الأوسط، عدد ٤٩، لسنة ١٩٩٦، ص٤٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الولايات المتحدة الأمريكية على مشروع هدم العلاقات العراقية مع دول مجلس التعاون الخليجي[٢٢].

وفي (عام ١٩٩٠) رأى العراق نفسه في مؤامرة خليجية الدول الست (السعودية، الإمارات، الكويت، البحرين، قطر، عُمان) ودولية من قبل (الولايات المتحدة لأمريكية، وبريطانيا، وإسرائيل).

وجاء غزو العراق للكويت يوم ٢/ آب/ ١٩٩٠ ليخلق المواجهة الحتمية بين القوتين الإقليمية والعالمية الطامحتين للهيمنة [٢٣]، ولعل هذا ما يفسر الحرص الأمريكي الشديد على جعل الخيار العسكري خياراً أساسياً من خيارات مواجهة العدوان العراقي، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية مهمتها تصفية القوة العسكرية العراقية بعد أن أصبحت خطراً على المصالح الأمريكية في الخليج والشرق الأوسط وبخاصة بعد أن أفصح العراق عن ترسانة من أسلحة الدمار الشامل تهديدات صدام حسين لإسرائيل ثم بغزو العراق للكويت [٢٤].

وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية مزيجاً من الضغوطات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية في آن واحد على العراق فقد اتبعت سياسة إصدار القرارات من مجلس الأمن تدين الغزو العراقي للكويت. وركز بعضها على فرض الحضر، والحصار الاقتصادي على قرارات رقم ٦٦١، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٧٠ وهي إنزال أقصى العقوبات على العراق، فعلى سبيل المثال أعلن بيكر وزير الخارجية الأمريكية (السابق) أن بلاده ستبذل كل ما في وسعها لتدمير الاقتصاد العراقي [٢٥].

---

(٢٢) عبد الجليل مرهون، نفس المرجع، ص٥٠-٥٣.

(٢٣) بدران، ودودة، **أزمة الخليج والنظام الدولي، "مجلة العلوم الاجتماعية"**، العدد ١-٢، لسنة ١٩٩١، ص٥١.

(٢٤) بدران، ودودة، مرجع سبق ذكره، ص٥٣-٥٤.

(٢٥) جريجوري، جوز الثالث، **السياسية الأمريكية تجاه العراق**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، الإمارات، ٢٠٠٣، ص٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن أهداف الولايات المتحدة في العمليات العسكرية على العراق لتصل إلى الهدف الذي كانت تسعى إليه في النهاية وهو تدمير القرارات العسكرية الاستراتيجية العراقية، فقد كان الهدف الأسمى هو حماية السعودية من أي عدوان عراقي محتمل وتحرير الكويت وتدمير العراق [٢٦].

وبعد الانتهاء من حرب الخليج الثانية أكملت الولايات المتحدة مهمتها في احتواء القدرات العسكرية والاقتصادية العراقية من خلال تنفيذ القرارات الشرعية الدولية الخاصة بتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية من خلال فرض الحظر الاقتصادي على العراق ودعم القوى المعارضة الداخلية لإسقاط النظام العراقي.

فقد دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهات متعددة مع العراق، بسبب المشاكل التي كانت تعرقل عمل اللجان الدولية الخاصة بالتفتيش على أسلحة الدمار الشامل خلال فترة الحضر الاقتصادي [٢٧].

وخلال فترة السنوات التي سبقت أزمة الخليج الثانية وقفت الولايات المتحدة بصلابة في مواجهة مساعي الدول الراغبة في رفع الحضر المفروض على العراق وخاصة الدول العظمى، وخلال الفترة بين (١٩٩١- ٢٠٠٣) تحت الضغط الأمريكي إلى أن وصل العراق إلى درجة الفقر، والدمار بسبب نظام العقوبات الصارم، والهجمات العسكرية الضخمة والقصف الجوي والحصار الاقتصادي الطويل.

---

(٢٦) مركز الدراسات الاستراتيجية، **التقرير الاستراتيجي العربي**، ١٩٩٩، ص٦٠.

(٢٧) مصطفى عليوي، (محرر)، **مهدداً من الخليج بعد الحرب**، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ١٩٩٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: الهيمنة الأمريكية في العراق عقب حرب الخليج الثانية:

بعد أن غزا صدام حسين الرئيس العراقي السابق الكويت عام ١٩٩٠، وفي هذا التاريخ اشتعلت الشرارة الأولى للحرب بين الإدارة الأمريكية والنظام العراقي السابق، أو ما تسمى بحرب تحرير الكويت وعملية عاصفة الصحراء، وسميت من قبل الحكومة العراقية باسم أم المعارك، والتي أدت إلى المواجهة العسكرية الشاملة في حرب الخليج الثانية بين قوة عسكرية، كانت تعتقد أنها رابع قوة جيش في العالم ويمتلك من المقومات بحيث تجعل القوى الغربي وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية تمتنع من المجازفة في مواجهة العراق خصوصا بعد مقابلة الرئيس العراقي السابق مع سفيره الولايات المتحدة الأمريكية عندما أكدت له أن حكومتها لا ترغب في التدخل في مشاكل الجوار [٢٨]، ولكن فوجئ بتدخل الولايات المتحدة وأن العراق أصبح في دائرة الخطر للقوى الكبرى بتهديد مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، خصوصاً بعد سيطرة العراق على ثلث نفط العالم. ولهذا استنفرت الولايات المتحدة والقوى المتحالفة معها في جميع أنحاء العالم بتعبئة كل قواها العسكرية لهزيمة العراق. وقد بلغت التكاليف الإضافية لهذه الحرب حسب تقديرات (وزارة الدفاع ٦١,١ مليار دولار) وخصص الكونغرس مبلغ (٥٣,٧ مليار دولار) [٢٩].

وقد سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى بناء ائتلاف يتجاوز حلفائها في أوروبا ليشمل روسيا وبعض الدول العربية ودولاً أخرى، وكانت حصيلة التحالف: ٣٨ دولة، ٧٥٠ ألف جندي، ٣٦٠٠ دبابة، ١٨٠٠ طائرة، ١٥٠ قطعة، بحرية [٣٠].

فقد خسرت العراق هذه الحرب خسارة كبيرة وفقد العراق ٦٠% من قوته العسكرية، وكان أيضاً من الخسائر صدور قرارات من الولايات المتحدة الأمريكية على العراق، فهناك وضع جديد لصاحب القرار الأمريكي الذي استثمره في اتجاه العراق [٣١].

([٢٨]) سعد العبيدي، **أزمة المجتمع العراقي، قواعد نفسية في التدمير المنظم**، دار الكنوز الأدبية، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٣، ص٢٥.

([٢٩]) مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، **حرب الخليج الثانية: التكاليف والمساهمات**، ١٩٩١.

([٣٠]) نفس المرجع، ص ١٧.

([٣١]) موقع إنترنت، www.gulfissues.net، الأحد ٢٠٠٧/١١/١٨، ١١ صباحاً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تكبيل العراق بقرارات دولية تدمر قوته العسكرية وتنهي حالة اختلال التوازن الاستراتيجي التي نتجت عنها، وسنتحدث بتفصيل أكثر عن القرارات لاحقاً.

- بدأ الخبراء الاستراتيجيين الأمريكان يركزون على قضية الأمن الإقليمي، وارتباطه بأمن الولايات المتحدة الأمريكية وخصوصاً عندما شكلت الموارد النفطية جزء مهم في التفكير الاستراتيجي للأمن في الولايات المتحدة الأمريكية.

- ففي جلسة ٢١- فبراير- ١٩٩١ للكونغرس الأمريكي أكد ثلاثة خبراء (أكدوا بوجود علاقة متكاملة بين ترتيبات الأمن الإقليمي، وحل الصراع العربي الإسرائيلي، والتنمية الاقتصادية) [٣٢].

- بدأ تنفيذ الخطة الاستراتيجية من قبل إدارة البيت الأبيض والتي أهمها سياسة الاحتواء المزدوج والقرارات التأديبية للدول الخارجة عن القانون والتي تشمل العراق وسوريا وإيران.

من الواضح أن القرار الأمريكي ومراكز الأبحاث الاستراتيجي المرتبطة بالبيت الأبيض توصلت إلى مجموعة من التوصيات والأفكار للتعامل مع الواقع العراقي بعد حرب الخليج الثانية [٣٣]:

١. تدمير قوة الرعب العسكرية للعراق عن طريق قرارات المجتمع الدولي.

٢. العراق يشكل المركز في التهديد الأمني للولايات المتحدة الأمريكية.

٣. تغيير القيادة العراقية ضمن إشراف مركزي للقرار الأمريكي. ولهذا شرعت مجموعة من القوانين أهمها قانون تحرير العراق في عام ١٩٩٣، إضافة إلى حشد ميزانية ضخمة في شن حرب نفسية ضد إسقاط للنظام السابق.

٤. استخدام سياسة الاحتواء المزدوج في الحد من تأثير إيران بالتغير المستقبلي للعراق.

---

(٣٢) موقع انترنت، www.Aljazera.net.

(٣٣) عبد الجليل، مرهون، **أمن الخليج بعد الحرب الباردة**، دار النهار للنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٧، بيروت، ص ٣١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. استخدام الضربات التأديبية العسكرية في حالة تملص العراق من تدمير قوتها العسكرية.

٦. منع وتطوير القدرات العسكرية، والبشرية، وعدم الاستفادة من موارد العراق الكبيرة في تنمية أي قدرة عسكرية محتملة، وذلك من خلال قوانين وتشريعات الأمم المتحدة.

إن التطورات التي حصلت في حرب الخليج الثانية كانت نقطة تحول في النظام العراقي وبالتالي عن محاصرة العراق قانونياً واقتصادياً وسياسياً وإعلامياً.

وقد تباينت دول الجامعة العربية بموقفها من الحرب، الأردن أعلن رسمياً تأييده للعراق واعتبر الحرب عدواناً على الأمة العربية كما ورد في البيان الأردني، ومثلها فعلت منظمة التحرير الفلسطينية، واليمن، والسودان، وليبيا، وتحفظت كل من الجزائر وتونس، وأيدت الحرب كل من دول الخليج ومصر وسوريا والمغرب، وأمين الجامعة العربية الشاذلي القليبي أعلن استقالته ساعة بدئ الحشر للحرب على العراق [٣٤].

وبعد انتهاء الحرب كان الجيش العراقي منكسراً ومحطماً، والحكومة العراقي في أضعف حالاتها وكان كل المراقبين يتصورون أنه سوف يتم الإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين، وقام الرئيس الأمريكي بصورة غير مباشرة بتشجيع العراقيين على القيام بثورة ضد الرئيس صدام حسين حيث صرح أن المهمة الرئيسية لقوات الائتلاف "تحرير الكويت".

ومن هنا نعرف أن المصالح الأمريكية تكمن في احتفاظ (الولايات المتحدة الأمريكية بمستوى معيشتها الراهن المتوقف، وتصاعده مع الزمن بنسبة مقبولة، بالإضافة إلى الاحتفاظ بطريقتها في الحياة من حيث نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، على حساب أي دولة تسيطر عليها.

وقد نشرت جريدة هيرالد تريبيون بتاريخ (١٩٩١/٥/٢٠) الخطوط العامة العريضة للاستراتيجية الأمريكية التي ورد فيها "أن أمريكا لن تسمح لأي قوة أخرى في العالم أن تنافسها على أن تكون هي القوة الوحيدة [٣٥].

---

(٣٤) موقع انترنت، من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

(٣٥) خير الدين حسيب، **مستقبل العراق، الاحتلال – المقاومة – التحرير والديمقراطية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٥٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد حرب الخليج الثانية جاء ما يسمى بعملية ثلعب الصحراء في يوم (١٦/ كانون الأول/ ١٩٩٨) بشن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا "بعملية ثعلب الصحراء" وكانت أوسع حملات الإغارة بالقنابل ضد العراق منذ حرب الخليج الثانية ١٩٩١ لمدة أربع ليالي من الرعب كان بلد بلا دفاع إلى حد كبير يتعرض لهجوم عسكري شامل في الظلام من جانب عدو غير مرئي [٣٦].

وتبين أن عملية ثعلب الصحراء كانت كارثة وعائية وعسكرية وقد استنكرت الدول عدوان الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على العراق واعتبرته عدوانا غير قانوني. وبعد عملية ثعلب الصحراء (١٦-١٩ كانون الأول ١٩٩٨) وكانت بحد ذاتها أكبر هجوم صاروخي على العراق، لم ينته القصف الجوي بالقنابل، فقد استمرت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، في انتهاك صاروخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي- في قصف متكرر بالقنابل لأهداف فيما يسمى مناطق "الحظر الجوي". إن الحروب التي شنتها الولايات المتحدة لأمريكية كانت تعتبر من قبلها دفاعاً عن الديمقراطية وطريقاً إلى نظام دولي جديد، مدشناً حقبة خالية من التهديد باستخدام الإرهاب، أكثر قوة في متابعة العدل، وأكثر أمناً في السعي نحو السلام، في عالم يحترم فيه القوي الضعيف.

وكان هذا التصور يعكس طبيعة الدور الأمريكي الراغب في الهيمنة وإيذاناً بأن هناك مسؤولية أمنية عالمية الطابع وفقاً للمثال الأمريكي [٣٧].

---

(٣٦) حيف سجونز، **استهداف العراق العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ٢،٢٠٠٤، ص٨٢.

(٣٧) فتحي العفيفي، **التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ط١، ٢٠٠٣، ص٣٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

*** المبحث الثاني: الطموحات الأمريكية في العراق:**

إن الانسحاب البريطاني من دول الخليج (عام ١٩٧١) هو بداية الطموحات الأمريكية في منطقة الخليج، حيث شعرت الولايات المتحدة الأمريكية بالتخوف من المد الشيوعي لملئ الفراغ الذي نتج من انسحاب بريطاني من الخليج.

فكان المؤتمر الذي عقده سفراء الولايات المتحدة في دول الشرق الأوسط في إيران كان سبب التخوف من الاتحاد السوفياتي لبسط نفوذه في الخليج حيث أدرج في المؤتمر ثلاثة أخطار متوقعة في منطقة الخليج بعد الانسحاب البريطاني، وهي [٣٨]:

- حدوث نزاعات بين دول الخليج.
- حدوث اضطرابات داخل كل دولة في المنطقة.
- استحواذ الاتحاد السوفياتي على المنطقة.

وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة في الحرص على سد الفراغ مكان بريطانيا في منطقة الخليج حيث رأى الأمريكيون أن الخليج هو إحدى أغنى مناطق العالم وأكثرها أهمية. وكان العراق يتخطى بأهمية كبرى بالنسبة للولايات المتحدة كونه تتمتع منطقته بوجود احتياطي النفط بكميات كبيرة.

وقد أبدت الولايات المتحدة الأمريكية قدراً من الاهتمام بالوطن العربي منذ القرن التاسع عشر، وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية القرن العشرين للحصول على امتياز النفط العراقي، ومن الطبيعي أن يزداد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالنفط العراقي بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى لازدياد الحاجة إلى النفط العالمي، ولأن العراق يمتلك ثاني أكبر احتياطي

(٣٨) حسن علي الإبراهيم، **الدول الصغيرة والنظام الدولي**، الكويت والخليج، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢، ص١٢١-١٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نفطي عالمي، كما أن كلفة إنتاجه كانت آنذاك أق تسع مرات في المعدل من كلفة إنتاج النفط الأمريكي [٣٩].

وظهرت بدايات المصالح الأمريكية عن طريق المصالح التجارية والإرساليات التبشيرية، والبعثات الدبلوماسية والثقافية، وبعد نشوب الحرب العالمية الثانية، أصبح اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالعراق أكثر، وذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية أدركت خلال فترة الحرب أهمية الحفاظ على نفط العراق، للحاجة إليه في استمرار تشغيل آلة الحرب لقوات الحلفاء مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاهتمام بالعراق أكثر من السابق باعتباره بلداً يتمتع بأهمية اقتصادية واستراتيجية في الشرق الأوسط.

وقد أخذت واشنطن تسعى من خلال سياستها تجاه المنطقة إلى تحقيق هدفين:

١. الحفاظ على المصالح الأمريكية الاقتصادية الحيوية في المنطقة العربية، ولا سيما بعد اكتشاف كميات كبيرة من النفط في منطقة الخليج العربي.
٢. الإفادة من أهمية المنطقة الاستراتيجية التي ظهرت في تصريح الرئيس الأمريكي ترومان "أن منطقة الشرق الأوسط تعتبر منطقة اقتصادية واستراتيجية في آن واحد [٤٠].

المطلب الأول: النفط في العراق

إن الثروة النفطية في الخليج تمثل قوة اقتصادية هائلة في منطقة الخليج العربي، ويعتبر النفط الخليجي هو اللاعب الوحيد القادر على مجاراة الزيادة في الاستهلاك الدولي للنفط، والذي يبلغ حالياً نحو (٧٧) مليون برميل يومياً، ولعل ذلك ما دفع القوى الدولية كي تركز أنظارها على هذه الثروة الهائلة، والتي تستخرج بتكلفة قليلة وبكميات كبيرة، ولذا أصبح نفط الخليج العربي محور القضايا السياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط، ويتحكم في حركة الأحداث في المنطقة، بل أن

([٣٩]) حسين طعمة شذر، **العلاقات العراقية الأمركية ١٩٤٥-١٩٥٨**، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥، ص١٧.

([٤٠]) نفس المرجع، ص٤٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مستقبل النفط بقوته وصراعاته يتركز في منطقة الخليج العربي الذي تتزايد أهميته في أسواق النفط الدولية [٤١].

كما أن دول النظام الإقليمي الخليجي تمتلك أكبر عدد من الحقول النفطية العملاقة التي تم اكتشافها حتى الآن والتي لا يتوقع أن تتكرر كثيراً. والحقائق تشير إلى أن النفط في كل أنحاء العالم يتراجع ويتناقص يوماً بعد يوم فيما عدا نفط الخليج الذي يزداد سنة بعد سنة رغم كل الإنتاج اليومي. نفط الخليج هو النفط الوحيد الذي يزداد ولا يتناقص. ففي عام ١٩٨٢ كان حجم الاحتياطي النفطي الخليجي ٣٧٠ مليار برميل. هذا الاحتياطي تضاعف إلى ٦٦١ ملياراً عام ١٩٩٢ وبلغ ٦٨٥,٦ مليار برميل عام ٢٠٠٢. ويحتوي النظام الإقليمي الخليجي حالياً، أي عام ٢٠٠٣، على ٧٠٠ مليار برميل من النفط الخام، أي ٦٦ بالمئة من كل الاحتياطي النفطي في العالم البالغ ١٠٤٧,٧ مليار برميل [٤٢].

حجم الاحتياطي النفطي الخليجي عام ٢٠٠٣

الدولة	برميل من النفط الخام
المملكة العربية السعودية	٢٦١,٦ مليار
العراق	١١٢,٥ مليار
الإمارات العربية المتحدة	٩٧,٨ مليار
الكويت	٩٦,٥ مليار
قطر	١٥,٢ مليار
عُمان	٥,٥ مليار
إيران	٨٩,٧ مليار

المصدر: BP Stastical Review of World Energy

علاوة على ذلك، فإن النفط بقد ما هو طاقة هو أيضاً ثروة، فكل برميل من النفط الخام يبلغ سعره في المعدل ٢٠-٢٥ دولاراً، الأمر الذي يعني أن السعر الافتراضي للاحتياطي النفطي الخليجي يبلغ ١٤-١٧ تريليون دولار وهو ما يزيد على إجمالي الناتج القومي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا معاً، وهي أكبر ثالثة اقتصاديات في العالم، ومما يزيد من حيوية نفط النظام الإقليمي الخليجي هو أنه متوفر بكميات غزيرة وأسعار زهيدة ويذهب في مجمله

(٤١) عيد الجهني، **صراع الكبار على نفط الخليج**، جريدة الحياة ٢٠٠٢/١١/٦م، ص١٠٠.

(٤٢) Ausubel, Jesse H. **"Where is Energy Going"?** The Industrial Physicist Vol.6, no. (February 2000) p.p 16-20.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى الدول الصناعية التي ستزداد اعتماداً على هذا النفط دون غيره خلال السنوات القادمة، وسيصل أقصاه خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٥. كذلك سيزداد الاعتماد الأمريكي على هذا النفط في المستقبل. فالولايات المتحدة التي كانت تنتج ٩,٢ مليون برميل يومياً وتستورد ٣,٢ برميل يومياً من النفط الخام عام ١٩٧٣ تراجع إنتاجها إلى ٥ ملايين برميل يومياً، وأصبحت تستورد أكثر من ٩ ملايين برميل من النفط الخام من الخارج بحلول عام ٢٠٠٣، أي أكثر من ثلثي احتياجاتها النفطية، منها ١٠ بالمئة من السعودية. أما الاحتياطي النفطي الأمريكي فقد تراجع من ٦٠ مليار برميل عام ١٩٧٣ إلى أقل من ٢٥ مليار برميل، ويتوقع أن ينفذ هذا الاحتياطي بحلول عام ٢٠١٠ [٤٣].

مؤشرات الوضع النفطي الأمريكي

	١٩٧٣	٢٠٠٣	٢٠١٠
حجم الاحتياطي النفطي (مليار برميل)	٦٠	٢٥	٥
الإنتاج اليومي (مليون برميل)	٩,٢	٥	١٠٥
الاستيراد اليومي (مليون برميل)	٣,٢	٩	١٦

هذه المؤشرات تؤكد أن النفط سيظل على رأس الانشغالات الأمريكية، وأن أمن النفط وإعادة ترتيب البيت الخليجي هو من بين أهم الأولويات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية [٤٤]. إن منطقة الخليج العربي هي من أكثر المناطق الواعدة في الإنتاج النفطي، فضلاً عن انخفاض تكلفة الإنتاج وبالتالي التصدير، بالإضافة إلى جودة النفط الخليجية العالمية. من المعروف إن العراق يمتلك احتياطي نفطي يعد الأكبر في المنطقة، ويمتلك كذلك معادن أخرى لم يجرِ استغلالها تجارياً حتى الآن، وهو طيلة فترة حربه مع إيران لم يستخرج من النفط ما يغطي حاجته، أو يؤمن طاقته القصوى [٤٥].

(٤٣) "The US is Running of Energy," Time Magazine (August 2003), p.34.

(٤٤) عبدالله، عبد الخالق، **الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي**، المستقبل العربي، العدد ٢٩٩، السنة ٢٠٠٤.

(٤٥) سعد العبيدي، **أزمة المجتمع العراقي**، مرجع سبق ذكره، ص٢٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأن النفط هو شريان الحياة الاقتصادية في العراق وكان يسهم قبل عام ١٩٩٠ بنحو ٩٠% من إجمالي الصادرات العراقية، وأكثر من ٩٥% من احتياطات الدولة من النفط الأجنبي وحوالي ٤٠% من الناتج القومي الإجمالي [٤٦].

وتتضح أطماع الشركات النفطية الأمريكية الكبرى- في العراق بالنضر إلى المبررات الآتية:

- ضخامة الاحتياطات النفطية العراقية المؤكدة، والتي تبلغ حوالي ١١٢,٥ مليار برميل أي نحو ١١% من الاحتياطي العالمي ومع مزيد من الاستثمارات النفطية يتوقع أن يكون المخزون النفطي الحقيقي للعراق في حدود ٣٣٢,٥ مليار برميل ليتزعم صدارة دوال العالم في هذا الصدد.

خاصة وأن إدارة الطاقة الأمريكية قدرات قبل شن الحرب الأخيرة حجم الاحتياطات النفطية العراقية غير المؤكدة أو التي لم يتم اكتشافها بنحو ٢٢٠ مليار برميل نضرا لان ٩٠% من مساحة العراق وتحديدا في منطقة الصحراء الغربية لم يتم التنقيب فيها عن النفط منذ سنوات عديدة؛ إما بسبب الحروب المتكررة أو العقوبات الاقتصادية وما تركته من تأثيرات مدمرة على الصناعة النفطية ، فقبل الغزو الأمريكي للعراق كان هناك ٢٤ حقلا نفطيا فقط هي التي تنتج من اصل ٧٣ حقلا تم اكتشافه ، وتما حفر ٢٠٠٠ بئر فقط وتراوح عدد المنتج منها بين ١٥٠٠ إلى ١٧٠٠ بئر مقارنة بحوالي مليون بئر في تكساس .

- إن النفط العرقي يسيل لعاب الشركات النفطية الأمريكية ليس فقط بسب وفرته الهائلة، بل أيضا بسب الجدوى الاقتصادية العالية لإنتاجيته . حيث لا تزيد تكلفت إنتاج البرميل في العراق على ١,٥ دولار مقارنة ٢,٥ دولار

في السعودية وهي أتدنى التكاليف العالمية عل الإطلاق، بينما تصل هذه التكلفة إلى اكثر من ٦دولارات في مناطق أخرى خارج منطقة الشرق الأوسط يضاف إليها تكاليف النقل عبر مئات الكيلو مترات وتتراوح بين ٤و٥دولارات وخاصة في روسية ومنطقة حوض بحر قازوين .

(٤٦) مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، **ملف مسائل الأجندة الخليجية بعد الحرب على العراق**، ص ٩٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

احتياطات النفط في العراق والعالم بنهاية ٢٠٠١
(مليار برميل)

الدولة	الكمية	%احتياطي العالمي
السعودية	٢٦٢,٨	%٢٤,٦
العراق	١١٢,٥	%١٠,٥
إيران	٩٩,٥	%٩,٣
الإمارات	٩٧,٨	%٩,١
الكويت	٩٦,٥	%٩,٠٦
فنزويلا	٧٧,٧	%٧,٣
روسيا	٤٨,١	%٤,٥
ليبيا	٣٦	%٣,٣٨
نيجيريا	٣٤,٥	%٣,٢٤
المكسيك	٢٦,٩	%٢,٥
الصين	٢٤	%٢,٢٥
الولايات المتحدة	٢٢,١	%٢,٠٧
إجمالي دوال العالم	١٠٦٤,٤	%١٠٠
إجمالي الدول العربية	٦٥٠,٨	%٦١,١
إجمال الأوبك	٨٤٩,٦	%٧٩,٨

المصدر: تم تجميعه وحسابه من خلال البيانات الصادرة عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،سبتمبر ٢٠٠٢.

فالعراق كان من أول الدول التي استضاف مؤتمر تأسيس منظمة البلدان المصدر للنفط عام ١٩٦٠م، وكان لذلك أسبابه الموضوعية ... سياسياً في الدرجة الأولى [٤٧].

إن العامل السياسي لعب الدور الأكبر في اختيار بغداد مقراً لتأسيس منظمة البلدان المصدرة للنفط، أما على الصعيد النفطي الذي كان أساس تكوين المنظمة عام ١٩٦٠، لم يكن العراق يحتل مركزاً متقدماً من حيث حجم الاحتياطي والإنتاج والعائدات في ذلك العام، رغم ذلك كان للنفط العراقي موقعه المتميز، لأسباب عديدة منه:

١. رغم أن الاحتياطي النفطي العراقي لم يكن في تلك الفترة يحتل مركز متقدم، إلا أنه احتياطي ضخم لا يستهان به، يمثل أكثر من١١% من الاحتياطي العالمي، وترتفع هذه النسبة مع اقتراب موعد نضوب الاحتياطي في مناطق أخرى في العراق.

([٤٧]) رياض نجيب الريس، **صراع الواحات والنفط، هموم الخليج العربي**، ١٩٦٠-١٩٧١، دار النهار، بيروت، ١٩٧٣، ص١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. منذ عام ١٩٢٥- وحتى عام ١٩٤٧، كان العراق بعد إيران هو المصّدر الرئيسي الثاني لثراء الشركات النفطية الغربية، وقد بلغت عائداتها كذلك من استغلال نفطه ما يزيد على حجم عائداتها من السعودية والكويت معاً، في تلك الفترة وحتى تأسيس المنظمة عام ١٩٦٠.

٣. تميزت حقول النفط العراقية من قبل تأسيس المنظمة بغزارة عطائهما واحتفظت بهذه الميزة حتى حرب الخليج الثانية، فكانت البئر الواحدة تعطي يومياً أكثر من ١٣٤٠٠ برميل.

لقد وفرت هذه المعطيات وسواها للنفط العراقي موقعه المتميز من حيث التكاليف الاستثمارية التي تسبق تكاليف الإنتاج والاستهلاك وكذلك من حيث تكاليف الإنتاج [٤٨].

لقد ظل هدف السيطرة الأمريكية على النفط العراقي مختفياً خلف جبال من التصريحات الرسمية الأمريكية ذات الطابع الدعائي التي أشارت دائماً إلى أن الهدف من الحملة على العراق هو نزع أسلحة الدمار الشامل التي ادعت الولايات المتحدة الأمريكية أن هذا البلد يمتلكها، وتعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أن العراق لديه على الأقل القدرة على تطوير أسلحة الدمار الشامل، حيث أن بإمكانه الاستفادة من موارده البترولية الغنية في هذا الغرض، وأن وجود نظام مناهض للولايات المتحدة الأمريكية يملك أسلحة الدمار الشامل سوف يشكل تهديداً كبيراً على الولايات المتحدة الأمريكية. وفضلاً عن ذلك فإنه يمكن تقديم أسلحة الدمار الشامل للجماعات الإرهابية، والهدف الآخر إسقاط نظام صدام حسين لبناء نظام ديمقراطي، وغيرها من الادعاءات الأمريكية التي تدرك الإدارة قبل أي أحد آخر أنها غير صحيحة، ورغم التواطؤ الرسمي الأمريكي للتغطية على الأهداف الحقيقية للحملة على العراق، فإن لورانس ليندساي، مستشار الرئيس الأمريكي للشؤون الاقتصادية، فقد صرح في (سبتمبر ٢٠٠٢)، عندما كانت واشنطن تقوم بتصعيد التوتر مع العراق للعدوان عليه، بأن النفط هو الهدف الرئيسي لمساعي الولايات المتحدة الأمريكية لشن هجوم عسكري ضد العراق، وكان ذلك التصريح بمثل صراحة غير معتادة من المسؤولين الأمريكيين حول الهدف الرئيسي الحقيقي من الحملة الأمريكية العدوانية ضد العراق، بعيداً عن الأهداف الدعائية المشار إليها آنفاً [٤٩].

([٤٨]) رياض نجيب الريس، **صراع الواحات والنفط، هموم الخليج**، مرجع سبق ذكره، ص١٦.

([٤٩]) موقع انترنت،www.annabaa.org، السبت ٢٠٠٧/٩/٢٩م، ٨،٣٠ مساءاً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن إحدى النتائج بعيدة المدى الأحداث ١١/ أيلول ٢٠٠١ هي ضرورة اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية لتكثيف البحث عن مصادر جديدة لوارداتها النفطية [٥٠].

النفط كهدف رئيسي من العدوان الأمريكي ضد العراق يتمثل في السيطرة على نفط العراق الذي يملك احتياجات نفطية هائلة (١١٢,٥ مليار برميل) أو نحو (١١%) من الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط، علماً بأن الولايات المتحدة الأمريكية بالذات، ترى أن الاحتياطات العراقية من النفط تفوق كثيراً ما تعلن عنه بغداد وبذلك فإن العراق لديه موارد بترولية غنية، ويوجد حوالي (٦٥%) من بترول العالم في الشرق الأوسط، ويملك العراق ثاني أكبر موارد البترول في العالم، أن البترول مادة استراتيجية، ويمكن القول بأن الدولة التي تسيطر على البترول، تسيطر أيضاً على الاقتصاد العالمي، ويتعين على الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على الموارد البترولية لأنها ترغب في تحقيق سيادتها على العالم [٥١].

لعل من نافلة القول أن الثروة النفطية في العراق بشقيها المستخرج والمخزون الاحتياطي تمثل القوة الاقتصادية المهمة للعراق، وقد جاء اكتشاف النفط بالمنطقة ليضاعف من أهميتها الاستراتيجية، بل ويجعلها بؤرة السياسة العالمية حتى أن الكثير من الباحثين أجمعوا على أن مستقبل العالم الحر والدول الصناعية مرتبط بحقول النفط الغنية في بلدان الشرق الأوسط، وهو القول الذي تعزز مع تنامي حركة الاكتشافات النفطية التي أكدت أن دول الخليج العربية والعراق أجمعها تمتلك اكبر احتياطي نفطي في العالم [٥٢] ويزيد من أهمية النفط في الخليج عامة وفي العراق خاصة أنه قابل للزيادة نظراً لوجود مناطق شاسعة لم يتم التنقيب فيها بعد.

---

(٥٠) موقع انترنت، www. Al jazera. Net، السبت ٢٠٠٧/٩/٢٩م، ٨،٣٠ مساءاً.

(٥١) محمد علي الحسيني، **"احتياطات النفط في بلاد المسلمين"**، مجلة النبأ، العدد ٦١، لسنة ٢٠٠١، ص٤٥.

(٥٢) نصرة عبدالله البستكي، **أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق**، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ٢٠٠٣، ص٣٢-٣٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: قرارات مجلس الأمن ضد العراق:

استمرت الحرب الطويلة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على العراق والتي يقال أنها بدأت في أوائل التسعينات، قبل الغزو العراقي للكويت، في جذب انتباه كثيرين إلى واشنطن، وفي أماكن أخرى، وقد أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من القرارات ضد العراق أهمها:

- قرار ٦٦٠ في ١٩٩٠/٨/٢م الذي يدعو العراق للخروج من الكويت [٥٣].
- قرار ٦٦١ في ١٩٩٠/٨/٥ الذي يمنع العراق من استيراد وتصدير أو إنتاج أو تطوير قدراته العسكرية من أجل تدمير قوته العسكرية.
- قرار الأمم المتحدة رقم ٦٧٨ [٥٤] في ٢٩/ تشرين الثاني/١٩٩٠ تبنى مجلس الأمن القرار رقم ٦٧٨ كان ذلك هو القرار الذي يزعم أنه خول استخدام القوة لطرد العراق من الكويت.

ولكن قرار العقوبات الأكثر أهمية هو قرار مجلس الأمن (رقم ٦٨٧) الذي خول التدخل المباشر في الشؤون العراقية – يعتمد على سلطة جميع القرارات السابقة بما فيها القرار (٦٧٨)، وهذا القرار جعل العراق بجميع إمكاناته البشرية والاقتصادية تحت الوصاية الدولية، والإشراف المباشر من قبلها لتدمير قوة الرعب الاستراتيجي في العراق، وكان هذا القرار للتمكين لحرب العقوبات على العراق (أي لعملية الإبادة الجماعية الممتدة).

لقد أعطى القرار رقم (٦٨٧) موافقة " الجماعة الدولية" للولايات المتحدة الأمريكية لخنق الاقتصاد العراقي وبصفة خاصة لأحكام السيطرة النهائية الأمريكية على النفط العراقي.

([٥٣]) مركز الإمارات لدراسات الاستراتيجية، **حرب الخليج الثانية: التكاليف والمساهمات**، ١٩٩١.

([٥٤]) جيف سيمونز، **استهداف العراق العقوبات والقارات في السياسة الأمريكية**، مركز دراسات لوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣ ص١٥٦-١٥٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار الأمم المتحدة رقم (٦٨٨):

القرار رقم (٦٨٨) صدر عام (١٩٩٠) جعل هذا القرار مكانه مقدسة لإدانة مجد الأمن لقمع السكان المدنيين العراقيين في كثير من أنحاء العراق، وطالب العراق بأن ينهي فوراً هذا القمع [٥٥].

لم يكن القرار ملزماً، ولهذا كان له وزن أخلاقي أكثر منه قانوني، وقد تبناه المجلس بعد القرار رقم (٦٨٧)، ولهذا لا يعد بأن له علاقة بمسائل العقوبات (فالقرار ٦٨٨ لا يذكر العقوبات).

قرارات الأمم المتحدة (٧٠٦، ٧١٢، ٩٨٦):

لأول مرة في عام (١٩٩١) سمحت الولايات المتحدة الأمريكية للعراق ببيع بعض النفط لشراء غذاء وأدوية. وبعد ذلك ظهرت المحنى القاسية التي يعاني منها الشعب العراقي، إذاً القرار (٧٠٦) سمح للعراق ببيع ما تصل قيمته إلى (١,٦ مليار دولا) من النفط لشراء أغذية وأدوية [٥٦].

أما القرار رقم (٧١٢) في (١٩/أيلول/ ١٩٩١)، وأيضاً القرار كان يبيع النفط مقابل الغذاء وفي (١٤/ نيسان/ ١٩٩٥م) صدر قرار (٩٨٦) الذي وافق العراق عليه في النهاية في حالة من اليأس المتصاعد، وجاء موافقة العراق في ظروف تصاعد اليأس الإنساني حيث لم يعد موتى العراق من الجوع، والمرض يعدون بمئات الألوف فحسب ثم أعقبت ذلك نقص الأموال ونقص العقود.

قرار الأمم المتحدة رقم(١٢٨٤):

تبنى مجلس الأمن القرار رقم (١٢٨٤) في (١٧/ كانون الأول/ ١٩٩٩) وأن هذا القرار لم يوجد طريقاً إلى إزالة القرار الأكثر عداء لآمال الشعب العراقي، مما كانت عليه قرارات مجلس

---

(٥٥) مركز الإمارات لدراسات الاستراتيجية، **حرب الخليج الثانية: التكاليف والمساهمات**، مرجع سبق ذكره، لسنة ١٩٩١.

(٥٦) **التعزيز الاستراتيجي العربي ١٩٩٢**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٣، ص٢٣٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمن السابقة وكانت الديباجة التي كانت في القرار (١٢٨٤) بإنشاء منطقة محررة من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وتبقى في ديباجة القرار (١٢٨٤) لمسة تهدئة للعراق، وإن تكن خالية من المعنى، فالقرار – مرة أخرى – وبما يتفق مع القرارين ٦٧٨ و٦٨٨.

يعيد تأكيد الالتزام من كافة الأعضاء في مجلس الأمن بسيادة ووحدة الأراضي، والاستقلال السياسي للكويت والعراق والدول المجاورة، ومرة أخرى يمكننا أن نتساءل ما الذي تعنيه "سيادة" العراق، لقد فقد العراق سيطرته على مصدره الطبيعي الأساسي، وكان ثمة تدخل أجنبي واسع في شؤونها الاقتصادية والاجتماعية، ولا يسمح له بإدارة مناطق شاسعة من البلد، وفقد سيطرته على كثير من مجاله الجوي ومياهه الإقليمية، وليس مسموحاً له بإبراز رأيه في القرارات الحاسمة التي تؤثر في كل جانب من وجوده الاجتماعي والصناعي والسياسي [٥٧].

قرارات أخرى للأمم المتحدة:

أعقبت قرارات مختلفة لمجلس الأمن بشأن العراق، فمثلاً قرار ١٣٠٢ عام (٢٠٠٠) والقرار ١٣٣٠ (٢٠٠٠) والقرار ١٣٦٠ (٢٠٠٠)، وكانت هذه القرارات لمجلس الأمن – على الرغم من دلالاتها – غير مهمة نسبياً ولا حاجة للنظر فيها هنا، وهناك قرار مجلس الأمن ١٣٥٢ (٢٠٠١) وأيضاً قرار مجلس الأمن ١٣٨٢ (٢٠٠١) وقرار مجلس الأمن ١٤٠٩ عام (٢٠٠٢) وقرار (١٤٤١) (٢٠٠٢) وتناولوا هذا القرار في إشارة جديدة بعلاقة الحكومة العراقيين بالإرهاب، وأشار أيضاً قرار ١٤٤١ بالتهديد "الذي يتعرض له السلم والأمن الدوليين من جراء عدم امتثال العراق لقرارات مجلس (الأمن) ونشره أسلحة الدمار الشامل والقذائف بعيدة المدى".

وذلك لأن العراق كان وما يزال في حالة خرق جوهري لالتزامه النصوص عليها في القرار (٦٨٧) لا سيما امتناعه عن التعاون مع مفتشي الممم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

"باختصار"، إن المقاربة الأمريكية العامة لقرارات مجلس الأمن واضحة واشنطن لا نرى هذه القرارات كأدوات حصلت على موافقة لدعم حقوق الإنسان، أو لتحرير الشعوب الخاضعة أو

([٥٧]) موقع انترنت، www.alkhaleej، الخميس ٢٠٠٧/١٠/٤، الساعة ١٢ ظهراً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لحماية السلام العالمي. أنها ترى فيها آليات لدعم السياسة الخارجية الأمريكية، وميلاً للدعم والتوسع للهيمنة الأمريكية، إن القرارات المحددة لمجلس الأمن بشأن العراق وطريقة تنفيذها (مع تجاهل القرارات بشأن إسرائيل) [٥٨].

تستغل واشنطن بصورة متميزة الأمم المتحدة في سعيها لما أصبح يطلق عليه في القرن الحادي والعشرين " الطيف الكامل للهيمنة" الاستخدام الأمريكي للوسائل الدعائية والاقتصادية والعسكرية للسعي لتحقيق هدف الهيمنة العالمية.

(٥٨) مركز الإمارات لدراسات الاستراتيجية، **حرب الخليج الثانية: التكاليف والمساهمات**، مرجع سبق ذكره، لسنة ١٩٩١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني: تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق (حرب الخليج الثالثة).

تغيرت في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق الكثير من معطيات الوضع السياسي الاستراتيجي والجيوبوليتكي في منطقة الخليج العربي خصوصاً، وفي منطقة الشرق الأوسط عموماً، فهذه الحرب لم تؤدي فقط إلى الإطاحة بنظام حكم صدام حسين في العراق، ولكنها تسببت أيضاً في إعادة هيكلة ميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط، بما أحدث مزيداً من الخلل في موقع العرب في هذا الميزان، مع زيادة وتعزيز الوضع النسبي للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، من خلال الوجود العسكري المباشر والمكثف للقوات الأمريكية في واحدة من اكبر الدول العربية، وإخراج هذه الدول من معادلة الصراع العربي – الإسرائيلي، وامتلاك الولايات المتحدة القدرة على فرض نظام حكم موال لها في العراق، علاوة على أن الوجود العسكري الأمريكي في العراق يجعل من الولايات المتحدة الأمريكية دولة جوار جغرافي لكل من إيران وسوريا، بما يضع هاتين الدولتين في دائرة الاستهداف الأمريكي المباشر، سواء من خلال تكثيف الضغط السياسية عليهما أو من خلال القيام بعمل عسكري أمريكي ضدهما ولو في مرحلة لاحقة [٥٩]. وممكن أن نقول إن النظام الدولي لحرب الخليج الثالثة يكون من ثلاثة إطارات كبرى، هي: الأحادية القطبية، والعولمة، والإرهاب الدولي (الأخير)، وخاصة منذ هجمات الحادي عشر من سبتمر، هو أحدث هذه الإطارات تكويناً، وأكثرها درامية في التأثير على شكل العلاقات الدولية ومحتواها المباشر [٦٠] لقد كانت دعاوى الإدارة الأمريكية التي اشتدت وراءها الحملة العسكرية واتخذتها ذرائع لتبرير غزوها هي أنها تخوض حرباً [٦١]:

- مرة من أجل نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية: "النووية، والكيماوية، والبيولوجية".
- ومرة ضد نظام متهم بالتعاون مع شبكات الإرهاب الدولي وتنظيم القاعدة.

([٥٩]) أحمد السيد نجار، **نكبة العراق الآثار السياسية والاقتصادية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١٦٣.

([٦٠]) جمال عبد الجواد، **النظام الدولي والحرب على العراق**، أحمد السيد نجار (محرراً)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٢٧٩.

([٦١]) محمد ابراهيم منصور، **العدوان على العراق والشرعية الدولية**، سلسلة فكر المواجهة، رابطة الجامعات الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص ٩٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ومرة أخرى حرب تحرير للعراق من حكم ديكتاتوري وطاغية مستبد وتبشير بنشر الديمقراطية في ربوع العراق ولذلك صار أسمها الرمزي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية "حرية العراق".

ولقد كان التوتر الدائر بشأن الضغط العسكري على العراق واضحاً للجميع مع بداية تولي إدارة الرئيس جورج بوش (الابن) مهام أعمالها، حيث ارتكز البرنامج السياسي لحملة الرئيس جورج بوش على اتخاذ موقف "أكثر تشدداً" ضد العراق وضد الرئيس صدام حسين [٦٢].

لقد أنهت الهجمات على مدينتي نيويورك وواشنطن في ١١/ أيلول/ ٢٠٠١م الجدل الفلسفي داخل إدارة بوش حول موضوع سياستها نحو العراق، وأصبح من الواضح عاماً أن الرئيس الأمريكي شخصياً قد وضع مسألة تغيير النظام العراقي على رأس أولوياته في "الحرب الجديدة على الإرهاب" وكانت لغة خطاب الرئيس بوش والموجهة إلى العراق واضحة لا لبس فيها [٦٣].

ولهذا لقد شكل التدخل الأمريكي في العراق منعطفاً مهماً في تاريخ العلاقات السياسية الدولية والإقليمية من حيث المدلول السياسي، وكذلك من حيث تداعياته المرحلية والمستقبلية على نسيج العلاقات بين دول الإقليم والقوى الدولية، التي لها مصالح استراتيجية مباشرة بالعراق، سواء كانوا من الدول المتاخمة لحدوده أو تلك التي ترتبط معه بمصالح سياسية من أي نوع.

فمنذ التسعينات برز العراق كمصدر تهديد جدي لأمن الخليج وفقاً للرؤية الأمريكية بعد إقدامه على غزو الكويت عام (١٩٩٠)، والذي مثل أول تهديد مباشر للمصالح الأمريكية في المنطقة، حيث رأت واشنطن أن قيام دولة راديكالية مثل العراق بالسيطرة على منطقة الخليج بما تحتويه من مخزون هائل من النفط سيمنح هذه الدولة دوراً محورياً في تحديد أسعار البترول الذي تحصل

([٦٢]) جريجوري جوز الثالث، **السياسة الأمريكية تجاه العراق**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، الإمارات، ٢٠٠٣، ص ٢٧.

([٦٣]) جريجوري، مرجع سبق ذكره، ص٢٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عليه الدول الصناعية المتقدمة، وهو ما يهدد مصالح هذه الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستورد للنفط في العالم [٦٤].

وسعي دولة مثل العراق إلى تنمية قدراتها في مجال أسلحة الدمار الشامل فهذا مصدراً آخر من مصادر التهديد ليس فقط لأمن الخليج بل للأمن العالمي طبقاً لوجهة النظر الأمريكية إذ ترى واشنطن أن تزايد احتمالات انتشار الأسلحة النووية في العالم الثالث، وخاصة الدول التي تصفها "المارقة" سيترتب عليه زيادة احتمالات انتشار الأسلحة النووية وإمكانية حيازة الجماعات الإرهابية كمثل هذا النوع من الأسلحة، ومن ثم فإن امتلاك دولة مثل العراق التي وصفها الرئيس الأمريكي بوش ضمن دول "محور الشر" لمثل هذه الأسلحة سيعرض بالتأكيد أمن هذه المنطقة الاستراتيجية ومن ثم المصالح الأمريكية للخطر، وهو ما يفسر المحاولات المستمرة والضغوط المتواصلة التي تمارسها واشنطن لوقف وتدمير برامج التسليح في العراق حتى أن هذه المسألة شكلت المبرر الرئيس التي ساقته واشنطن لتبرير الحرب التي شنتها ضد العراق واحتلاله، وبذلك استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العسكرية المباشرة ضد إحدى القوى التي تمثل تهديداً مباشراً للأمن الإقليمي والعالمي – طبقاً للمفهوم الأمريكي – وهي العراق حيث قامت القوات الأمريكية بغزو العراق واحتلاله بزعم وجود روابط بينه وبين الإرهاب وسعيه إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، رغم ثبوت عدم صحة هذه المزاعم.

*** أسباب احتلال العراق وفق الرؤية الأمريكية:**

١. الأسباب السياسية:

تتمثل التداعيات السياسات للاحتلال الأمريكي للعراق على دول مجلس التعاون الخليجي وفق الرؤية الأمريكية في محاولتها البط بين احتلالها هذا بمحاولاتها نشر الديمقراطية في المنطقة بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي؛ ومع ذلك لم تخف الإدارة الأمريكية أهدافها الحقيقية لغزو العراق وإمكانية تأثر دول المجلس بذلك؛ حيث أعلن "كولن باول" وزير الخارجية الأسبق قبل بدء الحرب على العراق "أن غزو العراق سيتيح للولايات المتحدة الأمريكية فرصة إعادة ترتيب

(٦٤) فتوح أبو رهب هيكل، **الرؤية الأمريكية لأمن الخليج**، مجلة شؤون خليجية، عدد ٣٧، لسنة ٢٠٠٤، ص٩٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنطقة بما يخدم مصالحها"؛ حيث يتجلى المشروع الأمريكي لترتيب المنطقة فيما يلي :[٦٥]

أ. هيمنة مطلقة للغرب على نفط العرب جميعه وفرض سعر يناسبه لهذه السلعة الحيوية، عن طريق الاحتلال العسكري المباشر. فقد عسكرت القوات الأمريكية بعد عقود من الاستقلال في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي حتى لم يبق خارج أيديها من منابع النفط المهمة في المنطقة إلا العراق وإيران.

ب. تطويق كامل لإيران، منبع النفط الوحيد الباقي في المنطقة بعد إخضاع الدول العربية للاحتلال العسكري والنفسي فإيران في نظر كثيرين القوة الصاعدة المحتملة الوحيدة في المنطقة، ومصدر التهديد الجدي المحتمل لإسرائيل، بأكثر مما تمثله الدول العربية.

جـ. هيمنة مطلقة لإسرائيل كقوة عظمى على مقدرات المنطقة ابتداء بتحييد العراق كمصدر تهديد استراتيجي ومروراً بوقف المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، ووصولا إلى التهام فلسطين وإفراغها من الفلسطينيين من دون الوقوف عند ذلك.

د. تحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منصة لانطلاق مشروعات وربما حروب الهيمنة الأمريكية في أنحاء أخرى من العالم.

وقد كان للخبراء والمهتمين بالإسلام والشرق الأوسط مثل "برنارد لويس" و "فؤاد عجمي" الأستاذنين بجامعة "هوبكنز" دور في حث وتشجيع بعض أركان الإدارة الأمريكية، وخاصة نائب الرئيس "ديك تشيني""على إكمال مخطط غزو العراق تحت حجة ما يسمى "تمكين الديمقراطية" [٦٦]، وقد رأى "فؤاد عجمي" أن غزو واحتلال العراق سينعكس بالتأكيد على كل دول المنطقة ومنها دول مجلس التعاون الخليجي، وعبر عن ذلك في مجلة "شؤون خارجية" " Foreign

---

([٦٥]) جاسم يونس محمد الحريري، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٢٤-١٢٦.

([٦٦]) هشام عليوان، **نهاية اللعبة**، أبحاث للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص ٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Affairs" بقوله:"إن العراق سيكون نقطة البداية للتعامل مع التقاليد العربية السياسية والاقتصادية، وثقافة يتم عرض مآسيه وإخفاقاتها بقسوة" (٦٧)، موضحاً أن العراق يستحق الجهد والمخاطرة من قبل الولايات المتحدة، لأن بعض دول المجلس كالسعودية ينتشر داخل مجتمعها تيار يعادي التوجهات الاستراتيجية للإدارات الأمريكية المتعاقبة في المنطقة، ويعادي التواجد العسكري الأمريكي بسبب المحظورات الدينية، ويمكن للعراق أن يقدم قاعدة انطلاق بديلة متحررة من ما سماه "سم معاداة أمريكا"، خاصة أن تجربة الولايات المتحدة في احتلال اليابان وما نتج عنها من تحويل مجتمعها المحارب إلى مجتمع مسالم، يمكن أن تتكرر في المنطقة العربية وذلك بتحويلها إلى مجتمع مسالم أو كما وصفها "جيم لوب" بـ "محاولة لتسكين الإسلام"، وكانت هذه الأسباب من دوافع اليمين الأمريكي الجديد لمساندة غزو العراق (٦٨).

ربط كذلك عدد من المحافظين الجدد بين عملية غزو العراق ونشر الديمقراطية في المنطقة وفق القياسات الأمريكية وتأكد ذلك خلال خطاباتهم أثناء الحرب الأمريكية – البريطانية على العراق حيث ذكروا "أن تجريد العراق من السلاح، وبناءه وإصلاحه ديمقراطياً سيسهم بدرجة كبيرة في دفع الديمقراطية في الشرق الأوسط. هذا الدفع يجب أن يكون ذا أهمية استراتيجية قصوى للولايات المتحدة. ومحاولة الخروج المتعجل من العراق أو وضع جدول زمني لذلك سيضعف من صدقية أمريكا ويؤدي على تلاشي فرص النجاح" (٦٩).

وقد رأى بعض الباحثين من أصدقاء الولايات المتحدة ومن الباحثين الأمريكان أنفسهم أن عملية غزو العراق واحتلاله تمثل تراجعاً عن الاستراتيجية الأمريكية السابقة في القرن المنصرم التي كانت تدعم النظم الشمولية والتقليدية لتدخل في مرحلة التغيير في النظم والتوجهات ومنهم "مارتن كريمر" المدير السابق لمركز موشي دايان للدراسات الشرق أوسطية والإفريقية؛ حيث قال: "على النقيض من ذلك كانت حرب عام ٢٠٠٣ مشروعاً مختلفاً تماماً. لقد سارت الولايات

(٦٧) الزواهرة، رانيا، وآخرون، **الحرب الأمريكية الجديدة**، المكتبة الوطنية للنشر، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠٤، ص ٢٥.

(٦٨) نصرة عبدالله البستكي، **أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ٢٠٠٣، بيروت، ص٩٢-٩٣.

(٦٩) جريدة الحياة، لندن، ٢٠٠٦/٩/١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتحدة إلى الحرب، لا لتدعم واقعاً راهناً إنما لتغيره. ورمز الحرب هو أن يزال من قصره واحد من أكثر حكام الشرق الأوسط استمراراً في الحكم.

إن الولايات المتحدة توجه رسالة تغيد أنها تريد أن تستخدم التغيير في العراق لإحداث تغيير في أماكن أخرى من المنطقة" [٧٠]، وقد أيده في هذا الرأي "ديفيدماك" النائب السابق لمساعد وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "كولن باول"؛ حيث قال: "من المثير للاهتمام أيضاً أن تلاحظ أن بعض الدول الأكثر دعماً للحرب في الممارسة مثل المملكة العربية السعودية هي أيضاً أكثر هذه الدول سلطوية وتريد أن ترى محصلة عراقية لا تشيع اضطراباً في الواقع الراهن الذي تبقى مثل هذه النظم الحاكمة المعاونة جزءاً منه" [٧١]. هذا وقد نجحت الولايات المتحدة في إقناع بعض دول المجلس بأن العراق يمثل تهديداً للأمن الخليجي لكسب تأييدها لغزوه واحتلاله، وهو ما أوضحه "باري روبين"مدير لمركز العالمي للبحوث في الشؤون الدولية،، حيث قال: "أما الدول الخليجية وعلى الرغم من الغضب الذي تجلى في بعض الحالات مثل العربية السعودية فلم يعد هناك ما يقلقها من عدوان يأتي من جانب العراق. إن من السهل على كثيرين هناك، وإن لم يكن الجميع بالتأكيد، أن يعتقدوا أن الولايات المتحدة أنقذتهم بمعنى ما، بالإضافة إلى هذه ثمة علامات على تفكير جاد بشأن الإصلاح من أعلى في هذه البلدان" [٧٢].

أي أنه ينظر إلى أن الاحتلال الأمريكي للعراق أعطى شحنة جديدة لبث تيار الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي من الداخل خشية فرضه من الخارج.

وبعد إجراء الانتخابات العراقية في ٣٠ يناير ٢٠٠٥، وهي أول انتخابات نيابية بعد سقوط النظام العراقي السابق في ظل لاحتلال الأمريكي ثم الانتخابات التي جرت في ١٥ ديسمبر من العام نفسه لاختيار مجلس النواب الجديد. تنوعت المواقف الرسمية لدول مجلس التعاون الخليجي من تلك الأحداث، إلا أنها أجمعت على أهمية الانتخابات العراقية ، باعتبارها خطوة مهمة لاستعادة سيادة العراق على أرضه وانسحاب القوات الأجنبية منه بعد أن يتسلم العراقيون كل مقاليد السلطة

---

(٧٠) حسن أبو طالب، **المشكلة العراقية والنظام الإقليمي العربي**، مجلة السياسة الدولية عدد ١٥٠، لسنة ٢٠٠٣، ص ١٥.

(٧١) **تقرير العراق أربع أسئلة وأربع إجابات**، مجلة المستقبل العربي، عدد ٢٨٥، لسنة، ٢٠٠٣، ص٢٤.

(٧٢) جريدة الدستور، الأردن، عدد ١٢٧٩٢، الثلاثاء، ٤/آذار/٢٠٠٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسية والعسكرية والاقتصادية وإن كانت أبدت بعض التحفظات على انتخابات يناير بسبب مقاطعة السنة العرب لها [٧٣].

وقد اهتمت النخب الفكرية الخليجية بكل اتجاهاتها بالانتخابات العراقية لأنها تدرك أن هذه الأحداث لا يمكن أن تنحسر تأثيراتها على العراق فحسب بل ستتأثر بها دول مجلس التعاون الخليجي بالرغم من حدوثها في ظل الاحتلال الأجنبي [٧٤]، كما رأت تلك النخب أن المصالح الخليجية يمكن أن تخدمها سيادة "الجو الديمقراطي في العراق" ليتناغم ولو بصورة متوازنة مع مسيرة الإصلاح السياسي في دول المجلس وأن"استقرار الأوضاع في العراق " سيفسح المجال أمامه للاستثمار في العراق في إطار عمليات إعادة الإعمار.

٢. الأسباب الاقتصادية للاحتلال:

كذلك لم تخف الإدارة الأمريكية أن حربه على العراق هي من أجل عملة "النفط"، حيث تهدف إلى عدم توجه الأوبك نحو اليورو كعملة معتمدة كما فعل "صدام" وهكذا فمن أجل الحيلولة دون قيام الأوبك بذلك تحتاج واشنطن إلى سيطرة جيواستراتيجية على العراق بما في ذلك مخزونه الذي يعتبر ثاني أكبر مخزون نفطي مؤكد [٧٥]، ومع بدء عمل السفير "بول بريمر" في العراق ظهرت تحليلات توضح أبعاد وإفرازات الاحتلال على دول مجلس التعاون الخليجي لا سيما أن "بريمر" مرتبط بمجموعة شركات "أميركا" ومتعاون مع منظمة "وليم بيبت اليمينية" و "أمريكيون من أجل الانتصار على الإرهاب"، حيث التأمت المصالح الأمريكية والإسرائيلية على أمل رسم خريطة الشرق الأوسط التي وضعت بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، والهد المركزي للحرب هو حل النزاع العربي – الإسرائيلي وفق الشروط المناسبة تماماً لحكومة إسرائيل، وتجريد المملكة العربية السعودية من أي نفوذ على أسعار النفط" [٧٦].

---

(٧٣) جريدة الدستور، مرجع سبق ذكره.

(٧٤) الرأي، الأردن، أرشيف الأخبار اليومية، ٢٠٠٤/٣/٢٥.

(٧٥) موقع إنترنت، www.Elecion. Jo. Com، الخميس ٢٠٠٦/٩/٢١.

(٧٦) موقع إنترنت، www.Elecion. Jo. Com، الخميس ٢٠٠٦/٩/٢١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن جانب آخر، سخرت الشركات الأمريكية التي تعمل في دول مجلس التعاون الخليجي كالكويت إمكانياتها لصالح توفير الدعم اللوجستي لإنجاح مشروع الحرب ضد العراق. وتقول إحدى المصادر الأمريكية الإعلامية "الكورب روتش": "إنه منذ أن بدأت القنابل تتساقط فوق العراق يوم ٢١ مارس ٢٠٠٣ كان هناك آلاف من موظفي "هاليبرتون" – الشركة التي كان يرأسها نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني – يعملون في الكويت إلى جانب القوات الأمريكية في صفقة تصل قيمتها إلى مليار دولار. ووفقا لما يقوله مصدر في الجيش الأمريكي: "منذ أن كانوا يبنون مدنا من خيام ويقدمون دعماً لوجستياً للحرب على العراق ومناطق أخرى تعمل على خطة أمريكية لإعمار العراق، أما شركة "ستيفدونيغ سرفيس" فستتولى محاربة الإرهاب" (٧٧).

وعلى الصعيد الخليجي، أثار الاحتلال الأمريكي للعراق وما خلفته الحرب من دمار في البنية الاقتصادية للعراق رغبات رجال الأعمال الخليجيين للمشاركة في أعماره، خاصة بعد دعوتهم من قبل نظرائهم من رجال الأعمال العراقيين للمساهمة في بناء مرتكزات الاقتصاد العراقي المدمرة، وقد صرح "سلطان يوسف" نائب رئيس مجلس الأعمال العراقي أمام جمع كبير نظمته غرفة التجارة والصناعة في أبو ظبي مع مجلس الأعمال العراقي: "إن العراق الجديد مفتوح الآن على اتساع للنبلاء والجادين من المساهمين من رجال الأعمال في الإمارات العربية المتحدة الذين يريدون أن يصبحوا جزءاً من عمليات إعادة الإعمار الضخمة في البلاد والتي دمرتها الحرب وسينسق مجلس الأعمال العراقي الذي يضم ٢٠٠ عضو مع السلطات التجارية في الإمارات "دبي" المعنية بمساعدة السوق العراقية على استعادة وضعها الطبيعي سريعا جداً" (٧٨).

٣. الأسباب العسكرية للاحتلال:

بررت الولايات المتحدة منذ فترة غير قصيرة غزوها للعراق بأنه يأتي ضمن سياق التوجه الأمريكي لحماية الأنظمة التي ترتبط معها بعلاقات دبلوماسية وسياسية وعسكرية متينة ومنها دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا ما صرح به الرئيس الأمريكي الأسبق "بيل كلنتون" عندما برر عزمه الحرب ضد العراق وتغيير النظام السياسي بالقول: "إن أمن الجيوش الأمريكية في

(٧٧) أبو بكر الدسوقي، **أميركا والإرهاب، الحرب والتداعيات**، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٤٦، ٢٠٠٤.

(٧٨) توماس بيرسون ، **العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط**، ترجمة دار طلاس للدراسات، ٢٠٠٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنطقة وأمن أصدقائنا وحلفائنا مثل إسرائيل والدول العربية المعتدلة وجزء كبير من إمدادات العالم من النفط سوف يتعرض للخطر " وأضاف" أن أمن العالم في الجزء الأول من القرن الحادي والعشرين سوف يتقرر إجمالا بالطريقة التي سنعالج بها هذا الخطر" [٧٩].

وقبل أن تتولى إدارة كلينتون الحكم ساهمت الأصوات المتشددة في الإدارة الأمريكية منذ نهاية عقد السبعينات من القرن المنصرم المبالغة في قدرات العراق ومنهم "وولغوتيز" مهندس الحرب ضد العراق [٨٠].

وفي نفس الاتجاه، أبقى التيار اليميني المتشدد على توجهاته لغرض توظيف قضية خلق تهديدات زائفة لدول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق ما يسمى "أمن الخليج" إلا أن أسباب استهداف العراق حسب تصوراتهم الإستراتيجية تتعدى ذلك ويبدو أنها تسعى لتأمين مجال إقليمي لا يهدد الوجود الإسرائيلي في المنطقة ويمكن الإشارة إلى" برنامج القرن الأمريكي الجديد" الذي نشر عام ٢٠٠٠ تقرير له والذي يمثل أحد مرتكزات المحافظين الجدد بعنوان "إعادة بناء دفاعات أمريكي"؛ حيث قال التقرير: "لقد سعت الولايات المتحدة لعقود خلت للعب دور دائم في أمن الخليج، وبينما يمثل النزاع العالق مع العرق التبرير المباشر بهذا الشأن، إلا أن الحاجة إلى وجود قوة أمريكية في الخليج ستتجاوز قضية نظام بغداد" [٨١].

وقد قدمت الإدارة الأمريكية قبل وإثناء وبعد سقوط بغداد في ٢٠٠٣/٤/٩ مجموعة من التبريرات لإقناع الشارع الأمريكي والرأي العام العالمي بشرعية الحرب ويمكن تلخيص هذه المبررات بالتالي:

- استمرار حكومة الرئيس العراقي السابق صدام حسين في عدم تطبيقه لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالسماح للجان تفتيش الأسلحة بمزاولة أعمالها في العراق، ومن الجدير

([٧٩]) موقع انترنت، www.Arabdecision.orj، الاثنين ٢٠٠٦/٢/١٢.

([٨٠]) موقع انترنت، www.Arabdecision.orj، الاثنين ٢٠٠٦/٢/١٢.

([٨١]) فتوح أبو الذهب، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية وضعت مهلة نهائية لبدء العمليات العسكرية بينما كانت فرق التفتيش تقوم بأعمالها في العراق [٨٢].

- استمرار حكومة الرئيس العراقي صدام حسين بتصنيع وامتلاك "أسلحة دمار شامل" وعدم تعاون القيادة العراقية في تطبيق (١٩ قراراً) للأمم المتحدة بشأن إعطاء بيانات كاملة عن ترسانتها من "أسلحة الدمار الشامل". ومن الجدير بالذكر إنه لم يتم لحد اليوم العثور على "أسلحة دمار شامل" في العراق.

- امتلاك حكومة الرئيس السابق صدام حسين لعلاقات مع تنظيم القاعدة ومنظمات "إرهابية" أخرى تشكل خطراً على أمن واستقرار العالم.

- نشر الأفكار الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط.

وبعد أحداث (١١/ أيلول ٢٠٠١) والنجاح النسبي الذي حققه الغزو الأمريكي لأفغانستان تصورت الإدارة الأمريكية أن لها التبريرات العسكرية والإسناد العالمي الكافتين لإزالة مصادر الخطر على "أمن واستقرار العالم" في منطقة الشرق الأوسط وأصبح واضحاً منذ نهايات عام (٢٠٠١) إن الإدارة الأمريكية مصممة على الإطاحة بحومة صدام حسين [٨٣].

ومع ذلك فقد تعرضت التبريرات التي قدمتها الإدارة الأمريكية إلى انتقادات واسعة النطاق بدءاً من التسارع الأمريكية إلى الرأي العام العالمي وانتهاء بصفوف بعض المعارضين لحكم صدام حسين ويمكن تلخيص هذه التبريرات بالتالي [٨٤]:

- الهيمنة على سوق النفط العالمية ودعم الدولار الأمريكي حيث أن صدام حسين كان قد اتخذ قراراً (عام ٢٠٠٠) باستعمال اليورو كعملة وحجية لشراء لنفط العراقي.

([٨٢]) ويكيبيديا الموسوعة الحرة، www.ar.wikipedia.org.

([٨٣]) موقع نت، www.alrai .com

([٨٤]) صلاح سالم، **حروب المنطقة العربية**، دار الشروق، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣، القاهرة، ص ص٩٨-٩٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ضمان عدم حصول أزمة وقود في الولايات المتحدة لأمريكية بسيطرتها بصورة غير مباشرة على ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم.

- المصالح الشخصية لبعض شركات الأعمال، والدفاع الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية.

- دعم واستمرار الشعبية التي حضي بها الحزب الجمهوري الأمريكي إبان أحداث (سبتمبر ٢٠٠١) بغية استمرار هيمنة الحزب على صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية.

- تطبيق ما ورد في مذكرة جيني – رامسفيلد – ولفوتز التي كتبت عام والتي تمهد لدور استراتيجي أكثر فاعلية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

وقد كان تبرير امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل من أهم التبريرات التي حاولت الإدارة الأمريكية ترويجها في الأمم المتحدة ومجلس الأمن وقبل وقوع الحرب صرح كبير مفتش الأسلحة في العراق هانز بليكس أن فريقه لم يعثر على أسلحة نووية، وكيماوية، وبابلوجية، ولكنه عثر على صواريخ تفوق مداها عن المدى المقرر في قرار الأمم المتحدة قرار (٦٨٧) في عام (١٩٩١).

وبعد سقوط بغداد قام الرئيس الأمريكي بإرسال فريق تفتيش برئاسة ديفيد كي الذي كتب تقرير أسلحة إلى الرئيس الأمريكي في (٣/ تشرين الأول/ ٢٠٠٣) نص فيه أنه "لم يتم العثور لحد الآن على أي أثر لأسلحة دمار شامل عراقية" وأضاف ديفيد كي في استجواب له أمام مجلس الشيوخ الأمريكي أن "بتصوري نحن جعلنا الوضع في بدء الحملة العسكرية إلا أن جورج بوش قال: في (٢/آب/٢٠٠٤) حتى لو كنت أعرف قبل الحرب ما أعرفه الآن من عدم وجود أسلحة محظورة في العراق فإني كنت سأقوم بدخول العراق [٨٥].

(٨٥) ويكبيديا، موقع انترنت، مرجع سبق ذكره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن تناول أهم التداعيات الاقتصادية للحرب على العراق والمنطقة العربية وباقي اقتصاديات دول العالم في جانبي أساسين [٨٦] :

أولاً: الآثار قصيرات المدى:

١- دوليا:

- اثر الحرب على أسعار النفط :خلافا لجميع التوقعات شهدت أسعار النفط في السوق الدولية انخفاضا شديدا في أعقاب إعلان الرئيس الأمريكي بوش قرار الحرب ضد العراق حيث فقدت ربع قيمتها لتصل في ٢٠٠٣/٣/٢١الى أدنى مستوياتها منذ اكثر من ثلاثة اشهر أي ما يقل عن ٢٥دولارا للبرميل وسط توقعات بانخفاضها إلى اقل من عشرين دولار بعد السقوط السريع وغير المتوقع للنظام العراقي.

الصادرات العالمية؛ وتشير الدلائل إلى ارتفاع إنتاج أوبك خلال العام الجاري ٢٠٠٣بأكثر من ٤- ٥ ملايين ب/ي؛ حيث قررت المنضمة خلال اجتماعها في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٢ رفع إنتاجها الرسمي بمقدار ١,٣ مليون ب/ي اعتبارا من يناير ٢٠٠٣ وقرر زيادة أخرى في اجتماعها في ٢٠٠٣/١/١٢ بمقدار ١,٥ مليون ب/ي ليصل إنتاجه الرسمي الى٢٤,٥ مليون ب/ي فيما أشارت وكالت الطاقة الدولية في تقريرها في ٢٠٠٣/٣/١٢ إلى ارتفاع الإنتاج الفعلي للمنضمة إلى ٢٤,٦٩ مليون ب/ي باستثناء العراق نتيجة لتجاوز الحصص من بعض الدول في فبراير ٢٠٠٣؛ كما ابلغ وزير النفط الفنزويلي دول المنضمة خلال اجتماعها الأخير أن بلاده تنتج الآن ٢,٧مليون ب/ي وهي نسبه قريبه جدا من مستو الإنتاج المطلوب في فنزويلا لتكون فنزويلا قد عاودت إنتاجها بدرجه كبيرة بعد انتهاء الإضراب العام الذي شل صناعته النفطية في ديسمبر ٢٠٠٢ ما يؤكد أن الارتفاع المذكور السابق في الأسعار يرجع إلى عوامل نفسية وسياسية .

المخزونات النفطية: حيث استعدت أمريكا مسبقا لما أسمته بالمرحلة الثانية من "الحرب ضد الإرهاب" من خلال قرار الرئيس بوش بعد إحداث ١١سبتمبر وتحديدا في ٢٠٠١/١١/١٣ بزيادة الاحتياطي النفطي الاستراتيجي في أمريكا بنسبة ٢٨% ليصبح ٧٠٠ مليون برميل ما يكفي لتغطية الواردات الأمريكية ٧٠يوما وما يعادل حوالي شهر من إنتاج منضمة الأوبك الحالي هذا

(٨٦) ديرموت جيتلي، **نفط الخليج العربي: الإنتاج والأسعار حتى عام ٢٠٢٠**، سلسلة دراسات عالمية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٤) ص٤٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بخلاف المخزونات التجارية الأمريكية من المشتقات النفطية . فيما تقدر مخزونات الدول الصناعية الأعضاء في وكالات الطاقة الدولية بأكثر من أربعة مليارات برميل من النفط منه ١,٣ مليار برميل احتياطات حكومية وحوالي ٢,٥ مليار برميل مخزونات تجارية بالإضافة إلى قيام العديد من الدول وشركات النفطية بتخزين كميات ضخمة من النفط في خزانات وبواخر عائمة بالقرب من أسواق النفط العالمية خلال الشهور الماضية لاسيما مع توقع إعلان الحرب في أية لحظه.

٢- عربيا:

منذ الوهلة الأولى، يتضح حجم الدمار الذي أحدثته آلة الحرب العسكرية الأمريكية على الأراضي العراقية [٨٧]، خاصة من ناحية تدمير البنية الأساسية من محطات توليد كهرباء، وشبكات موصلات واتصالات وسكك حديدية، ومنشآت صناعية، فضلا عن تضرر الآبار والمنشات النفطية، بخلاف تدمير العديد من المباني السكنية؛ الأمر الذي احدث شللا في الاقتصاد العراقي وبرامجة التنموية؛ ما يضاف إلى خسائر إبان حرب الخليج الثانية والتي تجاوزت ٢٣٢ مليار دولار؛ وخسائره السابقة خلال حرب السنوات السابقة الثماني مع إيران (١٩٨٠-١٩٨٨) والبالغة اكثر من ١٠٠ مليار دولار، وان كانت الخسائر الفعلية تفوق تلك الأرقام بكثير .

وكانت للنفقات العسكرية الباهظة التي مثلت اكثر من ٤٠% من إجمالي الناتج القومي للعراق خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، وارتفاع في مديونيته الخارجية بصفة مستمرة من حوالي ٢,٥ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى نحو ٤٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ ، وبسب عدم خدمت تلك الديون فقد أخذت قيمتها في الارتفاع إلى ١٢٧ مليار دولار (منها ٤٧ مليار كفوائد بالإضافة إلى ٣٠ مليار دولار ديون مستحقة لدول الخليج و١٢ مليار لروسيا وغيرها هذا بالإضافة إلى تعويضات ناجمة عن حرب الخليج تقدر بـ١٩٩ مليار دولار؛ و٥٧ مليار دولار ناجمة عن عقود جارية في مجال الطاقة والاتصالات والكهرباء وغالبيتها مستحقة لروسيا؛ ليرتفع مجموع الديون الخارجية والالتزامات المالية المستحقة على الحكومة العراقية تقدر الى٣٨٣ مليار دولار وفقا لتقرير ريك بارتن مدير مشروع إعادة إعمار العراق في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن في ٢٠٠٣/٤/١١؛ الأمر الذي يشكل عائقا أمام حاضر ومستقبل

(٨٧) ديرموت جيتلي، **نفط الخليج العربي: الإنتاج والأسعار حتى عام ٢٠٢٠**، مرجع سبق ذكره، ص٤٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التنمية الاقتصادية في العراق، كما تراجع الناتج القومي العراقي من ٥٤ مليار دولار إلى عام ١٩٨٠ إلى ١٩ مليار عام ٢٠٠٠ لينخفض متوسط دخل الفرد السنوي في العراق من نحو ١٠الالف دولار إلى ما يقل عن ٦٠٠ دولار خلال الفترة المذكورة، ما يوضح مستوى الانخفاض المعيشي للمواطن والمرشح لمزيد من التدهور في ظل تزايد إعداد اللاجئين والمتضررين صحيا؛ فضلا عن تزايد أعمال السلب والنهب في البلاد بعد سقوط نضام صدام حسين. الأمر الذي يزيد من جم المعاناة الإنسانية التي يلاقيها الشعب العراقي منذ ١٣ عام .

في هذا الإطار حذر برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة في (٢٠٠٣/٣/٢٤) من أن كميات الغذاء المتوفرة في العراق قد تكفي لسد حاجات السكان حتى نهاية إبريل ٢٠٠٣، وتمثل الضربة العسكرية في مجالها ضربة موجعة إلى الاقتصاد العربي التي بلغت خسائرها اكثر من ٨٠٠ مليار دولار خلال الأعوام (١٩٩١-٢٠٠١) أي منذ حرب تحرير الكويت ، وعلى الرغم من ضبابية الصورة في الوقت الحالي إلا أن الاقتصادات العربية ستتضرر بصورة شديدة من الآثار السلبية الناتجة في المنطقة .

ثانيا : الآثار طويلة المدى:

إن نجاح الولايات المتحدة في مخططاتها في "احتلال" العراق من خلال إسقاط النظام الحاكم وإيجاد نظام حكم بديل موال لها أو تنصيب حاكم عسكري أمريكي من شأنه تغيير الخريطة الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية للمنطقة العربية ككل وهي قضية شديدة الخطورة [٨٨]؛ وهي الخطة التي يعترف بها المسؤولون الأمريكيون صراحة؛ ما يأتي ضمن أهدافها الرامية إلى تأكيد هيمنتها اقتصاديا وسياسيا على النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين ومن ثم الاحتفاظ بهيبتها كقوة عظمى وحيدة تمتلك من القدرات ما يؤهلها للسيطرة على باقي دول العالم، الأمر الذي يحقق طموحات ثالوث الحكم في أمريكا المتمثل في: اليمين المحافظ، والمجمع الصناعي العسكري، وشركات النفط .

(٨٨) عبد الخالق عبدالله، **التقرير الإستراتيجي الخليجي والسنة الصعبة**، في التقرير الإستراتيجي الخليجي، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ص١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن هنا يشكل احتلال العراق أهمية استراتيجية للإدارة الأمريكية لتحقيق أمرين:

أولهما: تدعيم السيطرة الأمريكية على المنابع النفطية في العالم نظرا لأهمية النفط كمصدر رئيسي للطاقة

وثانيهما: يتمثل في مضاعفة مبيعاته من الأسلحة في السوق الدولية، وخصائص منطقة الشرق الأوسط باعتبارها وسيلة لإنعاش الاقتصاد الأمريكي من خلال بوابة الصناعات العسكرية [٨٩].

ويبدو سعي واشنطن إلى التحكم في المنابع النفطية العراقية ومنطقة الشرق الأوسط جليا منذ تحولها إلى دولة مستوردة للنفط عام ١٩٤٧ ، حيث رسخت الصدمة النفطية الأولى إبان حظر النفط العربي عام ١٩٧٣ من عقيدته المتوقة إلى تنويع قاعدة موردي النفط إليها من مختلف مناطق العالم ، ومثلت أحداث ١١/ سبتمبر نقطة فارقة في طريق تأكيد بسط الهيمنة الأمريكية على امتدادات النفط في العالم من خلال السيطرة على المناطق الاستراتيجية الغنية بالنفط وما تزايدت في ضوء ما تلقاه الإدارة الأمريكية من تأيد ودعم كاملين من الشركات الاحتكارية النفطية بخصوص ضرب العراق، علمان بأن الرئيس الأمريكي نفسه كان رئيسا تنفيذيا لإحدى شركات النفط في تكساس ونجاحه في الانتخابات الرئاسية في ٢٠٠٠ كان مدعوما من الاحتكارات النفطية ، كما تولى نائبة ديك تشيني إدارة شركة "هاليبورتون" النفطية العملاقة لسنوات عديدة هذا بخلا العلاقات الوثيقة التي تربط وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد بالعديد من الشركات النفطية، والأمر ذاته بالنسبة لمستشارة الرئيس الأمريكي للأمن القومي وغيرهم من أعضاء الإدارة الأمريكية الحالية ممن لهم مصالح ومساعي في وضع اليد الأمريكية على ثروات النفط العراقية.

وإذا كانت الولايات المتحدة لديها احتياطات نفطية تصل إلى ٢١,٨ مليار برميل؛ فإنها ستضل في حاجة إلى النفط الخليجي، وخاصة العراقي، حيث يقدر حجم الاحتياط النفط الخليجية بحوالي ٦٧٥ مليار برميل أي ما يعادل ٦٥,٤% من الاحتياط العالمي، وتتميز تلك الاحتياطات بانخفاض تكاليف استخراجها ونقلها والتي لا تزيد عن دولارين للبرميل الواحد مقارنة بأكثر من ١٠ دولارات في مناطق أخرى، و١٧ دولار في بحر الشمال ، كما أنها تكفي لمدة تصل إلى مائة عام فيما يتوقع نفاد الاحتياطي النفطية في أمريكا وروسيا وبحر الشمال وغيرها من المناطق في

---

(٨٩) عبد الخالق عبدالله، مرجع سبق ذكره، ص ١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غضون العشرين العام المقبلة ، وأقصاها ٣٠ سنة بخلاف وجود العديد من العقبات الضخمة أمام خطوات الدول الصناعية الغربية المعنية بتنويع مصادر الطاقة نوعيا وجغرافيا؛ وذلك بالنظر إلى المشاكل السياسية والتعقيدات الجغرافية التي تحول دون تطوير الاحتياطات النفطية المبالغ في تقديرها في المنطقة الأفريقية وحوض بحر قازوين حيث لا تتعدى الاحتياطات المؤكدة في منطقة بحر قازوين ١٥-٣٣ مليار برميل أي ما يعادل ٢,٤% من الاحتياطي النفطي العالمي ، ولا يزيد إنتاج هذه المنطقة عن ١,٣ مليون ب/ي حسب تقديرات ٢٠٠١ يصدر منها ٤٠٠الف ب/ي فقط. والاهم من ذلك هو احتفاظ بأهميته كمصدر رئيسي للطاقة متوفر وبشكل رخيص نسبيا إذا ما قورن بغيره من مصادر الطاقة ذات التكاليف العالية والتكنولوجيا المعقدة مثل الطاقة النووية والشمسية والرياح وخلايا الوقود.

ومن هذا المنطلق، اتضح منذ البداية أن الهدف الرئيسي من الإصرار الأمريكي على غزو العراق لم يكن تغير نظامه السياسي فحسب بل تمثل في: "النفط العراقي "الذي ستتمكن خلاله واشنطن من تشديد القبضة على نفط الشرق الأوسط كله، فالعراق ثاني اكبر احتياطي نفطي مؤكد في العالم يقدر بأكثر من ١١٢,٥ مليار برميل من (١١% من الاحتياطي العالمي) فيما تسبقه السعودية باحتياطي قدره ٢٦٣ مليار برميل (٢٥,٥%عالميا) بينما ترى إدارة الطاقة الأمريكية أن العراق لديه ٢٢٠ مليار برميل من الموارد النفطية التي لم يتم اكتشافها نظرا لأن أعمال التنقيب عن النفط متوقفة منذ نحو ١٣ عاما بسب العقوبات الدولية المفروضة على العراق، الأمر الذي يوفر فرصة سانحة أمام الشركات النفطية الأمريكية في أعقاب احتلال العراق- من زيادة استثماراتها في الحقول العراقية التي لا يستخدم منها حاليا سوى ٢٤ حقلا، مع إعطاء حصة من"الكعكة النفطية" للشركات البريطانية .

وهو الأمر الذي سيمكن بغداد من زيادة إنتاجها النفطي الذي يتراوح بين ٢,٨-٣ ملايين ب/ي ، يصدر منه ٢ مليون ب/ي في المتوسط ويعيده إلى مستواه قبل الحرب الخليج الثانية البالغ ٣,٥ ملايين ب/ي على أن يرتفع تدريجيا ليتجاوز ٨ ملاين ب/ي في غضون سنوات قليلة مع تكثيف الاستثمارات النفطية الأمريكية والبريطانية وإصلاح المعدات النفطية المتهالكة والإنتاج بالطاقة القصوى قبل أن يقفز إلى ١٢ مليون ب/ي بنهاية العقد الجاري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونجاح الولايات المتحدة في الهيمنة على المنابع النفطية في الشرق الأوسط، والعراق تحديدا، سيمكنها من تحقيق أهداف عديدة متداخلة وبعيدة المدى، وسيترك في الوقت ذاته العديد من الآثار المتباينة على مختلف اقتصادات العالم، من أهمها:

١- تحقيق الأمن القومي الأمريكي، لاسيما في مجال الطاقة النفطية، في ضوء اعتماد أمريكا على استيراد النفط خاصة وأنها تعد اكبر مستهلك للنفط في العالم بنسبة ٢٥% من الاستهلاك الدولي، حيث ارتفع استهلاكها من ١٧ مليون ب/ي عام ١٩٨٠ إلى نحو ١٩,٦ مليون ب/ي عام ٢٠٠١ ويتوقع أن يقفز إلى ٢٦ مليون ب/ي بحلول ٢٠٢٠ حسب تأكيد الخبير النفطي د. حسين عبدالله ، بينما يتجه إنتاجها المحلي من النفط إلى الانخفاض من نحو ١١مليون ب/ي إلى نحو ٧,٧ ملايين ب/ي قبل أن يزيد إلى ٩ ملايين ب/ي وذلك خلال الفترة المذكورة على التوالي ، الأمر الذي يؤكد اتساع فجوة العجز النفطي الأمريكي وتزايد اعتمادها على استيراد خلال السنوات المذكورة من ٦ ملاين ب/ي إلى ١٢مليون ب/ي ثم إلى ١٧ مليون ب/ي وهو ما يمثل نسبة ٣٦% و٦٠% و٦٥% من إجمالي احتياجاتها النفطية خلال السنوات ١٩٨٠ و٢٠٠١ و٢٠٢٠ على التوالي.

٢- احدث وفرة في المعروض النفطي العالمي ومن ثم تحمل أسعار رخيصة للنفط لا يتجاوز ١٠ دولارات للبرميل- وفقا لمخططاتها – بما يعنيه ذلك من إنعاش لخزائن الدول الصناعية المستهلكة للنفط وللنمو الاقتصادي العالمي على المدى الطويل .

٣- العمل تفكيك منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) أو انهيارها: ومن ثم إنهاء أي تحكم لها في سوق النفط الدولية وسيكون العراق أول المنسحبين منها حيث من غير المتوقع في حالة وجود نظام موال للولايات المتحدة التزامه بالحصص الإنتاجية للمنظمة ، وسيرفع من سقف إنتاجه عن المملكة العربية السعودية التي يتراوح إنتاجها حاليا بين ٨-٩ ملاين ب/ي ، ومن غير المحتمل أيضا تعاون الحكومة العراقية مع أوبك في ضوء الاتهامات الأمريكية المستمرة للأخيرة باحتكار السوق النفطية ولإضرار بمصالح الدول المستهلكة ، وهو ما سيؤدي إلى انهيار الأسعار وسينهي أية قدرة للمنظمة في السيطرة على السوق النفطية أو التحكم في مساراتها ؛ خاصة وأن النفط العراقي لن يكون الوحيد الذي تطمع فيه الإدارة الأمريكية؛ حيث أنها تعمل على خلق مشكلة في الوقت الحالي مع إيران لتكون هي الهدف التالي لحربها ضد العراق؛ لاسيما مع ارتفاع الاحتياطات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النفطية الإيرانية إلى ٨٩,٧ مليار برميل أي ما يعادل ٨,٧ % من الاحتياطي العالمي مشكلة خامس اكبر احتياطي في العالم.

٤- تزايد نفوذ الولايات المتحدة وهيمنتها على المنابع النفطية في مختلف أنحاء العالم بما يمكنها من حسم التنافسية الدولية لصالحها والحيلولة دون بروز أية قوى منافسة تحاول تهديد مكانتها مثل الصين ودول جنوب شرق آسيا، اليابان، والهند إلى جانب الاتحاد الأوروبي، من خلال تمتعها بالحرية المطلقة في تحديد الكميات المنتجة للنفط وأسعاره والتأثير على معدلات النمو الاقتصادي في الدول الكبرى فضلا عن التحكم في المستوردين المعنيين بنفط الشر الأوسط وفي مقدمتها الدوال الآسيوية الصاعدة خاصة مع التوقعات الدولية بارتفاع الطلب العالمي على النفط بنسبة ٢% سنويا خلال فترة السنوات الممتدة ما بين(٢٠٠٠-٢٠٢٠) ليصل إلى ١١١ مليون ب/ي عام ٢٠٢٠ مقابل ٧٤ مليون ب/ي عام ٢٠٠٠، وسيكون لدول الشرق الأوسط وتحديد الدول العربية وإيران، الدور الفاعل في تلبية الزيادة المتوقعة في الطلب حيث ستوفر اكثر من ٦٠% من الصادرات النفطية العالمية عام ٢٠٢٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

*** المبحث الأول: حرب الخليج الثالثة في إطار الحرب على الإرهاب من وجهة نظر المحافظين الجدد:**

- إن احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق جاء على أثر حرب الولايات المتحدة على العراق فقد كشفت تفجيرات (الحادي عشر من / سبتمبر/ ٢٠٠١) التي هزت مدينتي نيويورك وواشنطن عن مصدر آخر أكثر تهديداً لأمن المنطقة والعالم – طبقاً للتصور الأمريكي – هو التهديد الإرهابي الذي طغى على كل الاعتبارات ومصادر التهديد الأخرى، حيث أصبح صانع القرار الأمريكي يركز اهتمامه بشكل مكثف على بند واحد ووحيد (وهو الإرهاب القادم من الشرق الأوسط ومنطقة الخليج)، وقد ربطت الولايات المتحدة الأمريكية بين تنامي هذه الظاهرة وغياب الديمقراطية في المنطقة، حيث رأى تيار المحافظين الجدد في إدارة بوش أن الأوضاع الداخلية في المجتمعات العربية والإسلامية بما فيها الخليجية تفتقد لثقافة ومؤسسات الديمقراطية. مما أدى إلى ظهور أفكار وتيارات متطرفة قد تستخدم العنف لنشر أفكارها، ليس فقط داخل هذه البلدان بل ضد المجتمع الغربي الذي تشعر تجاهه بالعداء لمساندته النظم الأوتوقراطية، على حد زعم المحافظين الجدد. وهو ما يبرز طبقاً لتصورهم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية وتعبيرها من خلال لإسراع بالديمقراطية والإصلاح السياسي [٩٠].

وقد جاء الاحتلال الأمريكي للعراق ليعلن عن بدء مرحلة تاريخية جديدة لمنطقة الخليج، وأن هذه المرحلة مختلفة كلياً عن المراحل السابقة، وذلك العامل رئيسي يتمثل في الموقع الذي يشغله " العراق الجديد" في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة التي صاغها المحافظون الجدد، وعبرت عنها العديد من الوثائق الرسمية وأدبيات اليمين المحافظ الأمريكي، بداية من وثيقة الأمن القومي الصادرة نهاية عام (٢٠٠١)، وانتهاء بمشروع الشرق الأوسط الكبير، حيث أكدت غالبية هذه الوثائق والأدبيات على ثالثة مبادئ أساسية تقوم عليها ما عرف باسم "عقيدة بوش الاستراتيجية"، هي الحرب الاستباقية، نشر المبادئ الأمريكية في العالم مما يؤدي إلى تغيير الأنظمة التي تتناسب

(٩٠) فتوح أبو الدهب، مرجع سبق ذكره، ص٩٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع هذه المبادئ، وتطوير القوة العسكرية الأمريكية لتبقى متفوقة بحيث لا تستطيع أي قوة أخرى أن تضاهيها [٩١].

وفي هذا الإطار يأتي إسقاط نظام صدام حسين وتنصيب نظام آخر موال لواشنطن ليكون في نظر الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة "مفتاح" التغيير المطلوب في منطقة الشرق الأوسط.

فالولايات المتحدة الأمريكية ترى في " العراق الجديد" منطلقاً للتغير في المنطقة العربية، وهو ما يعني أن دول مجلس التعاون ستكون معرضة لعمليات تغيير شاملة وعميقة، وذلك تبعاً لرؤية المحافظين الجدد التي تؤكد في الوقت ذاته على حجم المكاسب السياسية والاقتصادية المباشرة التي ستحققها الولايات المتحدة الأمريكية وراء احتلالها للعراق، والتي من بينها [٩٢]:

جني الشركات الأمريكية مكاسب اقتصادية كبيرة من عملية إعادة اعمار العراق التي تقدر تكلفتها السنوية بنحو (٢٠ مليار دولار)، بالإضافة إلى سيطرة واشنطن على ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم، والذي يقدر بنحو (١١٢،٥ مليار برميل) أي ما يوازي (١١%) من الاحتياطات العالمية، وذلك لنزع الهيمنة الخليجية عن أسواق النفط، وهذا ما سيؤدي أيضاً – تبعاً لرؤية المحافظين الجدد- إلى إضعاف منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك"، وذلك في حالة انسحاب العراق منها أو عدم التزامه بالحصص الإنتاجية المحددة له من قبل المنظمة.

وفي ذلك السياق نجح تيار المحافظين الجدد في توسيع نطاق نفوذ داخل إدارة بوش الذي بدت له اطروحات ذلك التيار أكثر فائدة تحت وطأة خبر الحادي عشر من سبتمبر، ويرى المحافظين الجدد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد فات عليها الاستفادة من فرصتي انتهار الحب الباردة والتحدي الشيوعي، ثم حرب الخليج لإعادة صياغة المبدأ الناظم لسياستها الخارجية، وأنه لا بد من اتخاذ ١١/ أيلول مناسبة لتقويض تلك الفرص الضائعة [٩٣].

([٩١]) محمد مصطفى زرير، **ملامح الدور العراقي الجديد في منطقة الخليج**، مجلة شؤون خليجية، عدد٣٧، لسنة ٢٠٠٤، ص٩٦.

([٩٢]) محمد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص٩٧.

([٩٣]) جمال عبد الجواد، **النظام الدولي والحرب على العراق**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٢٨٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتميز هذا التيار (المحافظين الجدد) بإيمان أيدولوجي عميق بالديمقراطية، وأيضاً بالإيمان بوجود مسؤولية على الولايات المتحدة الأمريكية لنشر الديمقراطية في العالم، وأن ذلك يمثل السبيل الأمثل لتحقيق المصالح الأمريكية بعيدة المدى.

إن أحداث ١١/ أيلول بينت للإدارة الأمريكية استحالة تخلي الدولة العظمى الوحيدة في العالم عن مهمة صياغة نظام دولي جديد، فبدأت الإدارة تطور أفكارها في هذا الاتجاه، وكان التركيز على الديمقراطية وحقوق الإنسان باعتبارها الأساس لبناء العالم الجديد، وباعتبارها الطريق للتخفيف من التهديدات التي تتعرض لها الولايات المتحدة ويوفق المحافظين الجدد بسهولة بين تقديره لأهمية الديمقراطية من ناحية والميل للاعتماد على القوة المسلحة من ناحية ثانية، أضف إلى ذلك فإن مفكري اليمين الأمريكي من المحافظين الجدد يؤمنون بالارتباط بين الاستبداد الداخلي والسلوك الخارجي المتسم بالعدوانية، وبأن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها [٩٤]. الأمر الذي يجعلهم قادرين على التوفيق بسهولة بين المناداة بالديمقراطية ومحاولة التدخل لغرضها بالقوة المسلحة.

لقد أصبحت الإدارة الأمريكية بعد ١١/ أيلول أكثر إدراكاً لارتباط مصالح أمريكا وأمنها، ورفاهيتها بما يجري في مناطق العالم الأخرى، وأصبحت بالتالي ميالة لا تباع سياسة خارجية نشطة. ولكن هذه التغيرات في الرؤية الأمريكية أتت على نفس الخلفية اليمنية التي تتعامل مع المصالح الأمريكية، خاصة المصالح الأمنية والاستراتيجية، باعتبارها قيمة غير قابلة للتفاوض.

وقد وظف المحافظون الجدد، ميل المزاج الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر للقبول بمبدأ توجه ضربات وقائية لمواجهة التهديدات الأمنية حتى ولو كان احتمال تحققها محدوداً وظفوا هذا المزاج للعمل على تحقيق أهداف المستوى غير المباشر، والتي لم يكن من المقبول استخدامها للترويج للحب الأمريكية على العراق على نطاق واسع، فقد قدر المحافظون الجدد الذين أصبحت لهم الغلبة بعد هجمات سبتمبر أن القضاء على حكم صدام حسين سيفتح الطريق أمام تطورات إيجابية كبرى في المنطقة، فالقضاء على نظام الرئيس صدام حسين وتأسيس نظام ديمقراطي في العراق يمكن له أن يؤدي إلى تغيير شكل الشرق الأوسط بالكامل.

([٩٤]) جمال عبد الجواد، مرجع سبق ذكره، ص٢٩٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الضربة التي حدثت للولايات المتحدة الأمريكية في ١١/ أيلول هي بلا شك القوى والأعنف في تاريخ أمريكا، والأشد على رأس القرار الأمريكي في البيت الأبيض ولهذا كان ردة فعلهم في بادئ الأمر توضح مدى حالة القطبية التي انتابت البيت الأبيض، وبما أن الملف الواقي هو الملف الساخن على طاولة الرئيس الأمريكي، بكل تفاصيله المرعبة للبيت الأبيض من "امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل، إلى امتلاك العراق مواد نفطية تمكنه من تطوير قدراته واحتمال انتقال تلك القدرات إلى الجهات الإسلامية المتطرفة، نتيجة للخطاب السياسي الجديد للقيادة العراقية بعد حرب الخليج الثانية والذي تميز بخطابه الديني القريب من فكر القاعدة، إن المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية قد اختارت العراق مسرحاً لعملياتها باعتبارها أرضاً مناسبة لإرسال رسالة إلى ما تريد أن تتأتى منه نتائج حرها، فالعراق أرض محروقة ومنتهية من حيث الواقع الاستخباري، فهي مكشوفة الأجواء ولا شيء فيه مخفياً على أحد، وكل المعلومات الاستخباري باتت معروفة سواء عبر لجنة التفتيش السابقة أو اللاحقة، وبالتالي فلا مفاجآت بالنسبة للأمريكيين على مستوى مسرح العمليات.

أضف إلى ذلك، فإن اختيار العراق في إطار الحرب على الإرهاب من وجهة نظر المحافظين الجدد كأنهم مخزون نفطي عالمي، سيضع المصالح التي للدول الأخرى أمام حقيقة منتهية، تتمثل بأن الخزان الأهم لعصب الاقتصاد الأوروبي قد أصبح تحت الرعاية الأمريكية [٩٥]، جميع هذه العوامل جعلت من العراق الهدف الاستراتيجي الأول في ذهن المحافظين الجدد الذي يساهم في المساعدة بصياغة القرار في البيت الأمريكي.

(٩٥) عماد فوزي شعيبي، **السياسية الأمريكية وصياغة العالم الجديد**، دار كنعان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، دمشق، ص١٠٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: مقدمات الحرب على الإرهاب:

منذ أن تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية للهجمات الإرهابية في ١١/ أيلول/ ٢٠٠١ يواجه العالم العربي مأزقاً ذا أبعاد وجوانب مختلفة وسياسية واقتصادية وأمنية، ألقت بتداعياتها وتأثيراتها المباشرة على كل دولة من الدول العربية داخلياً وخارجياً، وعلى النظام الإقليمي العربي بشكل عام [٩٦].

وبهذا فقد عرف المحللون والسياسيون الأمريكيون الهجمات المفزعة يوم (١١/ أيلول/٢٠٠١) على برجي التجارة العالمية في نيويورك والبنتاغون في العاصمة الأمريكية، واشنطن، بأنها لحظة تحول أو لحظة فاصلة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث، وغيرت بسرعة التصور الحكومي الأمريكي للواقع السياسي الدولي، ووضعت بذلك الولايات المتحدة الأمريكية على مسار سياسي وعسكري جديد يهدف إلى مخاطبة واقع جديد [٩٧]، وبعد هذه الأحداث اتخذت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط أبعاداً جديدة [٩٨] وهي:

أولها: مكافحة الإرهاب واستئصاله من جذوره.

ثانيها: منع الدول العربية والإسلامية أو الدول غير الموالية لها من امتلاك أسلحة الدمار الشامل، حتى لا تهدد أمن إسرائيل، ولا يقلل من قدراتها على إدارة المنطقة، وفق مصالحها وكي لا تقع مثل هذه الأسلحة في أيدي المنظمات الإرهابية.

ثالثاً: الحاجة إلى احتواء أو حصار أو عزل بعض الدول، مثل العراق وإيران، التي أطلقت عليها الولايات المتحدة الأمريكية (صنعة الدول المارقة، والخارجة عن القانون الدولي).

---

(٩٦) شحاته محمد ناصر، **الأبعاد السياسية والأمنية** لأحداث ١١/ أيلول على العالم العربي، مجلة شؤون خليجية، العدد ٢٨، لسنة ٢٠٠٢، ص٥٧.

(٩٧) سميح فرسون، **جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب**، مجلة المستقبل العربي، عدد ٢٨٤، لسنة ٢٠٠٢، ص٦٢.

(٩٨) صلاح التكرجي، مرجع نفسه، southraq qr@ hot mail.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والخلاصة، إن أهداف الاستراتيجية الأمريكية في مشروع حرب الإرهاب بالعراق بعد أحداث ١١/ أيلول هي [٩٩]:

- إن العراق هو حجر الأساس في تغيير الخريطة السياسية للعالم والقرن الحادي والعشرين، (لإعادة صياغة منطقة الشرق الأوسط وبالتالي خفض التهديدات الإرهابية للولايات المتحدة الأمريكية).

- العراق هو جزء مهم في حفظ الأمن القومي الأمريكي الجديد بعد أن تلازم الأمن الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية مع المصالح الأمريكية في العالم. وكان بول وولفيتز، مساعد وزير الدفاع الأمريكي قال في مقابلته مع شبكة "ان، بي، سي"التلفزيونية الأمريكية.

إن رد معركة ضمان السلام في العراق هي الآن المعركة المركزية في الحرب العالمية ضد الإرهاب، وهذه التضحيات لن تجعل فقط الشرق الأوسط أكثر استقراراً، وإنما أيضاً بلادنا أكثر أمناً".

- واردات النفط سلاح استراتيجي بيد أنصار القاعدة والأنظمة القريبة من تفكيره (العراق) ويجب أن يكون هناك إشراف دولي لكيفية الاستفادة من واردات النفط.

- العراق منطلق للتغيير الفكري والسياسي والثقافي بعد أن أصبح الفكر الإسلامي جزء من الإرهاب الدولي، فالنموذج السياسي الموعود، بأمن منه الباحث الاستراتيجي الأمريكي منطلق التغيير للشرق الأوسط، قال نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني "إن العراق سيصبح مثالاً للشرق الأوسط بالحملة" وبالتالي "سيساهم مباشرة في أمن أمريكا وأصدقائنا".

([٩٩]) موقع انترنت، www.aljazeera.net، الخميس ٢٠٠٧/١١/١٥م، ٥،٣٠ مساءاً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: تداعيات حرب الخليج الثالثة على الأمن القومي العربي:

إن غالبية الاستراتيجيين الأمريكيين اعتبروا الحرب الثالثة على العراق هي بداية الحرب الكونية للقرن الجديد وأن ١١/ أيلول كان الشرارة لهذه الحرب وفي هذا السياق أكد الخبير الصينية في شؤون الشرق الأوسط (هوى) هو "إن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أن الحرب على الإرهاب في العراق مسألة ذات أهمية استراتيجية بالغة" ويضيف (هوى) وأكد أن العراق قد اختير كأول هدف لأسباب ثلاثة [١٠٠]:

أولاً: أنه بالرغم من العراق كان خاضعاً لعقوبات الأمم المتحدة لمدة ١٢ عاماً بعد حرب الخليج، إلا أنه لم يستسلم، وواصل تحدي تفوق الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي اعتبرته الولايات المتحدة أمراً غير محتمل.

ثانياً: تعتقد الولايات المتحدة أن العراق لديه على الأقل القدرة على تطوير أسلحة دمار شامل، حيث أن بإمكانه الاستفادة من موارده البترولية الغنية في هذا الغرض وأن وجود نظام مناهض للولايات المتحدة الأمريكية يملك أسلحة دمار شامل سوف يشكل تهديداً كبيراً على الولايات المتحدة الأمريكية، وفضلاً عن ذلك فإنه يمكن تقديم أسلحة الدمار الشامل للجماعات الإرهابية.

ثالثاً: إن العراق لديه موارد بترولية غنية، ويوجد حوالي ٦٥% من بترول العالم في الشرق الأوسط، ويملك العراق ثاني أكبر موارد البترول في العالم، إن البترول مادة استراتيجية، ويمكن القول بأن الدولة التي تسيطر على البترول، تسيطر أيضاً على الاقتصاد العالمي، ويتعين على الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على الموارد البترولية لأنها ترغب في تحقيق سيادتها على العالم.

وبذلك لم تكن الحرب التي اندلعت في العراق ذات دلالة منفردة أو متفردة عن غيرها من الحروب السابقة التي اندلعت منذ بدء التاريخ، فعلى الرغم من الخسائر السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية التي تنتج عن الحرب إلا أن تداعياتها الجغرافية من الناحية الأمنية تبقى هي الأكثر

([١٠٠]) صلاح التكرجي، **الاستراتيجية الأمريكية في العراق**، مركز دراسات جنوب العراق، southiraq .qr@hotmail .com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تأثيراً في استقرار أو زعزعة البنى السياسية في النظم المتجاورة (جغرافياً) أو المتحالفة (وذلك في حال تم تجاوز البعد الجغرافي للتأثير).

وعلى الرغم من قناعتنا بأن هذه التداعيات ليس لها بعد عربي أو خليجي أو إقليمي فحسب، بل تداعياتها الأمنية ستصيب العالم أجمع، إلا أننا سنحاول التركيز على التداعيات الأمنية للحرب على المنطقة العربية.

والهجوم الأمريكي على العراق بكل أبعاده ودلالاته يحمل في طياته تهديداً خطيراً على الأمن القومي العربي بمفهومه الشامل (حيث تدخل هذه التداعيات الأمنية ضمن هذا المفهوم). ويمكن أن نلخص هذه التداعيات في مجموعة المحاور التالية:

أولاً: تنامي الخطر الأصولي في المنطقة:

لقد أدت الحرب الأمريكية ضد تنظيم "القاعدة" في أفغانستان إلى زعزعة أمن واستقرار ذلك البلد، وامتدت آثار تلك الحرب إلى باكستان لتجعل منها ملاذاً للإرهاب ما أدى إلى زعزعة الأمن فيها أيضاً. وقد أدت حرب الخليج الثانيةالتي خاضتها الولايات المتحدة ضد العراق إلى إثارة الغضب من التواجد الكثيف للقوات الأمريكية في المنطقة؛ الأمر الذي نشط التعصب الديني ضد ذلك التواجد مطالباً برحيله عنها.

ووفقاً لتلك النتائج، فإن الماضي لن يكون سوى مرآة لمستقبل أمريكي تحفه المخاطر.

ويعتبر تنامي المد الأصولي من أكثر الأخطار التي تواجه الأنظمة السياسية في المنطقة العربية وخصوصاً بعد:

١. حرب الفتاوى التي بدأت المؤسسات الدينية في المنطقة العربية تطلقها واعتبار أن الجهاد ضد الأمريكيين والبريطانيين في العراق واجب، وأنه جهاد ضد قوى الكفر الغازية.

٢. بعد قيام القوات الأمريكية بتوسيع هجماتها باتجاه مواقع أنصار الإسلام في الشمال العراقي والتي يعتقد أن هذه الجماعة لها صلات قوية مع الجماعات الإسلامية في إيران، وتدعي الولايات المتحدة وجود علاقة بين هذه الجماعة وتنظيم بن لادن وأنها حلقة الوصل بين تنظيم بن لادن والنظام العراقي، وخاصة بعد انفجار سيارة في كردستان العراق في الشمال والذي تسبب في مقتل ٣ جنود من البشمركة المقاتلين الأكراد، ومقتل صحفي أسترالي في المنطقة التي تتواجد فيها قوات الجماعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى البعض أنه ليس من المستبعد أن يزيد التأييد للأحزاب والجماعات الإسلامية واستجابة هذه الجماعات لدعوات تنظيم القاعدة في الجهاد ضد الأهداف الأمريكية في العالم، وقد بذلت الدول الإسلامية المعتدلة جهوداً لإقناع شعوبها بأن الحرب ليست هجوماً ضد الإسلام، ويرى البعض أن السمة المميزة للجماعات الإسلامية ستكون ضرب ما يمكن ضربه معتمدين على القدرات المتوافرة لديهم.

ولا يقتصر وجود هذه التداعيات على المنطقة العربية بل يمتد هذا التخوف إلى البلدان الغربية أيضاً، حيث أعلنت فرنسا وألمانيا أكثر من مرة عن تخوفهما من أن تؤدي الأعمال العسكرية في العراق إلى تزايد العداء والكراهية بين المسلمين والغرب بشكل يدفع إلى ظهور موجة جديدة من الإرهاب تجتاح العالم مثلما أكدته صحيفة الجارديان البريطانية في ٢٠٠٣/٣/٢٣ بأن هناك شعوراً متزايداً بالخوف من وقوع أعمال إرهابية في المجتمعات الغربية كرد فعل على الحرب ضد العراق.

ثانياً: احتمالية اندلاع حرب أهلية في العراق:

تصاعدت المخاوف العربية والإقليمية من تداعيات الحرب على الأوضاع الداخلية في العراق، وإمكانية نشوب حرب أهلية بين القوميات والطوائف العراقية المختلفة (١٦% سنة، ٢٠% أكراد، ٦٠% شيعة، ٣% مسيحيين)، أو حرب تصفية حسابات بين رموز النظام الحالي والمعارضين، هو الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار في العراق ما سينتج عنه عدم الاستقرار في المنطقة.

وتجد الإشارة في هذا الصدد إلى أن المجتمع العراقي يشكل مجتمعاً منقسماً ليس فقط طبقاً للديانة والقبائل ما بين الأكراد والشيعة والسنة، بل أيضاً بين الطبقات والعشائر، ويوجد في العراق ٣٥ اتحاد قبليا كبيرا، كما أن جماعات المعارضة لا يزال بعضها يعتمد بصوره أساسية على العشيرة فإذا ما كان الشيعة العراقيون يأملون في فشل نظرائهم من السنة، فإن نواياهم لا تزال مبهمة. كذلك فإن ضم التجمع الكردي في شمال العراق لتركية لا يزال أمران غير محسوم في تلك الحرب التي زعمت واشنطن أنها تشنها لتخليص العالم من الخطر الذي يمثله نضام صادم حسين بدعوى علاقاته مع شبكات إرهابية وامتلاكه أسلحة الدمار الشمال. ويرى البعض أن هناك ثلاث قوى رئيسيه تتصارع من اجل السيطرة على عراق ما بعد الحرب وهذه القوى هي: القومية البعثية، والإسلام الأصولي المعادي للعلمانية، والقبلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى الرغم من أن القومية البعثية تعتبر في الوقت الحالي من اكثر أنصار الرئيس العراقي، إلى أن انهيار هذا النظام وما تبعه من انهيار للدولة العراقية ومؤسساتها قد شكل خطورة كبيرة على الوضع العراقي مع وجود قوات الاحتلال.

ويعتبر المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وهو مجموعه شيعية مقرها في إيران، اكبر وافضل الأحزاب الإسلامية في العراق من الناحية التنظيمية ولدية اتباع في شرق العراق ولكن لديه عددا ضئيلا من الاتباع في أنحاء البلاد الأخرى، حيث يرفض الكثيرون ادعاء تلك الجماعة أنها تتحدث باسمهم.

كما لا تزال كردستان منقسمة بين زعيمي عشيرتين، وفي عام ١٩٩٦ خاض الجانبان حربا أهلية ضد بعضهما البعض .

من ناحية أخرى حققت التوجهات الإسلامية التي ترفض القوانين الوضعية، انتشاراً في بلد كان يعتبر في يوم من الأيام اكثر المجتمعات العربية علمانية، ورغم أن مدى قوة تلك التوجهات بين العرب السنة تحديدا غير معروف، إلا أن بعض المؤشرات يمكن استخلاصها من فوز الأحزاب الإسلامية في كردستان التي تتراوح ما بين المعتدل والراديكالي، بـ٢٠% من الأصوات بصوره منتظمة.

وتتصاعد تلك المخاوف من إمكانية استخدام دول مثل تركيا للوضع غير المستقر في العراق لتحقيق مطامع تاريخية في العراق خاص بعد التوغل التركي في الأراضي العراقية من الشمال متجاهلة التحذيرات الأمريكية، وهذه التوغلات ليست جديدة بل هي بادئة منذ حرب الخليج الثانية ١٩٩١، وقد عززت تركيا هذا التوجه لديها بتوقيع اتفاقية تعاون الأمني مع إسرائيل ١٩٩٤ بهدف الاستفادة من الخبرة الإسرائيلية لخلق حزام أمنى في الشمال العراقي وذلك بذريعة منع دخول اللاجئين لأكراد إلى أراضيها، وهو ما قد يقرأ بأنه ضغوط على القيادة الأمريكية من اجل الحصول على المزيد من المساعدات المالية بعد التعهد بضمان وحدت العراق ولكن اكثر ما يمكن أن يثير القلق هو أن تشجع هذه الخطوة إيران على التدخل في الشمال الشرقي أو الجنوب العراقي، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى اندلاع صراع إقليمي، دولي، داخلي في العراق ينذر بامتداد الأزمة لفترة زمنية طويلة ويهدد بانتقالها إلى العديد من دوال المنطقة ، خاصة مع احتمالية التواجد الإسرائيلي في العراق في ظل النظام الجديد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه الهشاشة سوف تؤدي إلى خلق فوضى أمنية في العراق من شأنها أن تسفر عن تحول العراق إلى ساحة لشن هجمات انتقامية ضد الدول الأخرى المحيطة ويرى البعض أن الهشاشة السياسية للعراق لها جانبه الإيجابي؛ حيث أن كل الأنظمة الأتوقراطية مثل نضام صدام تعتمد على شيكات محكمة بعشيرة أو طبقه محدده، لذلك فإن انهيار نضام صدام سوف يجعل من غير المحتمل لأية مجموعه فردية الهيمنة على العراق.

ثالثا : اندلاع المظاهرات المناهضة للحرب :

شهدت معظم الدول العربية مظاهرات واحتجاجات عنيفة ضد الولايات المتحدة وبريطانيا والدول المؤيدة للحرب على العراق، وقد اندلعت هذه المظاهرات منذ اليوم للحرب حيث خرج آلاف الموطنين للشوارع منددين بالحرب. وقد ارتبطت هذه المظاهرات بالعديد من أعمال العنف والتصادم مع القوات الحكومية، وهو ما دفع صحيفتي لوموند وليبراسيون الفرنسيتين إلى وصف الشارع العربي بأنه يمر بمرحلة غليان ورفض واحتجاج على الحرب وان هذه الموجة من الاحتجاجات لم يسبق لها مثيل منذ اكثر من ربع قرن وذلك رغم القيود التي تفرضها سلطات الأمن على التظاهرات والمسيرات.

واللافت للنظر أن هذه المظاهرات كانت شاملة لجميع دول المنطقة والعالم، حتى الدول المعتدية كما أن هذه المظاهرات كانت ترفع شعارات تدعو إلى سقوط الأنظمة العربية الحليفة للولايات المتحدة والموصوفة بأنها خائنه وحتى المظاهرات التي خرجت في الدول التي لا يوجد فيها قواعد أمريكية بدأت هذه المظاهرات تطالب بالديمقراطية والحد كمن سلطة الدولة أي أن النقمة بدأت تنصب أساسا على الأوضاع الداخلية التي يعيشها المواطن العربي، هذه التحركات الداخلية والمطالبات الإصلاحية قد تشعل الشارع في أي وقت فتخلق منه قنبلة موقوتة قابله للتفجير في أي وقت ومع أي ضغط.

وهذا الأمر ليس قاصرا على المنطقة العربية وإنما يمتد إلى معظم دول العالم الثالث التي تعاني شعوبها من الضغط السلطوي لحكومتها.

وقد كان لأحداث ١١/ أيلول ٢٠٠١م تداعياتها ومؤثراتها على الوقع الدولي بحيث كشف الولايات المتحدة الأمريكية عن أهدافها الإستراتيجية في المنطقة في إطار محاولة تستهدف تمكينها من التدخل المباشر في سيادة وأمن الدول، وقد تمثل ذلك في اتباعها استراتيجية استخدام القوة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خارجيا power projection يليها استراتيجية إحداث ترتيب استراتيجي للبيئة الدولية وتمثل ذلك باستراتيجية الانتشار الاستراتيجي strategic deployment حيث كان محورها الأول رفع الاستعداد الأمنية داخليا وخارجياً ورفع استعدادات القواعد العسكرية – الجوية وصولاً إلى مرحلة البناء الاستراتيجي Asrategic Build up للقوات الأمريكية والمتحالفة معها للمشاركة في مسرح العمليات المنتظرة (١٠١).

وبعد أحداث ١١/ أيلول/٢٠٠١ بدأت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية جديدة اتجاه العالم، واتجهت إلى مكافحة الإرهاب في شتى بقاع العالم، وتأمين الحشد والإجماع الدولي لذلك، وبدأ الخطاب الأمريكي عالمياً وموجهاً لجميع دول العالم، باتخاذ مواقف محددة اتجاه الإرهاب، فقد صرح نائب وزير الخارجية الأمريكي عقب الأحداث إلى الوقت قد حان لاتخاذ موقف سياسي، ومن ليس معنا فهو ضدنا، ولم يكن هناك موقف ما يسمى بالحياد، وصرح وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الوقت، أن الموقف تجاه الإرهاب اصبح المقياس الذي تقاس بها العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية (١٠٢).

أن دولاً كثيرة بما فيها الدول العربية تجبر الآن من خلال ضغط دبلوماسي وسياسي واقتصادي على الرضوخ السياسية وتكتيكات أمريكية في هذه الحرب على الإرهاب، وإلا تواجه العواقب، بما فيها عقوبات أو التهديدات باستخدام القوة، ومن خلال سياسات أمريكية، ومن خلال قرارات للأمم المتحدة، ومن خلال سياسات وأفعال مؤسسات دولية أخرى، ومجموعة الثماني وغيرها، تخضع لنفوذ أمريكي تعمل الولايات المتحدة بإضفاء طابع مؤسساتي على الحرب ضد الإرهاب، على صعيد دولي بطريقة التحديد الانفرادي (١٠٣).

ويمكن القول أن المنطقة العربية هي أكثر مناطق العالم تضرراً جراء ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(١٠١) علي البلاونة، **أثر المتغير الجيوسياسي في العراق على الأمن الإقليمي**، مجلة شؤون استراتيجية.

(١٠٢) موسى جميل الدويك، **الارهاب والقانون الدولي**، مكتبة الجامعة الأردنية، د. ن، ٢٠٠٣، ص١٨.

(١٠٣) فرسون، **جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب**، مرجع سبق ذكره، ص١٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقعت أحداث ١١/ أيلول بينما كانت العلاقات بين العرب والولايات المتحدة الأمريكية تشهد بعض مظاهر التوتر وعدم الاستقرار.

فقد قسمت الولايات المتحدة الأمريكية دول التحالف إلى أربعة أقسام هي [١٠٤]:

١. الدول الضالعة مباشرة بالعمليات الحربية وهي: بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، استراليا، وكندا.

٢. الدول المشاركة في تقديم التسهيلات والمعلومات الاستخبارية وهي: إسرائيل، الباكستان، طاجكستان، الهند، بنجلادش، إسبانيا، دول خلف الأطلسي.

٣. الدول محدودة التأثير ومتعاطفة وهي: روسيا، الصين، اليابان، تركيا، المملكة العربية السعودية، الكويت، سلطنة عُمان، الأردن، الجزائر، قطر، الإمارات، مصر.

٤. دول مشمولة بمظلة الإرهاب وهي: أفغانستان، إيران، العراق، سوريا، لبنان، أندونيسيا، ليبيا.

ومما يزيد أثر هذه الأحداث على الواقع الدولي هو عدم وجود موقف موحد فمثلاً: كل الدول العربية شجبت ما تعرضت له الولايات المتحدة الأمريكية من هجمات باستثناء العراق، وعارضت مصر والسعودية والتحالف الدولي، فيما وافقت عليه دول عربية أخرى شريطة حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً [١٠٥].

ومما لا شك فيه أن أحداث ١١/ أيلول في الولايات المتحدة الأمريكية وما تبعها من تطورات، لها تأثيراتها المباشر قصيرة وبعيدة المدى على الواقع الدولي.

---

(١٠٤) نفس المرجع، ص٥٩.

(١٠٥) رانيا الزواهرة، وآخرون، **الحرب لأمريكية الجديدة**، المكتبة الوطنية للنشر، عمان الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص٦٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

*** المبحث الثاني: تداعيات التواجد الأمريكي في العراق على الأمن الخليجي:**

رغم الوجود الأمريكي الكبير المكثف في الخليج فإن أمنه ما زال مهدداً وبكل قوة، خصوصاً أن المتغيرات الدولية التي أشرنا إليها من قبل متطورة وتتعقد بين الحين والآخر.

فإن قادة دول الخليج العربي معنيون بالتعامل بجدية في الملف الأمني مع تداعيات الحادي عشر من سبتمبر وتبعاتها، خاصة أن موجة العداء للولايات المتحدة تزايدت وتيرتها وحدتها بين شعوب الخليج بعد أحداث الحرب الجائرة على أفغانستان، مما سيشكل ضغطاً على الولايات المتحدة أولاً في الحفاظ قدر الإمكان على أمن قواتها ووجودها بالمنطقة.

وتتخوف دول الخليج العربية من التوجهات الأمريكية الحالية لملاحقة من تضعهم الولايات المتحدة في دائرة الإرهابيين، لاحتمال أن يطال ذلك دول الخليج بوجه من الوجوه، وهو ما يشكل بالتالي عبئاً وضغطاً أكبر على دول الخليج العربية لسبب وجيه جداً وهو أن الولايات المتحدة بتزعمها قيادة الحرب على الإرهاب في العالم حالياً. وسنها قوانين جديدة تبعاً لذلك تجيز لها التدخل في أي موقع تشتبه في وجود ما تسميهم بالإرهابيين [١٠٦].

وينصب الخوف هنا على أن الولايات المتحدة لن تتردد مطلقاً في تكرار سيناريوهات الحرب على أفغانستان في الخليج إذا دعا الأمر، هذا الأمر صار مقلقاً لقادة دول الخليج العربية ومحور اجتماعاتهم ومناقشاتهم ومن المتوقع أن تنتهي إلى التأثير المطلق للولايات المتحدة.

والقواعد العسكرية الأمريكية في المجتمع والوجود الأمريكي في المنطقة نتجت عن تداعيات الحادي عشر من سبتمبر وقد شجعت الولايات المتحدة دول المنطقة على التزويد من الأسلحة الحديثة من مصانعها رغم اقتناعها التام بأنها هي التي ستكون في الواجهة عند الأزمات، ولأنها ستكون في الواجهة فلا بد من دفع الثمن مقدماً وهو ضخ الأموال إلى الاقتصاد الأمريكي عبر صفقات شراء السلاح الحديث حيث وصلت في السنوات السبع الأولى من عقد التسعينات إلى أكثر من (٣٦) مليار دولار لما يعادل (٣٢%) من إجمالي صادرات الأسلحة الأمريكية في العالم كله.

---

(١٠٦) موقع انترنت، www. Alrceri.com، جريدة الرأي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولا ننسى قيام الولايات المتحدة بتعزيز مسألة تخزين المواد والآلات العسكرية في قواعدها بالخليج لتكون على هبة الاستعداد وقت اللزوم. وتوفير الوقت الكثير في حال القيام بأداء بعض الغارات.

فلا يتطلب منها سوى نقل الأفراد فقط من أراضيها إلى الخليج لتكون المعدات والآلات جاهزة للاستخدام الفوري مما يعني قدرتها على بسط نفوذها وهيمنتها على الأحداث التي تتطلب تدخلاً عسكرياً بسرعة أكبر مما كانت عليه بالسابق وهذه سياسة ناجحة لن تتردد الولايات المتحدة في تعزيزها ودعمها.

ولكن أن الوجود الأمريكي مثلما سيعمل على طمأنة حرب الخليج بعض الشيء مما يتعلق مسألة الأمن، فإنه في الوقت نفسه باعث على عدم الاستقرار أيضاً للاعتبارات التي تحدثت عنها قبل قليل والمتعلقة بتزايد موجة العداء والكراهية لكل ما هو أمريكي لدى أغلبية شعوب المنطقة [١٠٧].

فقد انقسم المراقبون حول تأثير التواجد الأمريكي في العراق وانعكاساته على الأمن الخليجي إلى فريقين، **الأول:** يؤيد وجود مثل هذا التأثير، **والثاني:** ينفيه.

١. تأثير التواجد الأمريكي في العراق على الأمن الخليجي:

شهدت دول مجلس التعاون الخليجي استياءً شعبياً ضد مشروع الحرب على العراق، نتج عنه مواقف رافضة للتواجد الأمريكي في الخليج من قبل التيارات الإسلامية المختلفة والذي ترجم في حدوث عدة اضطرابات أمنية في السعودية والكويت والتي نسبت إلى تلك الجماعات التي وزعت عدة منشورات تستنكر الوجود الأجنبي العسكري الأمريكي في المنطقة، ففي الكويت، وبعد وقوع عدة اضطرابات أمنية راح ضحيتها أربعة من رجال الأمن وعدد من المواطنين، أصدرت جماعة إسلامية متشددة أطلقت على نفسها "كتائب عبد العزيز المقرن" بياناً على الإنترنت هددت فيه "بشن حرب يسقط فيها كثير من الضحايا الأبرياء" ومطالبة بخروج القوات

(١٠٧) هشام عليوان، **نهاية اللعبة**، أبحاث للنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ٢٠٠٤، ص٤٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأجنبية من الكويت [١٠٨]، ومع تطور الأحداث ألقت السلطات الأمنية وقوات الشرطة العراقية القبض على متورطين في تفجيرات لسيارات مفخخة في العراق من الجنسية السعودية، الأمر الذي دفع حكومة المملكة إلى تقديم عدة أدلة بكونها قامت بعدة إجراءات لمنع دخول أي متسللين من أراضيها إلى داخل الساحة العراقية، وهي جزء من السياسية السعودية لمتابعة نشاط المتطرفين.

ويعتقد بعض المحللين- من الفريق الأول- أنه يجب أن لا نقفز على وقائع التاريخ لنربط بشكل مبتسر تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق على الأمن الخليجي فحسب بل بعض دول المجلس يجب أن لا نغيب بعض الحقائق المهمة لعل من أبرزها أن استضافة السعودية(على سبيل المثال) للقوات الأمريكية على أراضيها عقب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ كان له أثر على السعوديين مالاً وأرضا، وهذا ما جعل الرياض تبدو في نظر الشارع العربي ومنه السعودي كما لو كانت تتخندق مع الولايات المتحدة الأمريكية في خندق واحد؛ الأمر الذي وفر الحجة البالغة لمعسكر المتشددين لتجيش المزيد من الشباب السعودي والعربي الذي يعاني البطالة والفقر والقهر السياسي والاقتصادي واليأس من المستقبل [١٠٩].

وبالتالي فإن التنظيمات المتشددة في دول مجلس التعاون الخليجي تضع التواجد العسكري الأمريكي في الخليج عموماً، وفي العراق خصوصاً مبرراً لتصعيد عملياتها المسلحة التي يمكن أن تؤثر على الأوضاع الداخلية في تلك الدول، وهذا ما كشف عنه "صالح العوفي" أحد المطلوبين في السعودية في تسجيل صوتي له في ١٧ مارس ٢٠٠٥ عن الهجوم الذي نفذته إحدى خلايا تنظيمه على القنصلية الأمريكية في جدة في ٦ ديسمبر ٢٠٠٤ [١١٠]، بالقول " تشيد بإخواننا في قطر والبحرين وعمان والإمارات وجميع ليوث الجهاد في الدول المجاورة للعراق إلا يتوانوا في

([١٠٨]) جاسم يونس الحريري، **تداعيات الحرب الأمريكية للعراق على الأمن الخليجي**، مجلة شؤون خليجية، العدد ٤٤، لسنة ٢٠٠٦، ص٢٧.

([١٠٩]) جاسم يونس الحريري، مرجع سبق ذكره، ص٢٧.

([١١٠]) محمد شحادة عبد الغني، **حرب العراق وتداعياتها الإقليمية والدولية**، مجلة شؤون خليجية، عدد ٣٨، ٢٠٠٤، ص ص ٢٠٧-٢٠٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نصرهم فليضرب كل فوج منا على أرضه من جنود وآليات وقواعد وطائرات ونفط للصليب ليتسع الخرق على الراقع" [١١١].

وبعد ثلاثة أيام من ظهور رسالة " صالح العوفي" جرت عملية انتحارية في قطر يوم ١٩ من نفس الشهر، استهدفت مسرحاً بالدوحة وأسفر عن مقتل بريطاني، ويأتي ذلك فيما أعلنت الداخلية القطرية في بيان "أن الهجوم مصري. ويعمل مهندس كمبيوتر في مؤسسة قطر للبترول وأنه استقر في الدوحة في بداية التسعينات. ووصفته المصادر بأنه كان متديناً لكن ليس متطرفاً [١١٢].

وأكد قياديون في التيارات الإسلامية أن "انتحاري الدوحة" لم يتصرف بمفرده على الأرجح وإنما بمساعدة قطريين ساعدوه على الأقل في الحصول على المتفجرات، وربط هؤلاء بين التسجيل الصوتي الأخير لصالح العوفي أحد القياديين المتشددين في السعودية والخليج والعملية الانتحارية في قطر، وقال قيادي من تلك التيارات "أن الفترة الزمنية بين رسالة العوفي والتفجير تدل على جاهزية أفراد التنظيم، إن قطر حقل خصب لعمليات مقبلة هناك ترابط بين ما يجري في السعودية ولدول الأخرى" بمعنى أنه عند التضييق على التنظيم في السعودية لا بد للتنظيم أن يتحرك في المناطق الأخرى، وقال "هاني السباعي" مدير مركز المقريزي للدراسات في لندن "إن هناك ربطاً كبيراً بين رسالة العوفي التي بثت والهجوم الانتحاري في قطر مشيراً إلى أن العوفي خص دولة قطر بالإسم لأول مرة" معرباً عن اعتقاده بأن "ذكر دول الخليج في رسالة العوفي كان بهدف التمويه بينما الرسالة الأساسية هي لأنصارهم في قطر بسبب الوجود الأمريكي الكبير في هذه الدولة الخليجية ودورها في الحرب على العراق" [١١٣].

ولم يقتصر إمكانية تأثير الوجود العسكري للعراق على دول الخليج من الجانب الأمني فحسب بل يمكن أن يكون التأثير سياسياً على النظم الحاكمة في دول المجلس لتتماشى مع ما

---

(١١١) محمد شحادة عبد الغني، مرجع سبق ذكره، ص٢٠٧.

(١١٢) هيئة التحرير، **التداعيات الإقليمية للاجتياح الأمريكي المتوقع للعراق**، مجلة شرق أوسطية، العدد ٢٢، لسنة ٢٠٠٣، ص ص ٩-١٠.

(١١٣) هيئة التحرير، **التداعيات الإقليمية للاجتياح الأمريكي المتوقع للعراق**، مجلة شرق أوسطية، العدد ٢٢، لسنة ٢٠٠٣، ص ص ٩-١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يجري في العراق من بناء نموذج تتحدث الإدارة الأمريكية أنه يمكن أن يكون مثالاً لباقي دول المنطقة لتماشى معه.

وقد ظهرت عدة إشارات في دول مجلس التعاون الخليجي توحي بتأثير الوضع السياسي في العراق على التوجهات السياسية لها وسعيها للتناغم مع أطروحات الولايات المتحدة لبناء (الشرق الأوسط الكبير) الذي لا مجال أن يعيش بين أحضانه نظم شمولية ووراثية وأن الوقت حان لتبني النموذج الديمقراطي لكن وفق الرؤية الأمريكية **ومنه هذه الإشارات** [١١٤]:

أ. طلب إسلاميين في الكويت تأسيس حزب إسلامي هناك يدعى "حزب الأمة" وكان رد الحكومة الكويتية فاتراً حول ذلك حيث استدعت النيابة العامة في الكويت الدكتور "حسين السعيدي" الناطق باسم الحزب ووجهت إليه تهمة مخالفة "قانون التجمعات" لأنه أستضاف في منزله المؤتمر التأسيسي لهذا الحزب وكانت صحف كويتية ذكرت أن مجلس الوزراء كويتي ناقش في ٣٠ يناير ٢٠٠٥ المؤتمر الذي جرى في منزل السعيدي وقررت اتخاذ إجراءات ضد تأسيس الحزب كما نقلت الصحف من مصادر أن الحكومة أبدت للسفارة الأمريكية في الكويت انزعاجها من حضور اثنين من العاملين في القسم السياسي فيها المؤتمر، غير أن السفارة ردت بتصريح نشرته صحيفة القبس الكويتية بأن موظفيها "يلتقون بشرائح من المجتمع الكويتي أملاً بفهم أكبر للتطورات الراهنة" وأن "حضور أي ممثل للسفارة في مؤتمر إعلان حزب الأمة لا يجب أن يفهم بالضرورة على أنه مصادقة على مبادئ هذا الحزب أو قيامة".

ب. توجه السعوديون في ١٠ فبراير ٢٠٠٥ لأول مرة في تاريخهم إلى صناديق الاقتراع في مناطق العاصمة "الرياض" في أول انتخابات بلدية تشهدها المملكة في تاريخها؛ حيث تم الاقتراع لاختيار نصف أعضاء هذه المجالس البالغ عددها ١٧٨ مجلساً في حين تولى العامل السعودي تعيين نصف أعضاء تلك المجالس.

(١١٤) هشام عليوان، **نهاية اللعبة**، مرجعسبق ذكره، ص ٤٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. عدم تأثير التواجد الأمريكي في العراق على الأمن الخليجي:

ومبررات التسليم بهذا السيناريو المستقبلي ترتكز على عدة قضايا منها أن تورط الإدارة الأمريكية في غزو واحتلال العراق قد كلفها خسائر مادية وبشرية غير قليلة (٢٢٥٠ في منتصف يناير ٢٠٠٦) مما سيجعلها تفكرُ في انسحاب لقواتها يحفظ لها ماء الوجه بعد إدراكها أنها تعيش مرحلة ما يسميه المراقبون "المستنقع العراقي" بعد "المستنقع الفيتاميني" في السابق؛ لذلك قد تنشغل إدارة الاحتلال بالحفاظ على جذورها وتجهيزاتها العسكرية بعد تصاعد المقاومة العراقية التي دفعت إدارة الرئيس جورج بوش إلى التفكير جديّاً بالانسحاب من العراق بعد تمكن" القوات العراقية" من أداء دورها الأمني حسب ما روجته الماكنة الإعلامية الأمريكية، وبالتالي ستقل الضغوط الأمريكية التي قد تتأثر بها دول مجلس التعاون جراء ذلك وخاصة على مدركات الأمن الخليجي.

لكن أركان الإدارة الأمريكية يعترفون أن احتلال العراق تسبب باستنزاف مالي وبشري هائل للولايات المتحدة ومن هؤلاء "ريتشارد مايرز" رئيس هيئة الأركان المشتركة الذي حذر من بقاء القوات الأمريكية في العراق وتبعات ذلك بالقول " ما قلناه إننا سنحقق النجاح وسننتصر ولكن المدة الزمنية ربما تطول وربما سيتعين علينا استخدام مزيد من الموارد إلا إن ذلك لا يهم" [١١٥].

وفي إشارة إلى التحديات التي تواجه الجيش الأمريكي في العراق أوضح البنتاجون في تقرير قدمه للكونغرس يوم ٢مايو ٢٠٠٥ (تماشياً مع قانون يقضي بتقديم مثل تلك التقارير في حالة حدوث أي تغيير في مستوى قدرات القوات على مواجهة خطط الطوارئ) إن الجيش الأمريكي صرح بأنه أخفق في تجنيد الأعداد المطلوبة في إبريل ٢٠٠٥ كما أخفقت قوات مشارة البحرية "المارينز" في تجنيد الأعداد المطلوبة لذلك الشهر، كما انخفضت القوات الفاعلة في الجيش الأمريكي بنسبة ١٦% عن الهدف الذي كان مقرراً تحقيقه في ذلك الشهر كما انخفضت أعداد قوات الاحتياط بنسبة ٢١% [١١٦].

---

(١١٥) نصرة عبدالله البستكي، **أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق**، مرجع سبق ذكره، ص ٩٤.

(١١٦) أحمد السيد نجار، **نكبة العراق: الآثار السياسية والاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالرغم من تلك التقييمات إلا أن هناك أصواتاً أمريكية تحاول أن تبالغ من تداعيات خروج قوات الاحتلال من العراق على الأمن العراقي والإقليمي، وهذا ما طرحه تقرير مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي في شهر إبريل ٢٠٠٥ بالقول "إن المغادرة السريعة قد تشعل نزاعاً في أوساط العراقيين وتطلق نزاعاً إقليمياً أوسع، فالفشل والتراجع في العراق سوف يشجعان الراديكاليين والمتطرفين ف جميع أنحاء العالم الإسلامي ويكسبانهم جرأة، هناك حاجة إلى وجود قوات التحالف في العراق حتى يتم تبنى دستور دائم للبلاد، ربما تفتقر قوات الأمن العراقية حالياً إلى القدرات التي تمكنها من مواجهة عمليات المقاتلين والوجود العسكري الأمريكي فقط يمكنه ضمان استمرار وتقدم العملية السياسية في أمان نسبي.

وأنه بعد إصدار الدستور واستعادة كامل السيادة يتعين على الولايات المتحدة التشاور مع الحكومة العراقية حول اتفاقية جديدة لوضع القوات الأمريكية وقوات التحالف، ووضع جدول زمني لخفض مستوى ذلك الوجود [١١٧].

([١١٧]) موقع انترنت، www. Aljazeera.net، الخميس ٢٠٠٧/١١/١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: أمن الخليج في المنظور الأمريكي:

تحاول الولايات المتحدة الأمريكية وما زالت فرض استراتيجيتها وسياستها على المنطقة ضاربة بعرض الحائط، إن من حق الشعوب في اختيار سياساتها وتحديد مصيرها السياسي، والأمثلة الدالة على ذلك كثيرة، ففي الفترة الأخيرة أعدت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من برامج الإصلاح المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، حتى تتبناها الدول العربية، ومنها بالطبع الدول الخليجية،وهذا ما أعلنه الرئيس الأمريكي "بوش الابن" في خطاب إلقاء في السادس من شهر شباط (٢٠٠٣) بأن الولايات المتحدة الأمريكية قررت تنفيذ استراتيجية في الشرق الأوسط تستهدف الدفع في اتجاه التحول الديمقراطي في دول المنطقة [١١٨].

وبشيء من التحديد؛ يمكن القول أن أمن الخليج في المنظور الأمريكي للمنطقة يرتكز على ثلاثة إطارات سياسية أخرى لتحقيق الأمن والاستقرار لمنطقة الخليج، التي عانت من حربين إقليميين خلال عقد واحد [١١٩].

الإطار الأول: بناء قوة ذاتية خليجية تستطيع التصدي جزئياً لتهديدات مستقبلية سواء من إيران أو العراق، بناء قوة ذاتية خليجية تستطيع التصدي جزئياً لتهديدات مستقبلية سواء من إيران أو العراق، ولما كانت دول الخليج العربية بطبيعتها السكانية المحدودة نسبياً، ونظراً لوجود مجالات توظيف مدينة مغرية على الدوام، فضلاً عن عدم وجود سياسات جادة من قبل دول مجلس التعاون في الاستفادة من الطاقات الشبابية وتدربها وإلحاقها لمؤسساتها العسكرية، وأن أكثر من (٥٠%) من تعداد سكان دول مجلس التعاون الخليجي من دون سن التاسعة عشر، لذا يمكن أن نلمس على الدوام صعوبة في تكوين كوادر عسكرية وطنية من أبناء دول مجلس التعاون.

الإطار الثاني: بناء نظام إقليمي مشترك للإنذار المبكر، وذلك لزيادة فاعلية قوات دول مجلس التعاون.

([١١٨]) محمد طلعت تركي، **الرؤية الإيرانية لأمن الخليج في ظل المتغيرات العالمية الجديدة**، مجلة شؤون خليجية، عدد ٣٧، لسنة ٢٠٠٤، ص١٠٥.

([١١٩]) نصرة عبدالله البستكي، **أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ٢٠٠٣، بيروت، ص٩٢-٩٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإطار الثالث: العمل على تحقيق التكامل بين الأسلحة والوقود والذخيرة في دول مجلس التعاون [١٢٠].

ومن ثم فقد التقت الأهداف الاستراتيجية الأمريكية مع أهداف دول الخليج العربية في بناء جيوش وطنية قوية يمكن أن تردع أية محاولة للاستيلاء على الأراضي العربية ومنابع النفط.

وقد أعلن الرئيس الأمريكي السابق " جيمي كارتر" أن منطقة الخليج مجال للمصالح الحيوية الأمريكية مؤكداً أن مصير العالم في القرن القادم سوف يتقرر على مياه المحيط الهندي، وأنه على الولايات المتحدة أن تقرر متى نتدخل في الخليج سواء بطلب أو من غير طلب [١٢١]، وأن أمن الخليج العربي هَمْ الولايات المتحدة الأمريكية ويجب الحفاظ عليه حتى يتحقق أهداف الولايات المتحدة، وهي على النحو الآتي [١٢٢]:

- السيطرة على الثروة العربية سيطرة تامة وضمان التبعية المطلقة سياسياً واقتصادياً، وعسكرياً لدول مجلس التعاون الخليجي، وهذا ما حصل أو ما حققته في حرب الخليج الثاني.

- تثبيت النظام الدولي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على حساب المصالح العربية، والعديد من الدول الأخرى في العالم الثالث.

- ثم جعل المنطقة العربية بحيرة أمريكية راكدة هادئة ليس بها إلا بعض فقاقيع الهواء المسيطر عليه، مع فرض نظام شرق أوسطي جديد أكثر ملاءمة للمصالح الأمريكية والإسرائيلية والغربية.

- تحرير إسرائيل من خوفها من القوة العسكرية العراقية، ودور الولايات المتحدة البارز في عدم رفع العقوبات عن العراق، وتجريد العراق من كل قواها لصالح إسرائيل وهيمنتها في

---

(١٢٠) البستنكي، مرجع سبق ذكره، ص١٩٣

(١٢١) عبد المنعم المراكبي، مرجع سبق ذكره، ص١١٥.

(١٢٢) نفس المرجع، ص١١٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخليج، ولذا فقد تم تدمير القوة العسكرية الفعالة بالكامل، وتدمير الإمكانات والبنية التحتية والاقتصادية والعسكرية.

وبالتالي يمكن القول أن أمن منطقة الخليج العربي مرتبط بشكل وثيق بمصالح أربعة أطراف رئيسية هي [١٢٣].

(الولايات المتحدة الأمريكية، ودول مجلس التعاون الخليجي، والعراق، وإيران)، حيث تسعى الأولى إلى الحيلولة دون أن يتجاوز أي طرف من الأطراف الإقليمية القوة التي تمكنه من التحكم من مقاليد الأمور في المنطقة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمصالح الأمريكية فيها، والتي يأتي في مقدمتها ضمان استمرار الحصول على النفط الخليجي بأسعار معقول، فضلاً عن الموقع الاستراتيجي لتلك المنطقة ودورها في دعم التوجهات الأمريكية بشأن منطقة الشرق الأوسط عموماً، أما دول مجلس التعاون الخليجية؛ فتهدف إلى إيجاد نظام أمني يضمن لها مقومات البقاء في مواجهة قوتين متناميتين "إيران، العراق"، فالعراق الجديد بغض النظر عن نظامه العادم ستظل محاولاته للحصول على منفذ بحري واسع قائمة.

وأن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في منطقة الخليج اعتمدت على ثلاثة محاور:

- ضمان تدفق البترول بأسعار معقولة وبلا عوائق من منطقة الخليج.

- ضمان عدم تحكم أي قوة معادية أو منافسة للولايات المتحدة الأمريكية في بترول الخليج.

- التزام الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام القوة لحماية مصالحها البترولية، إذا لزم الأمر.

لما كان توفير الاستقرار والأمن في منطقة الخليج أهم عامل لضمان تحقيق الأهداف، فإن الولايات الأمريكية تحرص على ألا يتعرض أمن الخليج لأي خطر أو عدوان، لأنه يمثل أكبر احتياطي نفط في العالم.

ونظراً إلى الأهمية الاستراتيجية الدولية لنفط الخليج، وما ينتج عن ذلك من اهتمام دولي خارج المنطقة بشؤون منطقة الخليج العربي من الناحيتين السياسية والاقتصادية، ومن ناجية

([١٢٣]) محمد طلعت تركي، مرجع سبق ذكره، ص١٠٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجغرافيا السياسية فإن مصالح الغرب تعتبر ضرورية للحافظ على أمن منطقة الخليج، لقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص؛ الضامن الرئيسي للأمن الخارجي في منطقة الخليج، وتلك حقيقة بدأت تتشكل في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتبلورت على نحو كامل مع عملية عاصفة الصحراء وسلسلة اتفاقيات العمليات الدفاعية التي أعقبت عملية عاصفة الصحراء [١٢٤]، والدافع وراء قرار الولايات المتحدة الأمريكية لكي تؤدي هذا الدور هو الأهمية الاستراتيجية لنفط المنطقة، فقد كانت الولايات المتحدة منذ القدم تتدخل بالأمن الخليجي ولكن بشكل غير مباشر، باختيار قوة إقليمية يوكل إليها مهمة رجل الشرطة في المنطق، وسميت هذه السياسية مثلاً بمبدأ نيسكون للدفاع عن الخليج [١٢٥] وكان هناك أيضاً تأسيس إطار أمني جديد في منطقة الخليج مثل: زيادة الوجود البحري للولايات المتحدة الأمريكية، بشكل أساسي في المحيط الهندي. وإعداد وحدات أمريكية للولايات المتحدة الأمريكية، بشكل أساسي في المحيط الهندي، وإعداد وحدات أمريكية للتدخل السريع في المنطقة. فقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بأكثر من مناسبة"بأن أية محاولة لأية قوة خارجية للسيطرة على الخليج تعتبر اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، ومثل هذا الاعتداء سيرد عليه بأية وسيلة مناسبة بما في ذلك الرد العسكري [١٢٦].

ومع كل تجدد ولاية لرئيس جديد في الولايات المتحدة الأمريكية كان هناك خطاب يدعو فيه الرئيس الجديد بكيفية حماية أمن الخليج وذلك من خلال إنشاء ترتيبات أمنية في الخليج تساعد الولايات المتحدة في إجراء تدريبات عسكرية وتسمح بوجود بحري أمريكي في المنطقة ووضع ضوابط لأسلحة الدمار الشامل.

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن النظام الأمني الذي كان قائماً في منطقة الخليج قبل الغزو العراقي للكويت لم يكن ناجحاً، وتركز السعي الأمريكي نحو إعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة بحيث لا يتكرر ما حدث بشكل أو بآخر وتتعرض المصالح الأمريكية في المنطقة للتهديد،

([١٢٤]) **أمن الخليج في القرن الحادي والعشرون**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، أبو ظبي، ص١١.

([١٢٥]) يحي حلمي رجب، **أمن الخليج العربي**، مركز المحروسة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣، القاهرة، ص٧٥.

([١٢٦]) نفس المرجع، ص٧٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتهدف الترتيبات الأمنية الأمريكية إلى "ردع أي عدوان أياً كان مصدره والحفاظ على نفط منطقة الخليج".

وأخيراً هناك حاجة لإيجاد صيغة أمنية لمنطقة الخليج تراعي مصالح كافة الأطراف الإقليمية والدولية بشكل متوازن.

المطلب الثاني: أمن الخليج العربي بعد الحرب:

لا زال الاحتلال الأمريكي للعراق الذي بدأ في التاسع من (نيسان ٢٠٠٣) يشغل اهتمام الباحثين والمراقبين، ومن جملة القضاءات التي يثيرها والتي تستدعي الخوض بها تداعيات هذا الاحتلال إقليمياً، لأن المشروع الأمريكي في العراق أبى أن يغزل نفسه بل يريد أن يكون منطلقاً ينفذ من خلاله إلى دول المنطقة لإطباق الهيمنة عليها أو على الأقل قبول الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة الأمريكية، ومن هذه الدول دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يمكن أن تصيبها تداعيات سياسية واقتصادية وعسكرية كأحد إفرازات هذا الاحتلال، وهي في النتيجة تمثل أحد المحددات والكوابح على مسلمات الأمن الخليجي [١٢٧].

تداعيات الحرب على المنطقة العربية:

وقد كان لهذا الوضع داخل العراق أثره على النظام الإقليمي العربي الذي كان يعيش واحدة منن أسوأ فتراته، لسببين، **أولهما:** أن أي نظام إقليمي لا بد أن يتوفر له قدر من الاستقلال النسبي عن القوى العالمية. **ثانيهما:** أن النظام العربي لم يبد أي محاولة لمقاومة احتلال العراق بل تكيف مع الوضع، **وأهم المؤشرات الدالة على ذلك:**

- فشل النظام العربي في أن يعقد قمة استثنائية في أعقاب الاحتلال، ولكنه شارك في قمم غير عربية مثل القمة العربية – الأمريكية في شرم الشيخ في يونيو ٢٠٠٣، كما عقد منتدى دافوس الاقتصادي في الأردن في يونيو ٢٠٠٣ بحضور الحاكم المدني الأمريكي للعراق "بول بريمر" دون أن تعترض أي دولة عربية على ذلك.

---

(١٢٧) جاسم يونس محمد الحريري، **تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق على الأمن الخليجي**، مجلة شؤون خليجية، عدد ٤٤ لسنة ٢٠٠٦، ص١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عدم الاعتراض على تمثيل مجلس الحكم المحلي المعين من قبل قوات الاحتلال للعراق في جامعة الدول العربية، والتي مثلت سابقة هي الأولى من نوعها بالنسبة للجامعة.

- تأجيل عقد القمة العربية في تونس لأول مرة، وهو ما يحمل إشارة واضحة على وجود انقسام عربي حاد بشأن القضايا التي ستطرح على هذه القمة.

- تبدو التصريحات سواء كانت من قبل الجامعة العربية أم من قبل الدول العربية تجاه ما يحدث في العراق وفلسطين وكأنها تخرج من أطراف محايدة وليست دولاً تشارك هذا البلد المحتمل في نظام إقليمي واحد.

- استمرار القوات الأمريكية والبريطانية في الخليج عموماً والعراق خاصة أصبح قيداً مباشراً على حرية دول الخليج، وقيداً غير مباشر، على عمل النظام العربي نفسه كما أثبتت تواجدها مشكلة في حماية أعضائه من أي عدوان.

إن الأمر الذي لا شك فيه أن تغليب الولايات المتحدة الأمريكية لخيار الحرب، وتصميمها على المضي قدماً في غزو العراق خلق بيئة أمنية جديدة في المنطقة. تتسم بعدم الاستقرار كان لها تأثيرها الواضح في تكوين رؤية دول المجلس لأمن الخليج سواء بالنسبة لطبيعة التهديدات والتحديات أو بالنسبة لطبيعة الترتيبات الأمنية اللازمة لتحقيق هذا الأمن، ومثلما كان لأزمة وحرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١) أثرها الواضح في تغيير رؤية دول المجلس لأمن الخليج، حيث كان العراق وفقاً لهذه الرؤية مصدر التهديد الرئيسي لأمن هذه الدول، وبناء على ذلك صاغت هذه الدول سياساتها وحددت أولوياتها الأمنية والدفاعية – فإن حرب الخليج الثالثة كان لها أثرها الواضح هي الأخرى في رؤية دول المجلس لأمن الخليج والتي تختلف إلى حد بعيد عن الرؤية السابقة [١٢٨].

حيث شهدت منطقة الخليج العربي خلال العقدين الماضيين عدة حروب ونزاعات بدءاً بحرب الثماني سنوات بين العراق وإيران ومروراً بحرب تحرير دولة الكويت عام ١٩٩١، وانتهاء بالحرب الأمريكية – البريطانية على العراق والتي ترتب عليها سقوط الحكومة العراقية، تلك

(١٢٨) أشرف سعد العيسوى، **رؤية دول مجلس التعاون لأمن الخليج**، مجلة شؤون خليجية، عدد ٣٧، لسنة ٢٠٠٤. ص٧٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحروب الثلاث وما نتج عنها من تداعيات قد عكست بوضوح حاجة منطقة الخليج العربي لإيجاد نظام أمني يتسم بالترعومة في واحدة من أكثر مناطق العالم أهمية.

إن دول مجلس التعاون الخليج العربي تشكل من ناحية عددها، أكثر من ربع الدول المكونة للنظام العربي، وبما أنها كذلك فإن تهديداً للأمن القومي العربي، لأنه يعد تهديداً لأحدى الواحدات – الدول – المكونة للنظام الإقليمي العربي [١٢٩].

بالإضافة إلى التداعيات السياسية والاستراتيجية لحوادث التغيرات في الولايات المتحدة الأمريكية ثم الحرب ضد افغانستان على العالم العربي، فإن لها تداعياتها الأمنية العديدة ذات البعدين الداخلي والخارجي، وكما هو الحال بالنسبة للتداعيات السياسية، فإن منطقة الخليج، وهي الأكثر تأثراً من الناحية الأمنية في إطار العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام وذلك لاعتبارات داخلية وخارجية عديدة.

فالخليج العربي جغرافياً يتخذ موقعاً متوسطاً بين الشرق والغرب، كما أنه يشكل نقطة التقاء لطرق المواصلات بين أسيا وأفريقيا وأوروبا. ومن ناحية أخرى أضاف اكتشاف النفط في تلك المنطقة بعداً جديداً لأهميتها الاستراتيجية، ويكتسب نفط الخليج أهمية بالغة في ضوء عدة اعتبارات استراتيجية أهمها غزارة إنتاجه واتساع استخدامه حتى أن خبراء النفط يشيرون إلى أن نفط الخليج سيكون بعد وقت قصير هو المصدر الرئيسي للاحتياجات العالمية [١٣٠].

ومع التسليم بأهمية منطقة الخليج لدى عدد من الأطراف الإقليمية والدولية إلا أنه لا يوجد اتفاق بين تلك الأطراف حول مفهوم "أمن الخليج" وذلك بالنظر إلى اختلاف مصالح هذه الأطراف. ففي أعقاب حرب تحرير دولة الكويت (١٩٩١م)، برزت أربعة أطراف معنية بأمن منطقة الخليج العربي وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، والعراق، ودول مجلس التعاون الخليجي الست ، وإيران، ليحل بذلك مستطيل التوتر محل مثلث التوتر التقليدي (إيران، العراق، دول مجلس التعاون الخليجي).

([١٢٩]) عبد المنعم المراكبي، **دول مجلس التعاون الخليجي**، مكتبة مدبولي، ط١، القاهرة، ١٩٩٨، ص١٢٩.

([١٣٠]) أشرف محمد كشك، **"أمن الخليج العربي بعد الحرب"**، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٥٥، لسنة ٢٠٠٤، ص١٤٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي أعقاب حرب العراق الأخيرة على الرغم مما أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية من أن القضاء على "نظام صدام حسين "من شأنه أن ينهي حقبة التوازن، وحالة عدم الاستقرار التي كانت فيها المنطقة لعقود طويلة. إلا أن الواقع يشير إلى دلائل تناقض تلك النتيجة، حيث أن اختلاف رؤى الأطراف المعنية بقضية أمن الخليج يعني أنه سيظل بؤرة التوتر على الأقل لعقد قادم.

وانطلاقاً من التوتران وحالة عدم الاستقرار التي شهدتها منطقة الخليج العربي خلال العقد الأخير من القرن الماضي سادت لدى دول مجلس التعاون الخليجي قناعة وهي أن أمن الخليج أصبح شأنه دولياً يجب المحافظة عليه بكافة الوسائل، بما في ذلك اللجوء إلى القوة وذلك في ظل ترسيخ توافق دولي بأن هناك تشابكاً متيناً بين أمن دول مجلس التعاون الخليجي الست وبين صحة وسلامة الاقتصاد العالمي [١٣١].

وفي هذا الإطار تتعدد رؤية دول مجلس التعاون لأمن المنطقة في ثلاثة بدائل؛ **أولها:** الاتفاقيات الدفاعية الثنائية بين دول المجلس الست والولايات المتحدة الأمريكية، **وثانيها:** تفعيل قوات درع الجزيرة، **وثالثها:** إعلان دمشق [١٣٢].

- البديل الأول: يتمثل في إجماع دول مجلس التعاون الخليجي الست على أهمية الوجود الأجنبي في المنطقة وفقاً لاتفاقيات تم توقيعها بين الجانبين في أعقاب حرب تحرير الكويت عام (١٩٩١)، وإن تباينت منطلقات كل طرف بشأن هذا الوجود، فالكويت ترى أن العراق أكبر تهديد لأمنها وإن كان أقل خطورة بعد سقوط صدام حسين إلا أنه يظل تهديداً من وجهة نظرها، أما الإمارات فترى في إيران تهديداً لأمنها، باستمرار احتلالها للجزء الثلاث: طب الصغرى، طب الكبرى، أوموس، بينما ترى كل من البحرين وعمان وقطر أنها دولة غنية محاطة بجيران أكبر وربما معادين، وتجدر الإشارة إلى أن دعم هذا الوجود لم يعد قاصراً فقط على الحكومات الخليجية، وإنما أمتد الوجود لم يعد قاصراً فقط على الحكومات الخليجية وإنما أمتد ليشمل بعض التيارات داخل مجالس الشورى والنواب في دول المجلس، والتي طالما عارضت مثل هذا التوجه. فلم يقم الإسلاميون الكويتيون ولا البحرينيون سواء السنة أو الشيعة بالدعاية ضد هذا الوجود في حملاتهم

([١٣١]) أشرف محمد كشك، مرجع سبق ذكره، ص١٤٩-١٥٠.

([١٣٢]) موقع انترنت، www.Alkaleej.com، الخميس، ٢٠٠٧/١٠/٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانتخابية التي أجريت في (عام ٢٠٠٣م) ويعكس هذا اقتناع تلك الجماعات بأن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها هي التي يمكن أن توفر الحماية لبلادهم ضد الجيران المعادين المحتملين في ظل عدم وضوح أوضاع المنطقة وترتيباتها الجديدة المنتظرة [١٣٣].

- **البديل الثاني**: فإنه يتمثل في عملية التنسيق الدفاعي الجماعي الخليجي كأحد البدائل المهمة في الحفاظ على أمن واستقرار منطقة الخليج، وقد اتخذت دول المجلس خطوات جادة في هذا الشأن، ففي قمة الرياض (ديسمبر ١٩٩٣) تمت الموافقة على تشكيل اللجنة العسكرية العليا لدول المجلس، وخلال قمة الكويت (ديسمبر ١٩٩٧) مشروع حزام التعاون الذي يهدف إلى ربط دول المجلس لشبكة إنذار مبكرة موحدة ومشروع الاتصالات المؤمنة. أقرت قمة الرياض (نوفمبر ١٩٩٩) إنشاء نظام اتصالات سلكية ولاسلكية يربط بين المقرات العامة للجيوش، وكانت الخطوة الأهم هي توقيع قادة الدول الخليجية الست في قمة المنامة (ديسمبر ٢٠٠٠) على اتفاقية الدفاع المشترك أما قمة مسقط (ديسمبر ٢٠٠١) فقد أقرت مجلس الدفاع المشترك، ولا شك أن هذا البديل رغم أهميته إلا أنه يبقى رهناً بالواقع السكاني لدول مجلس التعاون الخليجي حيث يقترب عدد سكان العراق من إجمالي دول الخليج مجتمعة وهو يعني أن جهود التسلح الذاتي الخليجي لن تستطيع إحداث توازن حقيقي بين كل من دول مجلس التعاون من ناحية والعراق وإيران من ناحية ثانية.

وأمام البديلين السابقين تضاءل الاعتماد على **البديل الثالث:** وهو إعلان دمشق باعتباره خياراً عربياً للحفاظ على أمن منطقة الخليج، ولكنه لا زال قائماً [١٣٤].

فقد أفرزت الحرب الأخيرة على العراق عدة تطورات شكلت في مجملها المحددات الحكمة لرؤية دول المجلس لأمن الخليج، أهمها:

* اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية إلى تدشين نظام أمني إقليمي جديد يكرس من تواجدها في المنطقة، من خلال جعل العراق نقطة انطلاق لهذا النظام بعد إعادة تشكيله وفقاً لتصوراتها، بحيث يكون قاعدة مهمة لها هناك.

---

(١٣٣) موقع انترنت، www.Alkaleej.com، الخميس، ٢٠٠٧/١٠/٤.

(١٣٤) أشرف سعد العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص٧٢-٧٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* موقف بعض دول الخليج العربي من الحرب: فقد اتخذت موقفاً محايداً من الحرب الأمريكية على العراق، وذلك بعدم المشاركة المباشرة في الحرب على العراق حيث رفضت ومنذ بداية الأزمة تقديم تسهيلات عسكرية أو لوجستية للقوات الأمريكية [١٣٥].

* وظل الموقف الرسمي لبعض دول الخليج في موقع وسيط، بين طرفي النزاع بالشكل الذي يوازن الشعور الشعبي الداخلي الرافض للحرب، والعلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

إلا أن هناك من دول مجلس التعاون الخليجي من قدم تسهيلات واضحة للقوات الأمريكية، فالكويت من الدول التي قدمت التسهيلات اللازمة للقوات الأمريكية التي تدفقت عليها، حتى زاد عددها عن عدد مواطني الإمارة، كما أنها أعلنت الثلث الشمالي من البلاد منطقة محظورة أمام الحركة المدنية، ووضعت الإمكانات العسكرية واللوجستية كافة تحت تصرف القوات الأمريكية، ويبرر المسؤولون الكويتيون هذه الإجراءات بأنها تأتي ضمن تداعيات غزو العراق للكويت (عام ١٠٠١)، حيث أدى هذا الغزو إلى اضطرار الكويت (ومعها كل دول الخليج) إلى توقيع معاهدات للدفاع المشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد بررت أيضاً الكويت بأن الخليج بحاجة للولايات المتحدة الأمريكية لحمايتها من العراق لأنه مصدر خطر على الخليج العربي [١٣٦].

([١٣٥]) محمد عبد الفتاح، **الحرب الأمريكية على العراق**، مجلة شؤون أوسطية، عدد (٢٣)، لسنة ٢٠٠٣، ص١٠٧.

([١٣٦]) محمد عبدان، **تداعيات الهجمة الأمريكية البريطانية على العراق**، مجلة شؤون أوسطية، عدد(٢٣)، لسنة٢٠٠٣، ص١١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاتمة الدراسة:

تناولت الدراسة تداعيات حرب الخليج الثالثة على أمن الخليج العربي خلال الفترة الزمنية الممتدة بين (٢٠٠٣-٢٠٠٧)، وتناولت أيضاً تداعيات الحربيين السابقتين (الأولى والثانية) كفترة ضابطة سابقة من فترة الدراسة، وقد اعتمدت الدراسة على متغيرات (المتغير المستقل) تداعيات حرب الخليج الثالثة (المتغير التابع) أمن الخليج العربي، وذلك لمعرفة مدى تأثير هذه التداعيات على أمن الخليج العربي في ظل الظروف الدولية والإقليمية التي أبقت من الولايات المتحدة الأمريكية قوة مهيمنة عالمياً.

ومن الملاحظ في هذه الدراسة أن الساحة الإقليمية (الخليجية) التي شهدت بعض التغيرات بعد حرب الخليج الأولى والثانية عجلت على زيادة الأهمية الأمنية وغيرها كالثروات الطبيعية في منطقة الخليج العربي، وبذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية وهي القوى العظمى المسيطرة إلى أن تمتلك هذه الثروات بتحقيق ما تصبوا إليه من مكاسب ومصالح سياسية دولية في المنطقة، وكان لموقع الخليج العربي وما يحمل من ثروة في توجه السياسة الأمريكية في تقديم كافة الوسائل الأمنية للمنطقة، وخاصة في حالة إطماع الدول الأخرى في هذه المنطقة.

وقد أثبتت الدراسة صحة فرضيتها الرئيسية التي انطلقت منها والتي نصت على وجود علاقة ارتباطيه بين تداعيات حرب الخليج الثانية وأمن الخليج العربي، وذلك من خلال اختبار الفرضيات الفرعية التالية:

أولاً: أثبتت صحة العلاقة بين وجود القواعد العسكرية الأمريكية والأمن في منطقة الخليج العربي، وقد بينت الدراسة من خلال الفترة الضابطة أن لوجود القواعد العسكرية في المنطقة يؤدي إلى قلة الأمن في منطقة الخليج.

ثانياً: أثبتت الدراسة صحة فرضيتها المتعلقة بتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الداخلية لدول الخليج وذلك من خلال تناول الدراسة لأسباب الحرب على العراق ومما تعرض له من أزمة وعدم استقرار في المنطقة وسعي القيادات في المنطقة إلى التصحيح السياسي الذي يتطلب قرارات صعبة في ظروف أصعب، والقول بالواقع فمثلاً عمل انتخابات في العراق والطوارئ التام في الحدود لدول الخليج كافة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد نرى توجهات القيادات تتأثر أحياناً نتيجة ضغط عليها للموافقة على مواقف وقرارات سياسية إقليمية معينة من أجل الأمن الغير مستقر.

ثالثاً: أثبتت الدراسة صحة فرضيتها الثالثة المتعلقة بسيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على أبار النفط في الخليج وخاصة في العراق حين ضمنت السيطرة على أكبر احتياطي لنفط في العالم حيث يصل إلى ١٥% من الاحتياطات العالمية حيث يتضح ذلك من خلال نزع الهيمنة الخليجية على أسواق النفط وهذا سيؤدي إلى إضعاف منظمة الدول المصدرة للنفط.

إن سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية لأبار النفط في العراق يجعلها بؤرة السياسة العالمية ومستقبل العالم الصناعي مما يزيد من قوتها وثباتها في القمة وسيطرتها على العالم.

ومما تقدم نرى أن الدراسة قد ساهمت بتوضيح مدى تأثير الظروف الخليجية والإقليمية على الأمن في المنطقة وخاصة أنها منطقة الذهب الأسود الذي يستقطب الأطماع العالمية.

ومن خلال تحليل الدراسة توصلت إلى نتائج عدة منها:

أولاً: هناك سعي أمريكي لشرعنة الاحتلال في العراق وربط بقاء قوات الاحتلال باستقرار الأوضاع الداخلية فيه، إلا أن استمرار وجود القوات الأمريكية والبريطانية صاحبة انفلات أمني واسع وعدم استقرار شمل جميع أرجاء العراق.

ثانياً: تسعى الإدارة الأمريكية لربط تداعيات انسحابها من العراق بالأمن الإقليمي في المنطقة وهي نتيجة تمثل نصف الحقيقة لأن الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي يعود إلى عقد السبعينات من القرن المنصرم إلى حد الآن، ولا يمكن أن يكون ذلك التواجد ينفي معادلة التوازن إذا ما خرجت القوات الأمريكية من العراق، وهي حجة يراد التشبث بها من قبل الأمريكيين لتبرير تواجد تلك القوات في العراق.

ثالثاً: يبدو أنه يوجد تحريض أمريكي لدول المنطقة لشن حرب بوليسية ضد الجماعات الإسلامية، من دون تقصي أسباب تبني تلك الجماعات خيار حمل السلاح ضد التواجد العسكري الأمريكي المنبوذ شعبياً من قبل سكان المنطقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: لا توجد نية للإدارة الأمريكية لتقليل نفوذها في العراق لكنها تريد من أية حكومة عراقية قادمة تبرير تواجدها بموجب اتفاقيات أمنية بين الطرفين.

ومن هنا نرى أن جميع الإجراءات التي أعدتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الترتيبات الأمنية استهدفت تحقيق مصالح أمريكية خالصة، ولذا فإن الأمن الخليجي العربي، لم يتحقق بعد ، كما أن القدرة على وقف أي تهديد سوف تكون رهناً بالإرادة الأمريكية، وبناء على ذلك نرى أنه من الضروري أن يكون هناك رؤية أمنية عربية تهدف إلى تحقيق الحد الأدنى من الأمن وتعتمد على الإمكانيات العربية لإحياء نظام الأمن العربي الجماعي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

A B S T R A C T

This study discussed the consequences of the third Arabian Gulf War during the period 2003-2007, in order to tackle its impact, under the international circumstances, on the Arabian Gulf security, which made the United States of America a super dominant international power.

The study was based on two hypotheses: The first hypothesis presumes that there is a direct relationship between the third Arabian Gulf War and the Arabian Gulf security. The second hypothesis presumes that there is an indirect relationship, i.e., whenever the U.S.A interferes or penetrates in the internal affairs of the Arabian Gulf states, the security of the region decreases.

The importance of the study arises on scientific and practical fields. Scientifically, this consideration stems from pointing out the impact of the frequent wars in the region, and discussing the policies of U.S.A that extended to occupying Iraq, and its impact on the Arabian Gulf security.

Practically, this consideration may be discussed by clarifying the impact of the U.S.A existence in Iraq; and the military basis in the Arabian Gulf area, and the U.S.A-Gulf agreements that directly or indirectly interfere in the internal affairs of the Gulf states, which U.S.A has imposed to preserve its oil interests in the region, and its impact on the Arabian Gulf security.

The control of U.S.A on Iraq is related with the strategic importance of Iraq and the Arabian Gulf States Council in the U.S mind. But, the incidents of 11 Sep. and its consequences of war against terrorism, and weapons of mass destruction, were an excuse for U.S.A to invade Iraq.

The problem of the study was to discuss the impact of the consequences of the third Gulf War on the Arabian Gulf security, as the

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

third Gulf War constitutes a direct and indirect impact on the Arabian Gulf security.

Therefore, the study proved the validity of the hypothesis that says: "There is a direct relationship between the third Gulf War and the Arabian Gulf security", and the validity of the hypothesis that says: "There is an indirect relationship, i.e., whenever the U.S.A interferes or penetrates in the internal affairs of the Arabian Gulf states, the security of the region decreases".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

الكتب العربية:

١- الكيالي، عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**، دار الفارس لنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، السنة١٩٩٠ .

٢- الكبسي، احمد محمد، **مبادئ العلوم السياسية**، مؤسسة الكتاب المدرسي، السنة ١٩٩٦.

٣- مهنا، محمد، **في الخليج العربي المعاصر**، مركز الإسكندرية للنشر، القاهرة، السنة٢٠٠٣ .

٤- المشاط، احمد يوسف، **أمن الخليج العربي دراسة في الإدراك والسياسات**، مركز البحوث والدراسات السياسية، السنة١٩٩٤.

٥- رجب، يحي حلمي، **أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية**، دار النهضة العربية، السنة١٩٩٩.

٦- ادريس، محمد السعيد، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، مركز الدراسات للوحدة العربية، السنة ٢٠٠٠.

٧- بشتاوي، عماد، **العلاقات الاردنية العراقية(١٩٩٤-١٩٩٧)**، مؤسسة حماد لنشر، السنة٢٠٠٣.

٨- مقلد،إسماعيل صبري، **امن الخليج وتحديات الصراع الدولي**، دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينيات، السنة ١٩٩٧.

٩- خليل، اليأس مراد، **حرب الخليج وانعكاساتها على الأمن القومي العربي**، دار الحرية للطباعة، السنة ١٩٨٧.

١٠- مقلد، إسماعيل صبري، **الصراع الأمريكي السوفيتي حول الشرق الأوسط، الإبعاد الإقليمية والدولية**، ذات السلاسل، الطبعة الثانية، السنة١٩٨٨.

١١- سعيد، محمد السيد، **مستقبل النظام العربي بعد الأزمة للخليج**، المجلس الوطني للثقافة والحقوق، السنة ١٩٩٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٢- جوز الثالث، جريجوري، **السياسية الأمريكية اتجاه العراق**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث،الطبعة الأولى، السنة ٢٠٠٣.

١٣- ألعبيدي، سعد، **أزمة المجتمع العراقي، قواعد نفسية في التدمير المنظم**، دار الكنوز الأدبية، الطبعة الأولى، السنة ٢٠٠٣.

١٤- عليوي، مصطفى، (محرر)، **مهدداً من الخليج بعد الحرب**، مركز البحوث والدراسات السياسية، السنة ١٩٩٣.

١٥- حسيب، خير الدين، **مستقبل العراق ،الاحتلال _ المقاومة _ التحرير والديمقراطية**، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة ٢٠٠٤.

١٦- ألعفيفي، فتحي، **التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، السنة ٢٠٠٣.

١٧- الابراهيم، حسن علي، **الدول الصغيرة : الكويت والخليج**، مؤسسة الأبحاث العربية، السنة ١٩٨٢.

١٨- الريس، رياض نجيب، **صراع الواحات والنفط، هموم الخليج العربي (١٩٦٠-١٩٧١)**، دار النهار، السنة ١٩٧٣.

١٩- البستكي، نصرة عبد الله، **أمن الخليج، من غزو الكويت إلى غزو العراق**، دار الفارس للنشر، الطبعة الأولى، السنة٢٠٠٣.

٢٠- مطر، عبد الله، **حرب الخليج الثانية**. مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، السنة١٩٩١.

٢١- نجار، احمد السيد، **نكبة العراق: الآثار السياسية والاقتصادية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة ٢٠٠٣.

٢٢- بد الجواد، جمال،(محرر)، **النظام الدولي والحرب على العراق**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة٢٠٠٣.

٢٣- شعيبي، عماد فوزي، **السياسية الأمريكية وصياغة العالم الجديد**، دار كنعان، دمشق، الطبعة الأولى. السنة٢٠٠٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٤- التكرجي، صلاح، **الإستراتيجية الأمريكية في العراق**، مركز دراسات جنوب العراق، السنة ٢٠٠٧.

٢٥- المراكبي، عبد المنعم، **دول مجلس التعاون الخليجي**، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، السنة ١٩٩٨.

الكتب المترجمة :

١ – سيمونز، جيف، **استهداف العراق: العقوبات والغارات في السياسية الأمريكية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بدون تاريخ، الطبعة الثانية، السنة ٢٠٠٤,

٢- سيمونز، جيف، **استهداف العراق: العقوبات والغارات في السياسية الأمريكية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لسنة ٢٠٠٣.

الدوريات :

١- هلال، علاء الدين، **الوحدة والأمن القومي العربي**،مجلة الفكر العربي، العدد١١، السنة١٩٨٩ .

٢-عبد الله، عبد الخالق، **الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي**، المستقبل العربي، العدد ٢٩٩، السنة ٢٠٠٤,

٣-عبد الله، عبد الخالق، **النظام الإقليمي الخليجي**، مجلة السياسية الدولية، العدد١١٤، السنة ١٩٩٣.

٤- مرهون، عبد الجليل، **العلاقات الخليجية_ العراقية**، مجلة شؤون الأوسط، العدد٤٩، السنة ١٩٩٦,

٥- ودوده، بدران، **أزمة الخليج والنظام الدولي**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ١-٢، السنة١٩٩١ .

٦- الحسيني، محمد علي، **احتياطات النفط في بلاد المسلمين**، مجلة النبأ، العدد٦١، السنة٢٠٠١

٧- هيكل، فتوح أبو الذهب، **الرؤية الأمريكية لأمن الخليج**، مجلة شؤون خليجية، العدد٣٧، السنة ٢٠٠٤,

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨- زرير، محمد مصطفى، **ملامح الدور العراقي الجديد في منطقة الخليج**، مجلة شؤون خليجية، العدد٣٧، السنة ٢٠٠٤.

٩- فرسون، سميح، **جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب**، مجلة المستقبل العربي، العدد٢٨٤، السنة ٢٠٠٢,

١٠- ناصر، شحاتة محمد، **الإبعاد السياسية والأمنية لإحداث ١١سبتمبر على العالم العربي**، مجلة شؤون خليجية، العدد٢٨، السنة٢٠٠٢,

١١- الحريري، جاسم يونس، **تداعيات الحرب الأمريكية على لعراق على الأمن الخليجي**، مجلة شؤون خليجية، العدد٤٤، السنة ٢٠٠٦,

١٢- العيسوي، اشرف سعد، **رؤية دول مجلس التعاون الخليجي لأمن الخليج**، مجلة شؤون خليجية، العدد٣٧، السنة٢٠٠٤,

١٣- كشك، اشرف محمد، **أمن الخليج العربي بعد الحرب**، مجلة السياسية الدولية، العدد ١٥٥، السنة ٢٠٠٤,

١٤- تركي، محمد طلعت، الرؤية **الإيرانية لأمن الخليج في ظل المتغيرات العالمية الجديدة**، مجلة شؤون خليجية، العدد ٣٧، السنة ٢٠٠٤,

١٥- العناني، **دور النفط في الأزمة العراقية_ الأمريكية**، مجلة السياسية الدولية، العدد ١٥١، السنة ٢٠٠٣,

١٦- عبد الفتاح، محمد، **الحرب الأمريكية على العراق، مجلة شؤون أوسطية**، العدد ٢٣، السنة ٢٠٠٣,

١٧- عبدان، محمد، **تداعيات الهيمنة الأمريكية البريطانية على العراق**، مجلة شؤون أوسطية، العدد٢٣، السنة٢٠٠٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التقارير:

١- **التقرير الاستراتيجي العربي، (الصراع العراق_الإيراني)**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، السنة ١٩٩٠

٢- **التقرير الاستراتيجي العربي**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، السنة ١٩٩٩.

٣- **التقرير الاستراتيجي العربي**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، السنة ١٩٩٧.

٤- **تقرير مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية**، حرب الخليج الثانية: التكاليف والمساهمات، السنة١٩٩١.

الرسائل الجامعية:

١- مبيضين، إسلام، **اثر المساعدات الخارجية الأمريكية على صنع القرار السياسي في الأردن(١٩٩٩-٢٠٠٥)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، السنة ٢٠٠٦.

٢- شذر، حسين طعمه، **العلاقات العراقية الأمريكية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، السنة١٩٩٥.

* **الصحف اليومية :**

١- جريدة الحياة، إعداد مختلفة.

٢- جريدة الرأي، إعداد مختلفة.

٣- جريدة الدستور إعداد مختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و – مراجع اللغة الانجليزية :

*- Helms، Ehrstine Moss. Iraq. **Eastern Of The Arab World** Washington، DC.Broodings Institution، 1989.

*- Ausubel, Jesse H. **"Where is Energy Going"?** The Industrial Physicist Vol.6, no. (February 2000) p.p 16-20.

ز – مواقع الانترنت :

١. الأحد ٢٠٠٧/١١/١٨ الساعة ١١ صباحاً **www.gulfissues.net.**

٢. ٢٠٠٧/١١/١٥ الساعة ١١ صباحاً **www.alrai.com.**

٣. السبت ٢٠٠٧/٩/٢٩ الساعة ٣ عصراً **www. Annabaa.org.**

٤. السبت ٢٠٠٧/٩/٢٩ الساعة ٣ عصراً **www. Aljazera. Net.**

٥. الخميس ٢٠٠٧/١٠/٤ الساعة ١٢ ظهراً **www.Alkaleej.com.**

٦. الثلاثاء ٢٠٠٧/١٠/٣٠ الساعة ٣ عصراً **www.Wikipedia. Org.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com